

كتاب الحِصاف

(في الحيل)

وهو المعروف باحمد بن عمرو او عمر ابي بكر الحِصاف
الشياني رحمه الله تعالى وعفى عنه

CHECKED - 1957

٢٠٠٢



(طبع بمصر القاهرة في سنة ١٣١٤)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رُب يسر قال ابو بكر احمد بن عمرو بن مهيروان حدثنا سلمة بن صالح قال
 حدثنا يزيد الواسطي عن عبد الكريم عن عبد الله بن ابي بريدة قال مثل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن آية من كتاب الله تعالى فقال لا اخرج من المسجد حتي
 اخبرك فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من محاسنه فلما اخرج احدي رجله اخبر
 بالآية قبل ان يخرج رجله الاخرى حدثنا قيس بن الربيع عن سليمان التيمي عن ابي
 عامر الزهري عن عمرو بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال ان في هذا بعض الكلام
 لما بغى الرجل عن الكذب حدثنا قيس عن حماد الاعمش عن ابراهيم في رجل
 اخذه رجل فقال ان لي معك هذا فقال لا فقال احلف لي بالمشي الي بيت الله فقال
 له احلف بالمشي الي بيت الله واعني مسجد حيك حدثنا قيس عن الاعمش عن ابراهيم
 انه قال له رجل ان فلانا امرني ان اتي مكان كذا وكذا وانا لا اقدر علي ذلك
 المكان فكيف الحيلة فقال له تقول والله ما ابصر الاماسد في غيري عني الا ما بصر في ربي
 حدثنا قيس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال كان رجل من باهلة عبونا
 فراي غلة شريح فاعجزه فقال له شريح انها اذا دبضت لم تقم حتي تقام يعني ان الله هو
 الذي يقيمها بقدرته فقال الرجل اف اف حدثنا مسعر بن كدام عن عبد الملك بن
 ميسرة عن النزل بن سيرة قال جعل حذيفة يحلف لعثمان بن عفان علي اشياء بالله
 ما قالها وقد سمعناه يقولها فقلت له يا ابا عبد الله سمعناك تحلف لعثمان بالله علي
 اشياء قاتلها وقد سمعناك تقولها فقال اني اشتري ديني بعضه ببعض مخافة ان يذهب كله
 حدثنا قيس عن الاعمش عن ابراهيم قال قال له رجل اني انا من رجل شيئا فيبلغه
 عني فكيف اعتذر اليه فقال له ابراهيم قل والله ان الله اعلم ما قلت من ذلك من شيء
 حدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اليه بن علي الخالف ان كان مظلوما فان كان ظالما
 فاليه بن علي فية المستحلف المظوف له حدثنا عتبة بن الضير ان قال كذنا في ابراهيم وهو خائف من

الحجاج بن يوسف فكنا اذا خرجنا من عنده يقول لنا اذ سنلت عنى وحلفت فاحلفوا بالله ما تدرؤن اين
انا ولا انا به علم ولا في اى موضع انا فيه واعنوا انكم لا تدرؤن اى موضع انا فيه فاعد
او قائم فتكونوا قد صدقتم قال عقبة وانا رجلا فقال انى آتى الديوان وني اعترضت
على دابة وقد نفقت فهم يريدون ان يحلفوني بالله انها الدابة التى اعترضت عليها فكيف احلف
قال ابراهيم اركب دابة واعرض عليها على بطنك راكبا ثم احلف لهم انهم الدابة
التي اعترضت عليها تعني على بطنك حدثنا الحسن بن عماره عن الحكم عن مجاهد عن بن
عباس قال ما يسرني ان لي بعمار يرضى الكلام حمر النعم حدثنا عبد الله بن حمران قال حدثنا
عوف ابن ابي جميلة عن محمد بن سيرين قال خطب علي كرم الله وجهه فقال والله
ما قتلت عثمان وقد كرهت قتله وما امرت وما نهيت فدخل رجل عليه الله اعلم به
فقال له في ذلك قولنا فلما كان في مقام آخر فقال من كان سائلي عن قتل عثمان فانه
قتله وانا معه قال بن سيرين هذه كلمة قرشية ذات وجوه حدثنا ابو داود الطيالسي
قال حدثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال قال علي لا اغسل شعري
حتى انتح مصر وانترك البصرة كجوف حمار واعرك اذن عار عرك الاديم واسوق العرب
بعضاي فذكرت ذلك لابن عباس فقال ان عليك ان تكلم بالكلام لا تصدرونه مصادره
هامة على مثل الطست لاسع فيها فاي شعري فصل حدثنا عن الضحاك بن محمد قال
اخبرني ابن جريج قال اخبرني ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن امه
ام كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط وكانت من المهاجرات الاولى ان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم رخص في الكذب في ثلاث في الرجل يصلح بين الناس والرجل يكذب
لامراته والكذب في الحرب حدثنا عبد الله بن الفضل وابو عمر بن سليمان التيمي
عن ابيه قال حدثني نعيم بن ابي هند عن سويد بن غفلة ان عليا رضي الله عنه قتل
الزنادقة ثم نظر الى الارض ثم رفع راسه الى السماء ثم قال صدق الله ورسوله ثم قام
فدخل بيته فاكثر الناس في ذلك فدخلت عليه فقالت يا امير المؤمنين ماذا قتلته
الشعبة منذ اليوم رايت تترك في الارض ورفعت راسك الى السماء ثم قولك صدق الله
ورسوله اشئ عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ام شيء رايت فقال هل علي
من باس ان انظر الى السماء او الى الارض فقلت لا فقال فهل علي من باس ان اقول
صدق الله ورسوله قلت لا قال في رجل مكابد حدثنا احمد بن شبيب المصري قال
حدثني ابي عن يونس بن يزيد عن الزهري وعبد الرزاق وهشام بن يوسف عن معمر

عن الزهري قالوا سمعناه يقول ارسلت بنو قريظة الى ابي سفيان بن حرب ان اتونا فاننا نستعين على بيضة الاسلام والمسلمين ممن ورائهم فسمع ذلك نعيم بن مسعود وكان موادعا للنبي صلى الله عليه وسلم وكان عند عيينة حين ارسلت بذلك بنو قريظة الى الاحزاب الى ابي سفيان واصحابه فاقبل نعيم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بمنبرها وما ارسلت بنو قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلنعمل امرنا يتم بذلك فقام نعيم بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نعيم لا يكتفم الحديث فلما ولي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاهبا الى غطفان قال عمر يا رسول الله ما هذا الذي قلت ان كان امر من امر الله فامضه وان كان هذا رايًا قد رايته من قبل نفسك فان شان بني قريظة اهون من ان تقول شيئًا يوتر عنك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هذا راي رايته ان الحرب خدعة فانا موى بن اسمعيل وحجاج بن المنهال قالوا حدثنا ابو عروة عن ابي مسكين قال كنت عند ابراهيم وامراته تعانين في جارية له ويده مروحة فقال اشهدكم انها لما فلما خرجنا من عنده قال على ما شهدتم قلنا انا شهدنا بانك جعلت الجارية لها فقال اما رايتموني اشرت الى المروحة انما قلت لكم اشهدوا انها لها وانا اعني المروحة التي كنت اشير اليها حدثنا احمد بن محمد بن سماعه قال حدثني محمد بن الحسن عن عمرو بن زر عن الشعبي قال من حلف على يمين لا يستني فالبس والاثم فيها على عليه قال قلت فاما تقول في رجل يقول الحيل قال لا لباس بالحيل فيما يحل ويجوز وانما الحيل تىء يغلبى به الرجل من المأثم والحرام ويخرج به الى الحلال فما كان من هذا او نحوه فلا لباس وانما يكره من ذلك ان يحتال الرجل في حق الرجل حتى يبطله او يحتال بغير باطل حتى يمويه او يحتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة فاما ما كان على هذا القبيل الذي قلنا فلا لباس بذلك وهذا كتاب فيه اشياء مما يحتاج الناس اليها في معاملاتهم وامورهم وقد روي مالك بن انس عن عبد الحميد بن سهيل عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وابي سعيد او عن احدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه استعمل رجلا على خيبر فأتاه بتمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكمل تمر خيبر هكذا فقال لا والله يا رسول الله انا ناخذ الصاع بالصاعين والضاعين بالثلاث قال فلا تفعل بع الجميع بالدرام ثم اشتر بالدرام تمرًا هكذا فقد امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشتري التمر بالدرام ونهاه ان يكون التمر واحدهما اكثر من صاحبه ليخرج بذلك فيما لا يحل الي ما يحل فافعموا ما اراد بذلك الخروج من الاثم الى الحق قال احمد بن عمرو

وقد تكلم اصحابنا في هذا وردوا علي من خالفهم فيه وعارضهم بما موه به ليبطل بباطله
وعبارة الحق ما بينته مع ما قد قدمته من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
جاء عن اصحابه وهم ائمة المقتدى بهم المنظور اليهم والابيين من بعدهم قال الخفاف
وذكرت قول الله عز وجل اقيموا الصلاة واتوا الزكاة وقول ابي بكر رضى الله عنه
لا تفرقوا بين ما جمع الله ومجاهدة المسلمين من منع الزكاة فكان هذا حق وسنة والرسول
صلى الله عليه وسلم انما سن اخذ الزكاة فكان كل عام ولم يستنها في العام مرتين ولا
ثلاثة ولو اراد ان بفرض الزكاة في اول كل عام لفرضها ولو شاء ان يحرم على من يقرب
وجوب الزكاة عليه ولم يجب ان ينفق من ذلك المال او يهب او يبيع او يملكه الى غيره
لفعل فاذا قضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم باخذ الزكاة في كل عام وقال
المسلمون لا زكاة في مال استفيد حتي يحول عليه الحول واحل الله البيع وحرم الربا
واجمع المسلمون علي ان بد الرجل الحائز الامر علي نفسه مطلقة في ماله يبيع ويهب
و يتصدق و يهتق ولا يمنع من ذلك الاسراف علي وجوب الزكاة ولا غيرها لم يحل
لاحد ان يوجب علي المسلمين ما لم يفرضه الله عليهم ولم يستن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاذا كانت عند رجل غنم ستة اشهر ثم اشترى بها ابلا فصارت الغنم سابعة
وقبضها المشتري وملكها ثم مضت ستة اشهر اخري لم يجب علي واحد منهما زكاة حتي تتم
سنة منذ يوم تبايعا لان ما باع كل واحد منها قد خرج من ملكه قبل السنة ولا يجب
عليه فيه الزكاة وما اشترى لم يحل عنده حول فان كان واحدا منهما تعمدا للقرار من
الزكاة فقد اساء وظلم نفسه فيما نوى من هذه النية السيئة ولا يغير ذلك شئ من حكم
الزكاة ولا يبطل نيته السيئة يبيعه ولا شرائه لانه انما اشترى الشرا الذي قد احله الله
وجرت به احكام الاسلام علي اصله وباع لذلك يخرج ما باع من ملكه فلا يكون عليه
زكاة فيما خرج من ملكه قبل حلول الحول ارايت ان كان الذي باع الابل هو الذي
نوى القرار من الزكاة ياخذ زكاة الابل انه ملكه منذ ستة اشهر اذا تخالف به سنة الزكاة وما فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ام هل يزكي الغنم وهي لغيره اذا يوجب زكاة الغنم علي اثنين في
عام واحد يجب زكاتها علي المشتري وعلى البائع واذا حال الحول علي الابل التي اشترى
فلا بد من وجوب الزكاة فيها فيكون على البائع زكاة ما باع وزكاة ما اشترى في عام
واحد ولم يملك قط الا احدهما وانما صار لكل واحد منهما مال الاخر ارايت من كان له
مال كثير فاحب ان لا يجب فيه الزكاة فاشترى به ضيعة يستفادها قبل وجوب الزكاة

عليه وقبل الحول فزرع الضبعة فاخرجت زرعاً كثيراً وحال عليه الحول منذ كان ملك المال ايزكي المال ويعطي عن الضبعة فتجب عليه زكاة الضبعة وزكاة ثمنها الذي اشترأها به ويجب علي البايع ايضاً زكاة الثمن ولا يصرف زكاة مال واحد على رجلين في كل سنة ابداً فان زعم ان ذلك لازم عليه لانه اشترى الضبعة فرارا من الزكاة فقد خرج عن قول المسلمين جميعاً وجعل رجلاً يملك قط الامال واحد يزي في عام مالهين فاذا كان لا يكون عليه الا احدي الزكوتين فاي الزكاة اولى به ازكاة ماهو في ملكه ام زكاة ماقد خرج من ملكه وصارت زكوته واجبة على غيره ارايت الغنم التي باعها بابل قبل الحول فرارا من الزكاة اتجب عليه زكوتها في كل عام ما بقيت الغنم فتمه غنم قد اوجب الله فيها الزكاة على اثنين في كل عام ابداً وان لم يجب عليه زكوتها من الثاني والزكاة لا يجب للحول الاول الا بتمامه ولا الثاني الا مثل ذلك وكلاهما لم يتم وهي في ملكه فن جعل بعض هذا اولى من بعض وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجب الزكاة الا في كل عام قال الخفاف وحدثنا عيسى ابن ابان قال حدثنا ابراهيم ابن سعيد العوفي عن ابن شهاب الزهري قال لم يلفظ ان ابا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا ياخذان الزكاة والصدقة مثناة ولكنهما كانا يتبعان عليهما في الخصب والجذب والسمن والعجف ولا يضمنانها لاهلها ولا يؤخذن احداهما عن كل عام لان اخذهما كذلك كان امراً من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف خالف من اوجب الزكاة في اول عام سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اما هذا بعينه فلا اثر له ام بقياس شيء مما عمل به المسلمون فلا قياس له في ذلك فكيف يخالف رجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اجمع عليه المسلمون يراى ولا منهب ارايت رجلاً تصدق بمال علي رجل قبل وقت الحج ودقعة الية واملكه المتصدق عليه وهو يريد الفار من وجوب الحج هل يجب الحج علي الذي تصدق بالمال عليه وهل يكون به موصراً وهل يجوز الصدقة او يكون باطلاً فان كانت الصدقة باطلة لما اراد الفار من الحج افرأيت عبداً فضل عن مخدومه فاعتقه فراراً من ان يجب عليه الحج هل يجوز عتقه فان جاز العتق فما الذي ابطال الصدقة وان جازت الصدقة فوجب بذلك المال علي المتصدق عنه فكيف يجب الحج علي المتصدق وهو مال واحد لا مال رجلين يجب به الحج علي اثنين ارايت ان تزوج بئله امرأة قبل وجوب الحج يريد بذلك ان لا يجب عليه الحج ايبكون نكاحها جابراً ويميل له فزوجها او يكون النكاح باطلاً لا يحل به النزع ارايت ان اشترى بالمال قبل وقت الحج وقبل وقت الزكاة جارية فاعتقها وتزوجها يريد بذلك الغرام

من وجوب الحج ومن وجوب الزكوة هل يجوز الشراء والعق والتكاح فان جاز ذلك فكيف يجب عليه الزكوة والحج وقد صار محتاجا لنحل له الصدقة او يبطل ذلك كله فان زعم ان ذلك يبطل فقد احل الله البيع وامر بالعق واحل التكاح فقد اباهذا في الشراء والعق والتكاح الامر على وجهه بالوجه الذي احله الله لغيره فكيف لايجب وزله من ذلك مايجوز لغيره لاجل انه نوي في ذلك نية لا ينبغي له هل اتاك اثران من نوى هذا حرام عليه البيع والشراء والعق الذي اباحه الله للمسلمين او بلغك ان احدا من السلف الصالحين ابطل بمثل هذا يعا او عتقا او نكحا او جاك في كتاب او سنة او اثر احد من الصالحين ان هذا قد نهي عنه او كره لمن فعله فضلا عن ان يبطل به يعه وعتقه ونكاحه فاننا لا تعلم ذلك وانما كرهنا له هذه النية برباها وقد نهي الله تعالى في كتابه عن تعدد ضرار المرأة في تطويل العدة عليها قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا قال الخفاف حدثنا جرير عن منصور عن ابي الضحى عن مسروق في قوله ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا قال يطلقها حتي اذا كادت ان تنقضي عدتها ارجعها ولا يريد امساكها فيحبسها يريد بذلك الاضرار فذلك الذي يتخذ آيات الله هزوا ثم اجمع المسلمون لاختلاف بينهم على ان رجعت لا تبطل وان حكمه في الرجعة حكم من راجع للرجعة والامساك لا يريد الاضرار فيما يجب عليه من الحق وبما يجب على المرأة في العدة الا ان هذا اثم فيما نوي من الاضرار ومخالفة التي نهي الله عنه من تعدد التطويل عليها في العدة من غير رغبة منه في امساكها فاذا كان من اتي في هذا ما قد نهي الله عنه في كتابه وصيره به ظلما لنفسه وكان متخذها لايات الله هزوا لا يبطل شيء من ذلك رجعت له لانه اتي بالرجعة على الوجه الذي هو مستند وجرت به احكام المسلمين في ذلك فلم يبطلها ما وجب عليه من الائم فيما نوي من الاضرار فمن اتي ما لم يات نهي عنه في كتاب الله ولا سنة بل كرهناه للرجل ان ينوي او يعتمد برباها اخرى ان لا يغير نيته حكما من احكام الله ولا يزيل شيء عن موضعه وكذلك الخلع قال الله تعالى ولا يحل لكم ان تاتخذوا مما آتيتموهن شيئا الا ان ياتين بفاحشة فان اتى المرأة بفاحشة مبينة ولم يجز عليها ان لا تقسم حدود الله فيها فرض الله عليها من معاشرته زوجها بعضها لتذهب ببعض ما اتاها حتي اختلفت منه كان آثما

غاميا فيما كان منه داخلا فيما قد خفي عنه وكان الخلع ماضيا لا يرد ولا يبطل ويحكم الرجل عليها بما اقتدت به منه وان كان ظالما آثمنا لاننا لو ابطالنا المال عنها بطل السلاق الذي طأنتها وصار مالك رجمتها ان كان افصح بالطلاق وانما اقتدت منه لتبين فلما اوقعها الطلاق باتنا وجب المال للرجل في الحكم وباتم بما دخل فيه فاذا كان ما نهى الله عنه في كتابه اذا اذاه رجل من طريق يجب به حكم من احكام الله في فرقة او رجعة او فدية مضي الحكم ولم يبطله ما تعد فيه من المائم فكيف يبطل البيع والعق والشراء والسكاح بنيته ولم باتنا في كتاب الله ولا سنة فيه انه بها عنها فاما قوله لو اراد الله ان يجيز الحيلة في ذلك ما اوجبه يعني ما اوجب الزكوة وغيرها فقال نهى الله تعالى عن خطبة في عدتها ثم رخص فيما توصل من معرفة المرأة لا يرد الرجل من تزويجها اذا نقضت عدتها الي ما توصل اليه بالقصد المخطبة فقال لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم الى قوله معروفات الاماء يعرض لها ما يجب من تزويجها وفي في العدة ولا يقصد الخطبة فقد نها الله تعالى من الخطبة واحل البيع الحيلة التي توصل بها الي مثل ما توصل اليه بالخطبة فبذلك اوجب الله الركوة في الحول واحل البيع والشراء والصدقة والعق قبل الحول او بعد الحول فليس يبطل من احكام الله تعالى التي احلها نية نواها رجل كرهناها له وليس عندنا فيه كرهنا من ذلك اثر ولا سنة ولو اراد الله ان يحرم عليه اخراج ذلك من ملكه قبل الحول لحرمه وما كان ربك نسيا وكذلك السفر من صار مسافرا فقد احل الله له ان يفطر ويقضي وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم التفطير بقول الله فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر

افرايته من خرج في شهر رمضان من بغداد الى مكة ارد ان يحل له الافطار ا يكون مسافرا فقد عم الله المسافرين بالرخص في الافطار ومن خرج ليحل له الفطر اذا كان عن يخرج يطالب امرأته معدية او امرأته لا يحل طلبه اسوا حاله منه واجرى لا يحل له الفطر ارايتهم امرأته خرجت سيف عدتها مسافره وقد قال الله عز وجل واتهوا الله ربكم لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة فخرجت في عدتها وعصت ربها فصارت مسافرة فتنا عليها رمضان يحل لها ان تقطر وتقتضي وهل تقضي الصلاة وقد خرجت اثمة عاصية اربيا فان كان هذا يحل لها وقد نهى الله في كنهه عن الخروج فخرجت ولم ينه الله عن الخروج الا انه نوى في خروجه ما كرهنا له برأينا احري ان يهينه مسافرا

ونحل له ما يحل للمسافرين وقد عم الله المسافرين بالرخصة فعمت عندنا من نوى نية سيئة ولم ينوها فمن ادعى ان الرخصة خاصة فليات على ذلك ببرهان من الكتاب او السنة او اثر من احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرايه او قياس يعقل فانه غير واجد شيئا من ذلك فاما المطابقة لثلاثا في المرض ثمر ما كانت في العدة وان عثمان ورثها بعد انقضاء العدة فما يشبه انطلقت ثلاثا من هذا ارايتم عبد الرحمن بن عوف هل هو يهتم على أن يكون نوي الفرار من كتاب الله هو عندنا غير متهمة في ذلك فان ما اوجب المسلمون الميراث للمطابقة في المرض نوى زوجها الفرار او لم ينو لان حال المريض في ماله فيما بينه وبين ورثته كحال المحجور عليه وكذلك من سافر في رمضان لا يريد الفرار من الصيام او وهب ماله يريد الفرار من الزكاة والحج او باع ابلا يقرر او يفتنم لا يريد الفرار من الزكاة يبطل ما صنعوا بغير نية ويكون الحكم عليهم وعلى من نوي في ذلك نية سيئة سواء فان كان هذا عاما فيمن نوى وفيمن لم ينو فليس لمسافر ان يفطر في شهر رمضان ولا لاحد ان ييب مالا ولا يتفق وان كان هذا عند من يخالفنا على من نوي نية سيئة دون من لم ينو فكيف نقسه بالمطابقة في المرض الذي يرث امراته نوي الفرار او لم ينو انما الحجة ان نجد حكما من احكام الاسلام ماض على اهله اتاه رجل من وجهه ونوي فيه نية سيئة لولا تلك النية حل له ذلك فابطلت بنية تلك قبله حتي لزمه نقضه في الحكم وابطاله فان وجد هذا في شيء من احكام الاسلام ما وجدته في سنة قائمه او اثر مجتمعة عليه فهو له حجة وليس واحد ذلك في حكم من احكام المسلمين فاما اذا كان الحكم فيمن نوي او فيمن لم ينو واحد فليست فيه حجة وكذلك الاقرار بالوارث فيما بينه وبين ورثته كالمحجور عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لورث نقاس الاقرار بالوصية وبطل نوي في ذلك شيئا او لم ينو وهكذا المولي عنه والمحجور عليه للفساد ولا يجوز اقرارهما وكذلك المريض انما يبطل اقراره لورثته بانتمه ولكن الرجل المانع التي غير متهمة على ان يقر بباطل ولا يفر من حق ولا يحل ان يطلق ذلك به ولكنه حبر عليه بالمرض فيما بينه وبين ورثته فجري انكم بذلك عليه ان لا يجوز وصية له ولا اقراره متهما كان او غير متهمة وليس هذه الحجة في ابطال حكم ابي رجل اذ امر فيه من وجهه بنية نواها واما قوله ان اهل السبت حبسوا الصلح يوم السبت واخذوه يوم الاحد فانه يقال له لو كان حبسه يوم السبت غير محرم عليهم لم يكونوا انتدوا في السبت وقد زعمت انهم اعتدوا في السبت فان زعمت ان عدوتهم في السبت انتهم صنعوا فيه شيئا كان حلالا لم فيه وانهم عوقبوا على انهم نوا ان يأخذوه في الوقت الذي احل لم اخذه فيه فهو لك حجة

فهاهنا عندك بهذا اثر اوربن قال فان الله اخبرنا اجماعا عندوا في الميت والميتي
من اتى ما حرم الله عليه واما قولك في اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلا
اثانها فهل رايت احدا رخص للمسلمين في بيع الخمر والخنازير والميتة فتجفع بها عليه
وهل حرم بيع الشحوم على اليهود من قبل نية نؤها ولو لم يرد ذلك كان يباح لهم حلالا
الا ان يباع على اليد حراما توي ذات شية او لم يرد ذلك هبة المال قبل وجوب
الزكاة نية محرمة توي صاحبها الرار او لم يرد ذلك فانت حجة انت بدل الامر على محرم الميتة
الا من قبل نية نؤها صاحبها انما كانت هذه حجة انه لو احل قوم للمسلمين بيع الخمر
والخنازير وانما هذا قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يباعوا حتى يذبحوا ولا يبيع
بعد تعميها بهذا شيء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يباعوا حتى يذبحوا ولا يبيع حلالا ولا يبيع
حلالا فيه جرت احكام الاسلام باجماعه تزعم انه حرام من قبل النية ولكن يكره
لرجل ان يعتمد الحجة في ابطال الزكاة وفي ابطال الشفعة وما اذبه ذلك ويخاف ان
يقول ان يكون اثما لانه يعتمد الاخبار بين كانت المدة تجب له حين احتال لان لا تجب
وتعتمد الضرر بين كانت الشفعة تجب حين احتال لثلاث يجب فكل ذلك له ويخاف ان
يكون اثما كما يات الذي راجع يعتمد بذلك اخبار المرأة فاما ما كان من بيع
او شراء او بين من حلف بها رجل لم تكن واجبة عليه الا بما ادخلته نفسه فيه فانه
لا يكره له ان يقر في ذلك بما يحرم عليه ما احل له ويحتال للخروج من المال ثم بكل
حيلة حتى لا يدخل في راي ولا في امر تعزم عليه حتى لا يجب عليه بما ادخل نفسه فيه
ما لم يكن واجبا عليه شيء لان ذلك انما روي عن تراض وليس فيه ظلم لاحد
ولا احتيال لامر اوجه الله حتى لا يجب كما نهي الله عز وجل من خطبة المرأة التي
في عدتها ورخص في الاحتيال بما يوصل الى معرفته المرأة بما يريد من تزويجها حتى
لا يسبقه بنفسها كما وصل بالخطبة لانه لم يكن في ذلك ظلم لاحد ولا تعدد لاشاء به ولا
لدفع حق كان يجب له حتى لا يجب وكذلك البيوع والاثمن لابل بالاحتيال في ذلك
فهو قياس الخطبة والمدة مع ما جاء فيه من الآثار قال الغصاف حدثنا علي بن عليه عن
ايوب عن محمد بن سيرين ان عبد الرحمن بن عوف او الزبير والا احمد انه توقف علينا
اذ راونا فاخذ الطبيب ويعطي الخبيث فقال لا تعملوا ولكن اخرج الي البقيع او الى السوق
فاشترى دابة او ثوب او عمل ما شئت فاذا اشتريته وقبضته كان لك بيعه كيف شئت
واضعه ما شئت وخذ اي نقد شئت فهذا عمر قد احتال له في ان يرجع اليه ما كان
دراهمه يربو في درهم جراد هي اقل منها ما جاز ذلك وكذلك تقول انما فرق الحرام
في الخل ولا ظلم في ذلك لاحد انما يباع شيئا حلالا عن تراض وحدثنا غير واحد عن
من عن ابن سيرين قال ان الربا على من اراد ان يربو وينسى وحدثنا يزيد بن هرون

عن ابن سعيد بن ابي عروة واوب بن العلا عن قتادة عن الحسن في رجل جعل امراته طالقاً ثلاثاً ان كلم فلاناً قال ان شاء طلق امرأة تطليقة ثم تركها حتى يحل اجلها ثم تزوج امراته فقد احتال له الحسن حتى خرج من بينه فهذا لا باس به وحدثنا عبد السلام عن الحجاج عن عطاء والحكم وعن عمر بن شعيب عن سعيد ابن المسيب في رجل حلف بعق عبده ان لا يدخل هذه الدار قباهه ثم دخل ثم اشتره قالوا لا يعتق فقد احازوله الاحتيال ان بطلت عنه اليمين ولا يعتق عبده.

باب الرجل يطلب من الرجل ان يعامله بال

وليس عند التاجر متاع يبيعه اياه (ما الحيلة في ذلك) قال احمد بن عمر ان كان للرجل الذي يطلب المعاملة ضيعة او دار فباعها من التاجر بالمال الذي يحتاج اليه وقبضها التاجر منه ثم باعها اياه ورجع عليه في ذلك مما يتراضيان عليه من الربح فهذا جائز قلت فان لم يكن له ضيعة ولا دار قال فان كان له مملوك او متاع فاشتري ذلك منه التاجر وقبضه ثم باعه اياه فلا باس بذلك قلت فان طلب منه معاملة بائة دينار فباعه ثوباً باربعين ديناراً ثم اقضه ستين ديناراً قال لا باس بذلك قلت فان اقضه اولاً ستين ديناراً ثم باعه الثوب باربعين ديناراً قال لا احب هذا لانه قرض جر منفعة قلت فان تولي هذه المعاملة مملوك التاجر تم كتب التاجر على الرجل كتاباً بالمال باسمه قال لا باس بذلك قلت فان قال التاجر احتاج الي متاع بائة دينار واربحك في ذلك ٥٠ ديناراً وليس عند التاجر متاع وكان للرجل الذي يريد المعاملة مملوك يساوي عشرين ديناراً ولم يامن التاجر ان يشتري المملوك منه بائة دينار ويدفع اليه الدينارين و ياتي المملوك في يده قال يشتريه منه بعشرين ديناراً او باقل منه ويقبضه ثم يبيعه من الرجل ثلاثين ديناراً ويقبضه منه ويسلم اليه ثم يشتريه منه ثانياً بعشرين ديناراً ويقبضه منه ثم يبيعه منه ثلاثين ديناراً يفعل ذلك خمسة مرات حتى يصير له على الرجل مائة وخمسة بن ديناراً ويكون قد وصل الى الرجل مائة ديناراً قلت وتري هذا جائزاً قلت نعم هذا جائز ما لم يكن على مواضعة بينهما فيقول اشترى منك عبدك هذا بعشرين ديناراً علي ان ابيعه منك قال لا تقول ذلك عند عقد البيع قلت رأت ان طالب من التاجر عشرة الاف دينار وقال التاجر ار يد ان تكون الضيعة بيدي واربح عليك خمسة الاف دينار قال يبيعه التاجر شيئاً بخمسة الاف دينار ويدفعه اليه اما ثوباً واما غير ذلك ثم يشتري منه التاجر ضيعة بعشرة الاف دينار فيدفعها اليه ويكتب عليه بالعشرة الاف ديناراً بخمسة الاف دينار التي له عليه فيكون عليه خمسة عشر الف ديناراً ومداينه ودايه هذه الخمسة عشر الف ديناراً ودايه الضيعة ان كان طالب من

التاجر معاملة بالف دينار علي ان يكون للتاجر عليه دينار كيف الوجه في ذلك قال يشتري منه التاجر دارة بالف درهم ويتبضها ثم يبيعها منه بمائة دينار الي سنة ويكتب عليه بذلك كتابا

❀ باب البيع والشراء ❀

الرجل يامل الرجل فيبضه المتاع الى اجل هل يجوز له ان يشتريه باقل مما باعه منه قبل ان يقبض ثمنه قال لا قلت فما الحيلة في ذلك قال ابو بكر ان احدث المشتري في ثوب من هذا المتاع حدثا يكون ذلك عيبا فيه وتقصانا من قيمته جاز له ان يشتري ذلك باقل مما باعه منه قلت فهل في هذا شي غير هذا قال نعم ان اخذ المشتري ثوبا من هذا المتاع ثم باعه منه الباقي من الثمن الذي اشتراه فلا بأس بذلك قلت فان كان الذي باعه التاجر رقيقا اودوا باه او جوهرا لا يمكن ان يجبس منه شيئا قال يبيعه التاجر مع هذا ثوبا او علقا غيره فياخذ الرجل ذلك الثوب او العلف ويبيع الباقي من التاجر باقل من الثمن الذي اشتراه منه قلت ففي هذا غير هذا قال نعم ان وهب المشتري ما اشتراه من التاجر لولد له او لبعض من يثق به وقبض ذلك الموهوب له ثم باعه من التاجر للموهوب له بشئ قليل فلا بأس بذلك قال وان باعه جوهرا بالف دينار الي سنة جاز له ان يشتريه التاجر منه بشئ مائة دينار وثوب او عرض غير الثوب

❀ باب في البيع والشراء قال ابو بكر ❀

فانقول في رجل له ضيقة اراد ان يبيعها من رجل وليس يمكنه ان يسلمها الى المشتري فاراد حيلة علي انه ان امكه تسليمها الى المشتري سلمها له والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري ان ياخذها بان يسلمها اليه قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري ان البائع قد باع هذه الضيقة وهي في يد رجل قد غصبها اياها وبشده عليه البائع بذلك وانها ليست في يده يوم باعه اياها ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيقة ويقر البائع بقبض الثمن فان قدر علي تسليمها والارد الثمن علي المشتري رجل اراد ان يشتري دارا من رجل وهو لا يعلم انها للذي يبيعه اياها ولا يامن ان يقيم رجل يئنه زور يشهدون انها له فياخذها كيف الحيلة ان يتوثق قال يدس رجلا عريا يشتريها لنفسه من هذا البائع ويكتب الغريب الذي لا يعرف الشراء باسمه ثم يشهده المشتري انه قد اجرها من هذا الرجل الذي امره بالشراء كل سنة بشئ معلوم ويدفعها اليه بمحضرة الشهود ثم يشهد له شهودا غيرهم في كتاب الشراء عدولا انه اشتري هذه

الدار له بامرء وماله فان جاء انسان يدعي فيها دعوي لا يكون الذي هي في يده
 خصما له قلت في هذا غير الاجاره قال نعم ان وكله بالاحتفاظ بها او بتمتعها او
 استغلالها وإشهاد على ذلك و يسلمها اليه بمحضرة اليهود لم يكن هذا الرجل خصما
 للمدعي ان ادعاه رجل اراد ان يشتري دارا من رجل ولم يامن ان
 يكون البائع قد تصدق على بعض ولده بها او الجاه اليه والي غيره ما الحيلة في ذلك
 والتوثيق له قال يكتب الشراء على الرجل ويكتب التسليم وضمان الدرك على من يتوم
 انه الجاه اليه قلت في هذا غير هذا قال نعم يكتب الشراء باسم رجل غريب مجهول
 ويوكله الاجنبي بالدار بمحضرة اليهود ويسلمها اليه ويشهد له في كتاب الشراء انه
 اشتراها له بامرء وماله فلا يكون بينه وبين احد فيها خصومة قلت رجل له دار ان
 اراد بيع احدها فاراد رجل ان يشتريها منه على انها ان استحققت منه رجع في الدار
 الاخرى وكانت له بماله ما الحيلة في ذلك قال يشتري منه هذا المشتري الدار الاخرى
 التي ليس يريد بيعها ويقبضها منه ثم يشتري منه تلك الدار التي يريد بيعها بثلث
 الدار ويسلمها اليه ويقبض منه تلك الدار التي ابتاعها آخر هذه الدار التي سلمها
 اليه فان استحققت هذه الدار من يد المشتري رجع في الدار الاخرى فاحذنها قلت
 رجل اراد ان يشتري دارا او جارية من رجل والبائع غريب ولم يامن المشتري
 ان يستحق ما يشتريه من يده فيذهب ماله فقال البائع انا اقيم لك رجلا يضمن
 الدرك واوكله في خصوصتك وفي عيب ان وجدته فيما تشتريه مني فلم يامن المشتري
 ان يوكله ثم يخرج من الوكالة ما الحيلة في الثقة بها قال ابو بكر يكون الضامن هو الذي
 يتولي البيع من هذا المشتري ويسلم الغريب البيع ويحيزه ويضمن الدرك عن هذا البائع
 فيصح ذلك للمشتري فيامن ما يخاف ان شاء الله تعالى قلت رجل اراد ان يشتري
 دارا من رجل ولم يامن ان يكون البائع قد احدث فيها حدثا قبل ان يبيدها اياها فاراد
 ان استحق عالية بعد ان يشتريها ان يرجع على البائع بضعف الثمن ويكون ذلك له حلالا ما
 الحيلة في ذلك قال ابو بكر ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فان استحققت رجع بمائتي دينار
 قال يبيع المشتري من البائع ثوبا بمائة دينار ثم يشتري الدار منه بمائة دينار يدفعها اليه وبالمائة
 دينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري
 بهذه المائتين دينار قلت رجل اراد ان يشتري من صير في درهم بمائة دينار وليس
 عند الصير في الا خمسمائة درهم ما الحيلة في ذلك قال يشتري منه الخمسمائة بمائة
 ويتفاضن ثم يقرض الصير في الخمسمائة درهم ثم يشتري منه في فعل ذلك مرارا حتى
 يصير المائة دينار للصير في ويكون له على الصير في الدراهم التي تحمل عليه بانقرض
 قلت رجلا قال لرجل اشتر هذه الدار بمائة دينار حتى اشتر بها منك بمائة

وعشرين ديناراً فلم يأمن المأمور أن يشتريها بمائة دينار فيبدول الأمر فلا يشتريها منه ما الحيلة في ذلك قال أبو بكر يشتري المأمور هذه الدار من صاحبها بالمائة دينار على أنه بالخيار ثلاثة أيام فيها ويقبضها منه ثم يخرج الأمر إلى المأمور فيقول له قد اشتريت من هذه الدار بمائة وعشرين ديناراً فيقول له المأمور هي لك بذلك فيلزم الأمر الدار بمائة وعشرين ديناراً ويحب البيع الذي كان بالخيار فيقول المأمور للأمر قد أوهبتها لك فإن بدا للأمر ولم يطلبها من المشتري كان للمشتري ردها بالخيار قلت رجل أراد أن يبيع من رجل داراً أو جارية أو غير ذلك ويبرأ من كل عيب الاسرقة أو حريقاً فلم يأمن أن يردها عليه المشتري ويقول لم تسم العيوب عيباً عيباً ولم يضع يده عليها ما الحيلة في ذلك قال بامر البائع رجلاً غريباً لا يعرف فيبيع ذلك من هذا المشتري على أن مولى الجارية أو رب ذلك الشيء ضامن لما أدرك المشتري في ذلك من درك أو من سرقة أو من حرقه ويخرج الغريب فلا يكون للمشتري خصومة في ذلك العيب على مالك ذلك المبيع قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم إن أشهد المشتري على نفسه أنه تصدق بها علي بعض ولده أو على غيره وقبضه منه الذم تصدق به عليه لم يكن بينه وبين البائع خصومة في ذلك رجل له عبد ماذون له في التجارة فاشترى العبد نفسه من مولاه والمولى في يد العبد أموال ودينون باسمه فأراد العبد من مولاه أن يشهد له بأنه باعه نفسه فاحتج المولى من بعد ذلك من الإقرار له بالبيع كيف الحيلة للعبد في التوثيق قال أبو بكر يشهد العبد في السر لرجل في السر يثق به بأن المال الذي في يده هو له وبأنه يدين ثم يشهد به ذلك إن ذلك مولاه فإن وفي المولى بالاثبات له بأنه قد باعه نفسه وقبض منه الثمن وفي له العبد وأمر ذلك الرجل بالإقرار بما كان أقرو له به مولاه وإن لم يرضه المولى جاء ذلك الرجل فطالب بهذا المال حتى يصح الأمر لهما جميعاً وينصف كل واحد منهما صاحبه قلت فإن كان المولى هو الذي يخاف أن لا يفي له البدي كيف الحيلة في ذلك والعبد يريد منه أن يبين إلى المولى بالإقرار أنه قد شهد المولى المشهود في السر وأنه قد باع العبد من رجل يثق به ثم يشهد به ذلك فأبعد أنه قد باعه لنفسه وقبض منه الثمن فإن وفي له العبد بالإقرار وفي له المولى وأشهد على ذلك الرجل الذي كان يشهد له ببيع العبد بأن العبد حر وأنه لا سبيل له عليه فإن لم يفي العبد للمولى جاء ذلك الرجل فطالب العبد حتى ينتصف كل واحد منهما من صاحبه رجل أراد أن يبيع جارية له من رجل علي أن يعتقها ويخاف أن يبيعها لمشتري فن اشتر ذلك عليه في البيع ففسد البيع ما الحيلة في ذلك قال أبو بكر يقول البائع للمشتري شهد علي نفسك أنك إذا اشتريت هذه الجارية فهي حرة فإن قال المشتري إن أكده أنت أعوها فلا يمكن وضعت ولا استنداء ما الحيلة لها أن يشهدا المشتري على نفسه أنه

انه مني اشترت هذه الجارية فهي حرة بعد موتى ولا تنق الا بعد موتى قلت فيذا بيع في قول اصحابنا فمن خالفنا اليس يقول هذا القول لا يغل شيئا لانه اعتق ما لم يملك والم يملك ما لم يملك قال فان اشهد هذا المشتري على نفسه انه اشترى هذه الجارية من فلان وانه دبرها بعد ما ملكها وحلها حرة بعد وفاته لزمه هذا الاقرار اذا اشترها او يقول بمحضرة البائع اذا اشترتها فهي حرة بعد موتى ثم يبيعها فان باعها خذته الجارية بما اشهد على نفسه من التدبير قلت قال مولاه اني لا امن ان ابيعها ولعل الحاكم ان يذهب الي يبيع المدير قاريه حيلة لا يقدر على بيعها قال فان اقر المشتري واشهد على نفسه انه قد اشترى هذه الجارية وانها قد ولدت منه ولدا ثم مات فتصير هذه ام ولد له لا يقدر على بيعها ثم يبيعها معه بابة بعد ذلك قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم قال اذا اراد ان يبيعها انسه بمائة دينار باعها بمائتي دينار فيزيد عايشه في الثمن مائة دينار واشهد عليه انه يقبض منه مائة دينار ويقتى له مائة فيقول اذا اشترى بها مني فلشهدت بها من انها ام ولد لك حتي لا تقدر على بيعها ابرائك من المائة دينار الباقية لي عليك فاذا فعل هذا جاز ذلك فان قال المشتري لاثني بالبيع في هذا قال فيتراضيان جميعا يرجل يكون بينهما فيتولي بيع هذه الجارية من هذا المشتري بمائتي دينار فيدفعها الي المولى اذا اشترها فوثق لها بما شرط لها ايزاه من الباقي في الرجل يكتب الي الرجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها بامره ان يشتري له متاعا يعفه له وعند الرجل المكسوب اليه متاع من ذلك الصنف لنفسه او اخره وتد امره صاحبه ببيعه ما الحيلة ان يصير المتاع الرجل الذي كتب اليه قال ابو بكر يبيع المتاع يبع صاحباً ممن يثق به فيدفعه اليه ثم يشتريه منه الرجل الذي كتب اليه فيجوز ذلك قلت فما تقول في السحاسره ابكره لمسم ما ياخذونه من الاجرة على شراء المتاع قال نعم قلت كيف الحيلة حتي يطيب لمسم ذلك قال يشتري الرجل منه المتاع لنفسه ويقبضه ثم يبيعه ممن يريد ان يشتري ذلك ويربع فيه بقدر الكرا الذي ياخذة قلت فان كان هذا الرجل يبعث اليه التجار بالاموال يشتري بها لهم المتاع باجرة وهم غيب عنه فكيف يبيع ذلك منهم فهل في هذا حيلة حتي يطيب له ما ياخذة قال ان اشترى لنفسه متاعاً بمائة دينار ثم باعه ممن يثق به بزيادة دينار او دينارين بقدر ما يزيد ياخذ من الاجرة يدفعه الي المشتري ثم اشتره منه للتاجر الذي يبعث اليه بالمال بالثمن الذي باعه فلا بأس بذلك وقال ابو بكر وفي بيع الجارية للعتق حيلة غير ما ذكرنا قلت وماهي قال يقول للذي يشتريها قبل ان يشتريها انه كان يملك هذه الجارية وانه اعتقها ويشهد بذلك على نفسه ثم يقول بمحضرة شهود آخرين اني اذا اشترت هذه الجارية فهي حرة ثم يشتريها فان ذهب من مخالفنا الي انها لا تعتق له بقوله ان اشترتها فهي حرة وفي

الجارية التي يريد ان يشتريها على ان لا يخرجها من مالكة حيلة اخرى يقران مولاهما التي هي في يده قد كان باعها من ابن لولاه او غيره ممن يتق به المولى منذ شهره يشهد بذلك على نفسه وتكون الشهادة في رقعة عند المولى الذي يريد ان يبيعها ثم يشتريها هو من مولاهما فيحلكما بعد الشراء فان راب المولى منه ريب فيها دفع الرقعة الى الرجل الذي اقر انه كان اشتراها قبله فاذا قام البيعة على اقراره بهذا كان اولى بشراء الحاربه منه واخذها منه قلت رجل اراد ان يشتري جارية ولا يلزمه استبرأها قال الحيلة في ذلك ان يزوجها البائع من رجل قبل ان يبيعها ولا يدخل بها الزوج ثم يبيعها من الرجل الذي يريد شرائها فيقبضها المشتري ولها زوج وزوجها عليه حرام ثم يطلقها الزوج بعد ذلك فلا يكون علي المشتري استبرأه قلت فان ابا البائع ان يزوجه من رجل ثم يبيعها قال يشتريها هذا المشتري ويدفع الثمن ولا يقبضها ثم يزوجه المشتري من عدله او غيره ثم يقبضها بعد الزوج ثم يطلقها ذلك العبد بعد ذلك فلا يكون علي المشتري استبرأه ان خاف المشتري ان لا يطلقها الزوج قال يزوجه اياه علي هذا كان طلاقها في يد المولى رجل امر رجلا ان يتابع له ضيعة او دارا او غير ذلك فاراد الوكيل ان يكون الكفن عليه للبائع الى اجل ويكون الثمن له حالا علي امره ياخذ منه والبائع يعيبه الى ذلك قال ابو بكر الحيلة له سيف ذلك ان يشتري الوكيل الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجبا الدع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب الوكيل الثمن على الامر ياخذ منه ثم يوجع الداع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التاجيل الوكيل ويكون للوكيل ان ياخذ الامر بالثمن حالا الساعة ولا يكون تاجيل البائع تاجيلا للامر الا ترى ان البائع لو ابرأ الوكيل او وهبه له كان للوكيل ان ياخذ الامر بالثمن فيكون له بذلك التاجيل قلت ارايت رجلا اراد ان يبيع دارا له او ضيعة او جارية من رجل ولم يامن ان يرد ذلك المشتري عليه بسبب فاراد التوثيق في ذلك قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقر المشتري بعد ما يشتري ذلك الشيء ان ذلك الشيء قد خرج من ملكه الي ملك غيره اما سبيع او مئة او صدقة فاذا اقر بذلك لم يكن له ان يرد ذلك بسبب

﴿ باب في الوديعه ﴾

رجل له مال على رجل او وديعة عند رجل فبعه بدين نقرم وهو مستقر فاراد ان يوكل وكبلا في قبض ماله ووديعته فلا يكون لغريمه ان يشتري علي هذا الوكيل ما يملكه او كان له غنى لا يقبل وكالة الوكيل الا في ماله وعلمه كلف الحيلة في

ذلك قال أبو بكر الحلي في ذلك ان يقر بالمال الذي له علي الرجل لرجل يشق به
او يقر بان تلك الوديعة لرجل وان اسمه في ذلك عارية فيوكل الذي يقر له بالمال
يقبض ذلك ويقبضه فيه مقام نفسه فاذا فعل ذلك كان المقر له ان يقبض ذلك ولا
يكون لاحد من غرضه ذلك الرجل ان يثبت عليه الدين الذي له علي المقر قلت
وكذلك ان كانت الاوال على اقوام او ودايع عند قوم قال فالسبيل فيها هكذا ان يقر
بها لرجل وبشهاد له بذلك ويوكل يقبضه ويؤد كذا ذلك على ما يكتب الكتاب فيه رجل امر
رجلا ان يشتري له خبضة فقال البايع لا اقر اني قبضت الثمن من مال المشتري له لاني
لا امن ان يقول لم امر هذا بان يشتريها لي ويحلف علي ذاك فياخذ الثمن مني قال
الوجه في ذلك ان يكتب الشراء هذا ما اشتري فلان لفلان بامره ولا يكتب بماله ثم يقول
في موضع قبض الثمن وقبض فلان من فلان جميع الثمن ولا يقول من مال فلان
ثم يقر المشتري بعد ذلك انه انما قبض الثمن من مال فلان الامر ويوكل الامر
بالحسومة في الدرك والبض وكاملة مؤكدة قلت فان قال المأمور لست امن ان يرجع الامر
علي بالثمن او بمجحد ان يكون امرني بالشراء له فاريد ان ارا من المال ويكون
دفع الثمن من مال الامر قال فهذا لا يلتزم لانه ان قال دفع الثمن من مال
الامر كان الامر ان يحدد امره ويرجع بذلك ان شاء علي المأمور وان شاء علي البايع
قلت فهل في هذا حيلة حتى يكون الثمن انما يدفعه من مال الامر ولا يكون علي المأمور
ولا علي البايع في ذلك رجوع للامر قال معول في الشراء في موضع قبض الثمن وقبض
فلان من فلان جميع الثمن وهو كذا وكذا ولا يقول من مال من هو وابهم ذلك
ثم يقر المشتري في اخر كتاب الشراء اقرارا بنفرد به ان الامر فلان دفع جميع الثمن الي البايع
اداء عنه وانه انما كتب البايع في الشراء انه قبض الثمن من فلان المأمور حذرا ان يرجع عليه
الامر بان من فيكون هذا قول المأمور والمشتري فاذا اقر بهذا المشتري جاز اقراره بقبض الثمن
من مال الامر فلا يكون للمأمور علي الامر الصمت ولا يكون للامر علي المأمور رجوع
بالثمن لانه لما يقر انه دفعه من مال الامر ولا يكون علي البايع في ذلك شيء فارجو
ان يكون في ذلك سلامة للقوم ويوكل المأمور الامر بالرجوع بالدرك وهو كذا الوكالة
نذلك قلت ويجوز هذا وقد اقر المأمور في كتاب الشراء انه هو الذي دفع الثمن
مكتوب يجوز ان يقر بعد ذلك ان الذي قد دفع الثمن منه هو الامر قلت يجوز
هذا لان البايع يقول انا لا اقر اني قبضت هذا الثمن من مال فلان
الامر واكن اقر ان المشتري المأمور اقر بان الامر هو الذي دفع الثمن عنه
ودفعه الي البائع وذلك جائز على نفسه حتى لا يكون للامر الرجوع على المأمور بالثمن وهذا

اصح ما في هذا الباب رجل اشترى جارية بمائة دينار ودفع الثمن وقبض الجارية
ثم اصاب الجارية عيب فاراد ردها بالعيب فخاف ان يدعي اليه البائع انه باعه
هذه الجارية بمائة دينار فيقر انه باعها منه بمائة دينار وينكر قبض الثمن ويحلف
على ذلك فان ردها عليه بالعيب لم يكن للمشتري عليه شيء من الثمن او يقول لمابعه
هذه الجارية ويحلف على ذلك فيأخذها فاراد شيئاً لا يطل به حقه قال الوجه في
ذلك ان يقول المشتري للبائع فيما بينه وبينه قد اشتريت هذه الجارية بمائة دينار
ومها هذا العيب وقد رددتها عليك بالعيب فاذا فعل ذلك كان له ان يقدمه
الى القاضي ويقول لي على هذا مائة دينار من وجه قد عرفه فان حلف البائع على
انه ما لهذا عليه هذه المائة ولا شيء منها حلف آثماً قلت فان كان بالجارية عيب
دله البائع وحدث بها عيب عنده حتي لا يقدر على ردها قال ينظر الى ارش
العيب الذي دله فيدعيه عليه ويحلفه على ذلك فان حلف عليه حلف آثماً قلت
فان قال المشتري للقاضي اشتريت هذه الجارية من رجل حر جائز الامر بمائة دينار
ودفعت اليه الثمن وقد وجدت بها هذا العيب ولي الرجوع على هذا الرجل بهذا
العيب بحق وجب في ذلك لي عليه فان قال القاضي للبائع ما تقول فيما يدعي
عليك هذا فان اقر بالبيع وانه قبض الثمن ناظره في العيب فان جمعد ذلك فان
القاضي يحلفه بالله ما لهذا قبلك ما ادعاه بسبب هذا العيب ولا له قبلك حتى يعجب ما ادعاه ولا
يجب له عليك رده هذه الجارية بهذا العيب ولا يجب عليك رد ثمنها عليه وهو مائة دينار قلت فان نكل
عن اليمين قال يلزمه القاضي بقض الجارية ورد المائة دينار على الذي في بدء الجارية
فلان رجل له ضيعة او دار يخاف ان يخاسمه فيها انسان فاراد ان يدفع الخصومة عن نفسه
قال ان باعها من انسان بيع وبذرها الى هذا البائع بمحضرة شهود ووكله بحفظها
ومرقها وغاب ذلك الانسان ثم جاء انسان فنازعه فيها لم يكن بينه وبين من نازعه
خصومه فيها اذا اقام شاهدين على دفع الرجل اياها اليه وتوكيله اياه بحفظها قلت فهل يحتاج
ان يقيم يمينه باعها من ذلك الرجل قال لا اذا اقام بينة ان ذلك الرجل دفعها اليه ووكله بحفظها اجزاء
ذلك قلت وكذلك لو ان ذلك الرجل رهنها لهذا الرجل ودفعها اليه بمحضرة الشهود قال نعم لا
خصومة بينه وبين من نازعه قلت وكذلك ان كانت دارا فاجرها ذلك الرجل الذي يشتبه من
هذا واشهد على ذلك وسامها اليه بمحضرة الشهود فشهد الشهود على ذلك قال نعم وانما
بححتاج ان يشهد له الشهود على ذلك الرجل الذي دفعها اليه وانما صارت اليه من قبل
ذلك الرجل على غير طريق التملك من ذلك الرجل فاذا كان ذلك لم يكن بينه وبين
احد خصومه والله سبحانه وتعالى اعلم

باب في خيار الروية

رجل باع متاعاً من رجل لم يره المشتري فخاف البائع ان يردّه عليه المشتري بخيار الروية قال ابو بكر ان احدث المشتري في ثوب من المتاع عيباً يكون نقصاناً من قيمته لم يكن له بعد ذلك ان يرد شيئاً من هذا المتاع قلت فانت باعه جراب مروي قال ان خرق المشتري الجراب او استهلكه لم يكن له ان يرد المتاع بخيار الروية قلت فان اشترى ضيعة منه او داراً لم يامن ان يردّها عليه بخيار الروية قال يبيعه مع الضيعة او الدار ثوباً او علفاً غير الثوب فاذا تواجبا البيع قطع المشتري الثوب او وهبه الى انسان او استهلكه بوجه من وجوه الاستهلاك بطل خيار رويته بذلك قلت فان خاف البائع علي ان لا يستهلك المشتري الثوب ولا يهبه حتي يرد ذلك عليه مع الضيعة او الدار قال بقر هذا المشتري قبل ان يشتري ذلك ان هذا الثوب لهذا الرجل او لرجل يخص البائع ثم يبيعه بمد ذلك الضيعة او الدار مع الثوب ويدفعه اليه بحضرة الرجل الذي اقر له فيأخذ ذلك الرجل باقراره له به فيملكه ويطلق خيار رويته المشتري قلت ولذلك كل ما اشتراه المشتري من رقيق او دواب او غير ذلك فالوجه في بطلان خيار الروية ما وصفت لي قال نعم رجل له علي رجل مال بغير شهود فابى الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يوجه له اوقال له صاحبي منه واراد صاحب المال حيلة حتي يقر له بماله فلا يلزمه تأجيله ولا مصلحته قال الحيلة له في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وان يقول اسمعه في ذلك عارية ويوكله بقبضه ثم يتقدم الرجل المقر له بالمال الي القاضي ويقوم صاحب المال الذي اقر الي القاضي فيقول لي باسم هذا علي فلان بن فلان كذا وكذا فاذا اقر به عند القاضي قال المقر للقاضي انزع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حادثاً واجبر عليه في ذلك فيشهد القاضي له علي ذلك فيقول اقر فلان بن فلان هذا عندي ان المال الذي باسمه علي فلان بن فلان وهو كذا لمالان بن فلان هذا وقد وكله بقبضه واقامه فيه مقامه وسألني فلان هذا ان امنه من قبض هذا المال وان يحدث فيه شيئاً ومنعته من ذلك وحجرت عليه فيه وقضيت له بذلك كله فاذا فعل القاضي ذلك جاء الذي كان المال باسمه الي الذي عليه المال فاجبه ان اراد التأجيل او صالحه ان اراد الصلح وقر له في الكتاب بجميع المال ليثبت ذلك له فاذا شهدوا علي هذا الرجل جاء المقر له بالمال وطالب الذي عليه المال بالمال واقام البينة علي اقرار الذي كان المال باسمه وعلي ما قضى له القاضي في ذلك فيستحق المال ويطلق الصلح والتاحص. وكذا المال، ثمة له قلت فاحذرت هذا على الله عليه السلام قال لا، القاضي

قد فني به فاذا فني به القاضي جاز ذلك علي الذي عليه المال وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز قبض الدية كان المال باسمه بعد اقراره لمن اقر له به ويجوز تاجيله بعد اقراره لمن اقر له به ويجوز تاجيله وبراءته وحبته وما صنع فيه من شيء ويضمن في البراءة والمبة والتاجيل للمال الذي اقر به وانه لم يجوز عليه القاضي في ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز ما صنع المقر في ذلك والمال على الذي كان عليه علي حاله الا في قبضه فانه جائز اذا لم يحجر عليه القاضي وروى عن زفر انه قال اذا اقر بالمال لانسان لم يحجز قبضه للمال ولا تاجيله ولا براءته ولا حبته رجل له قبل رجل مال فطلبه منه فقال قد صار مالك علي الناس وهو ظالم له حتى في ذلك فاراد حيلة يضمن له ماله وقال ابو بكر الحنبل في ذلك ان يكتب صاحب المال على هذا الرجل الذي باسمه المال كتاب اقرار ان جميع المال الذي باسمه علي فلان بن فلان وهو لفلان هذا وفي ملكه علي ما تكتب الاقرارات ويدخل فيه حرفا حتى يضمن بذلك المال قلت وما هذا الحرف قال يكتب في كتاب الاقرار وان هذا المال لم يزل لفلان هذا وفي ملكه منذ يوم دأين به فلان وان اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان فانه اذا قال لم يزل لفلان هذا المال منذ دأيت به فلانا قال له صاحب المال قد اقررت انك دأيت بمالي ولم امرك ان تدأين به فالتول قوله في ذلك ويضمن هذا الذي باسمه هذا المال لانه قد اقر انه قد اخرج مال الرجل من يده وبأخذه القاضي بذلك رجل له مال باسم رجل فافر له به ووكله بقبضه واقامه فيه مقامه ولم يامن المقر له بالمال ان يخرج المقرض من الوكالة فاراد الحيلة في ذلك حتي لا يكون له اخراجه من الوكالة قال ابو بكر الحنبل في ذلك ان يقر هذا الذي باسمه المال ان قاضيا من القضاة حكم عليه بان يوكل فلانا بقبض هذا المال وان يجعله وصيه فيه فحكم القاضي عليه بذلك وان ذلك القاضي نهاء عن قبض هذا المال وان يحدث فيه شيئا وحجر عليه في ذلك وبوء كذا فاذا اقر بهذا لم يحجز قبضه علي الذي المال له فان قبضه كان ضامنا لهذا المال في قولهم جميعا قلت ان يجوز اقرار الذي عليه المال فان اقراره علي نفسه جائزا فاما الذي عليه المال فان له ان يدفع المال اليه ويبرأ منه ولكنه ضامن له بما اقر به فيما حكم به الحاكم عليه قلت فما الحيلة حتي لا يجوز قبضه لهذا المال ويكون المال على المطلوب علي له قال الحنبل في ذلك ان يتقدم صاحب المال الي القاضي ويقوم هذا الذي اسمه المال فاذا اقر بالمال عند القاضي كان عليه ان يمتنع عن قبضه وان يحجر عليه في ذلك فاذا فعل القاضي ذلك لم يكن له قبض هذا المال من المطلوب

باب الرجل يكون له على الرجل المال

تكمل رجل بنفس المطلوب فتعيب المطلوب أو يتوارى المطلوب فيأخذ صاحب المال الكفيل بكفالة نفسه فقال الكفيل للطالب انا اودي اليك هذا المال على ان يصير مالك الذي على المطلوب لي وعلي ان تبريني من كفالة نفسه هل في هذا حيلة قلت ان ادي الكفيل المال عن المطلوب يري المطلوب من المال ولم ينفع الكفيل اقرار صاحب المال له بالمال على المطلوب قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اقرض الكفيل الطالب هذا المال ولم يبرئه الطالب من الكفالة ولكن يكون هذا المال قرضاً للكفيل على الطالب وتكون الكفالة على حالها فان طالب الكفيل صاحب المال بالمال المقرض طالب صاحب المال بالكفالة بنفس المطلوب فان طالب صاحب المال انفسه بكفالة نفس المطلوب طالبه الكفيل بالمال الذي اقرضه وكذلك ان طالب من عليه الدين الذي اقرضه قلت فان قال صاحب المال اريد ان اخذ مالي ويتحول مالي فيصير لهذا الذي كفل لي بنفس الذي لي عليه المال وكذلك قال ان وهب هذا الكفيل هذا المال لصاحب المال وقبل الية وقبض ذلك وابرا الكفيل من كفالة نفس المطلوب واقر بان المال الذي اسمه على نفس فلان المطلوب هو لهذا الكفيل وان اسسمة في ذلك عارية ووكله بقبضة واقامه فيه مقام نفسه فهذا جائز مستقيم قلت فهل في هذا شئ مغير هذا قال نعم ان اقر الطالب بهذا المال لابن الكفيل صغير ووكله الاب بقبضه جاز ذلك رجل له على رجل مال فاراد الذي عليه المال ان يتحول بالمال الذي عليه لرجل اخر ما الحيلة في ذلك قال يقول الذبي عليه المال للرجل الذي يريد ان يحول المال له بع عبدك هذا ومتاعك هذا من فلان الذي له على فلان فاذا باع المأمور عبده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد تحول المال فصار لصاحب العبد على المطلوب قلت ان لم يرد المطلوب ذلك ولكن اراد ذلك صاحب المال قال يشتري صاحب المال العبد من مولاه او المتاع بالف درهم ولا يقول بعتة بالالف التي لي على فلان فاذا باع العبد من صاحب المال بالف درهم احاله بالالف التي له على المطلوب فاذا احتال بها صارت له قلت فان لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم له قال لا ليس تتم الحوالة الا ان يقبل الذي عليه المال الحوالة قلت فاي شئ عندك في هذا قال اذا اشتري العبد صاحب المال بالف درهم اقر بان الالف التي له على فلان لهذا ووكله بقبض ذلك واقامه فيه مقامه ثم يبريه صاحب العبد من ثمن العبد او يبيعه بثمن العبد ثوباً قلت فان قال صاحب العبد اذا ابراهه من ثمن العبد فطالبي بهذا المال الذي اقرت به ووكلني بقبضه وقال انما انت وكلي فيه ما تقول في ذلك ولا امن ان يلحقني عليه يمين قال يقول الكتاب ان الذي باسمه على فلان هو فلان هذا وفي ملكه له ما كان قبضه قد فقه

مقامه ويقول اني ادعيت علي فلان انه وكلني في هذا المال وانني انما اقررت له علي
 ما ريق الاجا ولدمته في ذلك الي قاض من القضاة فاستحلقتني على ذلك فحلف
 لي فلا يمين لي بعد هذا علي فلان في هذه الدعوي فاذا اقر بهذا لم يكن له علي
 المقر ولا علي الذي عليه المالب سبيل رجل له علي رجل مال مسمى فساله
 المطلوب ان يوجه له هذا المال الي وقت معلوم فاجابه الطالب الي ذلك فخاف المطلوب
 ان يفعال الطالب عليه بان يقر بالمال لانسان ثم يوجه له او ينجمه عليه فلا يجوز في
 قول ابي يوسف التاجيل ولا التنجيم فما الثقة من الحيلة عندك للمطلوب مما يخافه واما
 قول ابي حنيفة فانه قال تاجيله وتنجيمه جائزهما الثقة عندك للمطلوب في قول
 ابي يوسف مما يخافه قال ابو بكر الحلي في ذلك ان يقر الطالب ان هذا المال وجب علي المطلوب
 في الوقت الحالي الذي وجب عليه موجلا الي غرة شهر كذا من سنة كذا فان كان متجمعا
 وجب عليه متجمعا الي كذا او كذا انجمما او لما غرة شهر كذا واخرها شهر كذا او نصف التنجيم وانه وجب
 عليه في الاصل متجمعا الي هذه التجمو المسماة وانه ضرر له ما يدركه في ذلك من درك
 من قبله وباسبابه من اقرار او هبة او تمليك وتوصيل وشهادة وحدث ان كان
 احداهما في هذا المال يستحق به ذلك علي فلان ابن فلان يطل به هذا التاجيل
 او التنجيم فهو ضامن لذلك حتى يخلصه فلان من ذلك ويرد عليه ما يلزمه وتجب عليه
 رده في ذلك من حق فهو جائز قلت فان كان الطالب قد اقر بهذا المال لانسان
 فجاء المقر له بطالب المطلوب بعد التاجيل او التنجيم قال فلما مطلوب ان يرجع علي
 الطالب فياخذه بما ضمن له فاما يظلمه من ذلك واما يرجع عليه بالمالب فكان عليه
 الي وقت اجله او الي التجم هذا احتياط في قول ابي يوسف رحمه الله فاما ابو
 حنيفة فانه كان يقول تاجيل الذي باسمه المال وتنجيمه ويرانه وجهته وقبضه بكل
 ذلك جائز فان كان اقربه لانسان كان لذلك الاسان ان يخذ المقر له بهذا المال
 او يضمته اياه قلت فهل في هذا حيلة غير هذه قال نعم قلت وما هي قال يشهد الطالب
 علي نفسه بقبض ذلك المال كله وبورخ الكتاب الذي يتر فيه بالتبض اليوم معلوم
 يقول اقر فلان في يوم كذا من شهر كذا ان قبض من فلان الفلاني جميع المال الذي كان له باسمه
 علي فلان الذي يكتبه لك تاريخه شهر كذا ومن الشهود علي هذا الكتاب فلان بن فلان و فلان
 ابن فلان ويسمي جميع الشهود الذين في الكتاب وانه لم يبق لفلان علي فلان الي
 هذا اليوم المسمى في الكتاب مال ولا حق علي وجهه من الوجوه الا وقد قبضه من فلان واستوفاه منه
 ويقر المطلوب انه وجب لفلان بن فلان عليه بعد البراءة التي كتبها علي فلان بن فلان
 في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فقبض فلان منه جميع ما كان له عليه كذا
 كذا دينا رايا فاقبل ذهابا عينا وازنه حيا وادام وجهه علي فلان الي غرة شهر كذا من سنة

صكنا او ان هذا المال المسمى في هذا الكتاب وهو كذا وكذا دينارا وجب
لفلان على فلان بعد قبض فلان من فلان المال الذي كان له على فلان بالصك
المذكور في هذا الكتاب الذي سمعنا شهودا في هذا الكتاب ويؤكد الاقرار
ويحضران الشهود جميعا فيقولان لهم لاتشهدوا علينا الا بعد ما بقرا الكتابين جميعا فاذا
قرا الكتابين جميعا قلنا لكم اشهدوا علينا بما في هذين الكتابين واشهدوا بذلك علينا
واذا اقر احدنا وقال لكم اشهدوا علي بما في الكتابين وامتنع الاخر من الاقرار فلا تشهدوا
على المقر منا بذلك وحده ويضمن الطالب ما يدرك المطلوب فيما يقر قبضه علي ما يكتب
الكتاب قلت فان تشاهدا على ذلك كان في ذلك ثقة لهما جميعا قال نعم اذا اقر الطالب
بقبض ذلك المال جاز اقراره فان كان الطالب اقر بالمال لانسان قبل ان يشهد علي نفسه
بهذا القبض لم يدرك المطلوب في ذلك شيء من قبله انه ان كان اقر بالمال لانسان يحضر ذلك
الانسان يطالب بهذا المال فانما يرجع به على الطالب لانه قد قبضه من المطلوب ولم يختلف
ابو حنيفة رضى الله عنه وايو يوسف في القبض انه جائز وانه لا سبيل للمقر له على المطلوب
قلت فان لم يثق كل واحد منهم بصاحبه وقال لا امن ان اقر بالكتاب الذي يكتب علي
فلا يقر الاخر فيلزمني ما في الكتاب قال يوسف ان امرهما رجل يرضيان به فيكتب هذا
المتوسط على الطالب كتابا باسمه او باسم من يثق به بالني درهم دينار عليه لا ما جملدا
المال كانه التي درهم ويشهد عليه بذلك ويقبض المطلوب الالف درهم التي يريدان
يودعها الي الطالب فتكون عنده ويكتب بالالف الباقية كتابا ويبيع كل واحد منهم
من الطالب والمطلوب ثوبا بالمال الذي يكتب به عليه لكن ان لحقته يمين فاستحلف ان المال
الذي يطالب به فهو حق له فعلف علي ذلك لم يدخل عليه في يمينه شيء فاذا شهد كل
واحد منهما بالكتاب الذي يكتبه عليه اشدك الكتابين والااب عنده ثم يقول الطالب
اكتب للمطلوب كتاب قبض بالالف وينسب الي الصك والشهود الذين شهدون عليه ويؤرخ
هذا الكتاب بعد الكتاب بيوم مائة ويكتب ايضا بعد تاريخ الذي يقبض الاثنين يوم او يومين
ويجعله موقعا الى الوقت الذي يتفق عليه ومنجما على ما اتفقا عليه فاذا انشاهد على الكتابين
دفع كتاب القبض الى المطلوب واطل الكتابين الذين كتبهما عليهما قات قول في
البراءة من حيلة حتى يجوز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى قال نعم قلت وما هي قال
ان اقر الطالب انه كان اسمه علي المطلوب بهذا المال ولم يكن عليه هذا المال وكان
اشهاد فلان له بذلك باطلا وانما كان اقرار المطلوب له بذلك على طريق الاجل ولم يكن
له علي فلان هذا المال شيء منه ولا على فلان المطلوب وضمن له ما يدركه في ذلك من
درك ويؤكد ضمان الدرك على حسب ما شرعنا جاز هنا فان كان اقر به لانسان قبل
هذا فجاء ذلك الانسان بطالب بهذا المال فاستحقه علي المطلوب كان للمطلوب ان يرجع

علي الذي كان باسمه المال واحد بضمائه له منه الدرك رجل له على رجل مال مسمي فقال
المطلوب الطالب ان يوجهه بالمال فقال لا امن ان تغيب عني في وقت محل هذا المال
والله ان يعطيه كميلا بنفسه فلم يامن الطالب ايضا ان يعطيه كميلا فاذا
اجله بالمال لوفجه عليه جاء الكفيل فيرا منه فاراد حيلة ان تكون الكفة على
حاملها ولا يبر الكفيل قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل للطالب اذا حل
مالك هذا على فلان فانا كفيل لك بنفسه فان كان نجمة عليه قال كلما حل لك
نجمة من هذه النجوم على فلان بن فلان فان الكفيل لك بنفسه عنده محل كل نجمة
منها فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يبر من الكفالة لان الكفالة انجب في وقت
محل المال الا تري ان رجلا لو ابتاع دارا فضمنه رجل نفس البئع ان ادركه فيها
من درك ان الكفالة جائزة وليس للكفيل ان يبر من هذه الكفالة قبل الدرك
قلت قبل في هذا غير هذا قل نعم ان قال الكفيل كلما حل نجمة على فلان من
هذه النجوم فانا كفيل بنفسه فان لم ادفع اليك عند محل كل نجمة منها فجميع
هذا المال الذي عليه وهو كذا وكذا دينار هو لك على فاذا كحل على هذا لم
يحضره وجب عليه المال قلت فان قال انا كفيل لك بنفسه كلما حل لك نجمة
من هذه النجوم فان لم احضره عند كل محل كل نجمة حتى ادفع اليك قال الذي
يجل لك عليه على وكذلك كل نجمة فهو جائزة قلت فهل في هذا خلاف بين الفقهاء
قال اما اصحابنا فلا يقولهم ما فسرته لك طالت امن غير اصحابنا ان يذهبوا اليه
الي غير هذا قلت فدا الاحياط في قول غير اصحابنا قال يقول الكفيل كلما حل
لك على فلان نجمة من هذه النجوم فانا كفيل لك بنفسه وبالمال الذي يجلي لك عليه
بذلك النجم فيعوز هذا واستأخاف عليه في هذا مكرها رجل اراد ان ياحد من رجل
كميلا لا يقدر الكفيل ان يبر منه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل
قد كملت لك بنفس فلان على فلان اتني كذا دمتك اليك فانا كفيل لك
بنفسه كفالة محدودة قل فهذا جائز في قول الحسن بن زياد الكفالة على شرط
جائزة

❦ باب في الضمانات ❦

الرجل يضمن المال عن رجل بامر فاراد الطالب منه الكفيل بان ياخذ
بعض المال ويبر به ن البائي فيكون للكفيل ان يبره ويرجع الكفيل بجميع
ما ضمن منه على الذي ضمن عنه فيأخذه به منه ما الحيلة في ذلك قل الحيلة فيه ان
كان ضمن عنه الف درهم ان يعطيه الكفيل بالالف دينار فان كانت الدنانير بعشرين

احده من العاشرين درهما من ذلك رجع الكفيل على الدية ضمن منه
 بجميع المال ويعطى الطالب له الالف التي كان ضمنها قلت وكذلك ان كان ضمن
 منه دائير فاعطاه احدها وان يبرأ جميعا قال الحيلة في هذا ان يشهدا جميعا ان كل
 واحد منهما قد وكل صاحبه فلان بن فلان في دفع فلان بن فلان الي فلان بن فلان
 بالكفالة التي كفل لها بها فاذا دفعه احدهما برأ جميعا رجل له على رجل مال
 فاراد الطالب ان ياخذ من الذي عليه المال كفيلا لا يبرأ من الكفالة حتي يستوفي
 الطالب ماله هل في هذا حيلة قال نعم قلت وما هي الحيلة في ذلك قال ان يتجم صاحب
 المال على المطلوب من هذا المال مائة درهم او اقل منها الي عشرين او ثلاثين فحما
 ويقول للكفيل كلما حل لك على فلان فجد من هذا المال فانا كفيل لك بنفسه علي
 التجمم الذي فترت لك في باب الكفالة في الذي قبل هذا الباب فان اراد ان يتوثق
 بما قلنا من المال ادخلت ذلك ضمن الكفيل وضمنه المال على فجمومه مع الكفالة بالنفس
 على ذلك انما قلت اوليس هذا جائزا قال يلي الاتري لو ان رجلا استاجر من رجل دارا سنين
 معلومة كل سنة بمائة درهم فيضمن رجل عن المستاجر لصاحب الدرام كلما وجب عليه
 من اجرة هذه الدار ان ذلك جائز فهذا قد ضمن ما لا يجب بعد وكذلك لو قال الكفيل
 في الاجارة كلما مضى شهر من هذه الاجارة فانا كفيل لك بنفس فلان كان هذا
 جائزا رجل سأل رجلا ان يكفل بنفسه لرجل فاراد الكفيل ان يتوثق بالذي كفله به
 لئلا يتواري عنه ما الحيلة في ذلك قال ياخذ هذا الكفيل من الرجل الذي يريد ان
 يكفل به كفيلا لنفسه ان اخذ الطالب الكفيل الاول بكفالة الرجل اخذ الكفيل الاول
 الكفيل الاخر بكفالة له قلت فهل يجوز ان ياخذ منه هنا مكان الكفيل قال لا يجوز
 الرهن في هذا الاثر ان الرجل يتناع الدار في اخذ من البائع كفيلا الدار في اخذ من البائع
 كفيلا بالدرك فيجوز ولو اراد ان ياخذ منه بالدرك رهنا لم يجوز قلت فهل في هذا حيلة
 حتي يجوز الرهن مكان الكفيل قال ان اقر المطلوب انه امر هذا الكفيل فضمن منه
 مالا لرجل من الناس لم يسمه قد عرفه وانه قد رهنه بذلك المال الذي ضمنه عنه هذا
 البعد او هذه الامة او الشيء الذي يريد ان يرهنه اياه يكتب بذلك كتابا ولا يسمى
 المال حتي يكون القول في مبلغ المال قول المطلوب جاز ذلك قلت فان قال المطلوب
 لست اضمن ان تملق رهين فيقول الكفيل صاحب المال غايب فان رهن عندي فلا اقبض
 منك المال حتي يقدم الرجل اذا دفع اليه المال فليس له ان يجبس الرهن قلت فان اختلفا
 في مبلغ المال فقال المطلوب انما ضمننت عين الف درهم وهذه الالف فخذها ودفع الي
 الرهن وقال الضممت عينك الف درهم قال القول قول المطلوب في مبلغ المال

مع يمينه على ذلك قلت فما يقول ان قال الكفيل قلت امن يرهني هذا الرهن فاذا اكلت
 بنفسه قال خذ مني هذا المال وسلم الي الرهن فيكون القول قوله في المال ولعله ان
 يقول انما ضمنت عني مائة درهم فيدفعها وياخذ الرهن وتبقى كفالة في عتقي قال فالوجه
 في هذا ان يكون بينهما رجل عدل يشقان به فيكون الرهن على يديه وبالمال باسمه
 ويسميان في ذلك مالا يتقل على المطلوب ويكتبان بينهما مواضع بعمل العدل بما فيها اقلت
 لرجل كفل بنفس رجل علي انه ان لم يوف به يوم كذا فهو ضامن المال الذي عليه فاراد
 الكفيل ان يوثق من المطلوب برهن ذلك لا يجوز الرهن في كفالة النفس ولكن الحيلة
 في ذلك ان يضمن الكفيل المال علي انه اذا اوفى به يوم كذا وكذا فهو بري من المال
 وبرهن بالمال الذي ضمن الرهن الذي اتفقا عليه فيجوز هذا قلت لرجل كفل بنفس
 رجل لرجل علي انه ان لم يوف به في يوم كذا وكذا فقلان عليه بنفسه للطالب وفلان هذا رجل
 للطالب عليه ما قال هذا جائز في بعض الفقهاء وبعضهم لا يجوز له ولكن الحيلة في ذلك ان يكفل
 الكفيل بالنفس الرجلين جميعا علي انه اذا وافا لفلان في يوم كذا وكذا فهو بري من
 كفالة الرجل الاخر فيجوز هذا الشرط قلت فان كفل بنفس رجل علي انه ان لم يوف
 به يوم كذا وكذا فالمال الذي على المكنول به عليه قال هذا جائز في قولنا والذي
 هو اجوز من هذا حتي يجوز في قولنا وقول غيرنا ان يقول انا كفيل لك بالمال الذي
 على فلان وبفسه علي اني اذا دعت اليك فلانا في كذا فانا بريء من نفسه ومن المال
 الذي ضمنته عنه رجل له على رجل الف درهم فمات الذي عليه المال فسال الوارث
 صاحب المال ان يضمنه هذا المال الى اجل قال لا يجوز التاجيل لرجل قد مات لان
 المال لو كان في الاصل الى اجل ثم مات الذي عليه المال لحل المال عليه قلت فما الحيلة في
 ذلك حتي يجوز التاجيل قال الحيلة في ذلك ان يقول الوارث انه كان ضمن هذا المال عن هذا الميت في
 حياة الميت لفلان الي وقت كذا وكذا الى الوقت الذي يتوافقان عليه ويقرب به الطالب
 ان هذا المال كان موجلا على الميت وعلى كفيله هذا الى الوقت الذي اجله اليه ويقرب
 الطالب انه لم يصل الي هذا الوارث من مال الميت شي قذا فعلوا ذاك صار الضمان
 علي الوارث الى الاجل الذي يوجله فلا يكون لصاحب المال مطالبة بالمال الا الى
 الاجل فاما الميت فقد حل عليه المال قلت فان قال الوارث لا اضمن هذا المال
 الاول للطالب ولكن اذمه اليه بعد سنة ورضي الطالب بذلك واراد الحيلة حتي يتم
 هذا الامر بينهما قال الحيلة في ذلك ان يقول الوارث ان الميت كان اذانه في صحته
 الف درهم الي سنة ويقرب صاحب المال بذلك فاذا اقربنا جميعا لم يكن للطالب ان
 يطالب الوارث بالمال الي الاجل ويقرب صاحب المال انه لم يصل الي الوارث من تركة
 الميت شي فان قال الوارث المستعلم ان القول قول صاحب المال فان القول في الاجل

قول الوارث فاذا قال المال طيك حال كان هذا القول قول اصحابنا واما غيرهم فانه يقول القول قول المترفيما اقربه فان قال هو الى اجل كان القول قوله في ذلك وليس له ينة بالاجل فما الحيلة في ذلك قال الحيلة ان يقر هذا الوارث انه كان ضمن الميت عن رجل من الناس الف درهم الى سنة ويقر الطالب بذلك فيكون القول قول الوارث فيما ضمن انه الى الاجل الذي قال في قول اصحابنا رحمهم الله تعالى وغيرهم ويقر الطالب بذلك قلت فان قال الوارث لا امن هـ هذا الطالب ان يستحلفني بالله اني ضمن هذا الميت للميت الى سنة قال فيقر العزيم انه قد استحلله الوارث على ذلك عند قاض من النضاة أي من قضاة المسلمين فلا يكون له بعد هذا خلاف على هذه الدعوى

باب الرجل يموت وعليه دين

فتأخذ الورثة تركته فيجبي العزيم فيطالب بماله فيقول بعض الورثة خذ مني مقدار حصتي من هذا المال على قدر موارثتنا عن الميت على ان تبريني من الباقي ولا تطالبني بشي منه وتطالب ساير الورثة بالباقي فجابه العزيم الى ذلك ما الحيلة في ذلك علي ان لا يتدر على مطالبة قلت الحيلة في ذلك اذا ترك الميت ثلث بنين وترك ستة الاف درهم فيأخذ كل واحد منهم الف درهم بميراثه للعزيم على الميت ثلاثة الاف درهم فقال له احد البنين خذ مني الف درهم وايريني من الباقي قال ياخذ العزيم من هذا الابن الف درهم ويقرانه لم يصل اليه من تركه الميت الا هذه الالف درهم وان قال الابن استامن ان يستحلفني بعد ذلك انه لم يصل الي من تركه الميت غير هذا الالف الدرهم فلا يمكن ان احلف قلت فيقر العزيم في الكتاب الذي يكتبه الابن انه ادعى ذلك عليه فاستحلله له قاض من قضاة المسلمين فعلف فلا يمين له عليه اسدها فاذا اقر بذلك لم يكن عليه يمين في هذه الدعوى رجل له على رجل ماله فارد ان يقر ببعضه لرجل على انه ما خرج من هذا المال فهو مسلم الى المقر له فلا يكون الي المقر شي حتى يستوفي المقر له ماله ما الحيلة في ذلك قال ابو بكر الحلي انه ان يقر الذي باسمه المال ان رجلا من الناس قد عرفه بعينه واسمه ونسبه وجعل هذا المال باسمه على فلان بن فلان واوصى له به ولفلان بن فلان على ان لفلان كذا وله كذا وعليه انه ما خرج من هذا المال وهو كذا وكذا فاذا استوفي فلان ماسمي له من ذلك كان ما يخرج له بعد ذلك من هذا المال وارث جميع الاسماء لكل واحد منه من هذا

المال وصية من ذلك الرجل والحل واحد منهما ما شرط وان ذلك الرجل وكله بعض ذلك واجاز امره فيه واوصي اليه في ذلك وقبل منه هذه الوكالة والوصية وان ذلك الرجل توفي وهذا المال يخرج من ثلثه ثم وكل هو هذا الرجل الذي يقر له ببعض هذا المال بتبضع ما يقر له به ويوصي اليه في ذلك ويؤكد ذلك على ما يؤكد به الكتب قلت كان اراد ان يقر لهذا الرجل بنصف هذا المال وثلثه علي انه يدهم هو بما يخرج قبل الذي يقر له فالوجه في ذلك ان يقر بالمال على مثال ما فسرت لك ويقر انه اوصي له ولهذا الرجل بهذا المال على انه له منه كذا ولفلان كذا وعلى انه ييرا به فيما خرج من هذا المال فيكون له قبل فلان حتي يستوفي ماله من ذلك ثم يكون ما يخرج بعد ذلك من هذا المال لفلان ويؤكد ذلك على ما فسرت لك الرجل يريد ان يدفع الى رجل مالا مضاربة فلا يامن ان يجعله اياه ويملكه بوجه من الوجوه فاراد حيلة ان يضمنه المال فان جعده اياه او ظلم فيه اخذه منه فان تلف المال في المضاربة لم يطالب به قال الحيلة ان يقرض رب المال المضارب الذي يريد ان يدفعه اليه الا درهمين ثم يشاركه بعد ذلك الدرهم الباقي فيكون راس مال المضارب الذي اقترضه اياه ويكون راس ماله صاحب المال هذا الدرهم على ان يعمل بالمال فما رزقهما الله من ذلك من فضل فهو بينهما نصفان او كيف احبا قلت فان عمل احدهما بالمال دونه الاخر قال فذلك جائز والرجح على ما شرطاه قلت ارايت رجلا اراد ان يدفع الى رجل مالا مضاربة وليس عنده الامتاع كيف يصنع قال يبيع المتاع من رجل بشئ به ويتبضع المال ف يدفعه الى المضارب مضاربة ثم يستوفيه المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه قلت فان اراد ان يدفع اليه مالا مضاربة على ان يضمنه المضارب ويكون عليه قال لا يسمع ان ياخذ مالا مضمون قلت فهل هذا حيلة ان يكون المال مضمونا قل نعم قلت وما هي قال يقرض رب المال المضارب هذا المال كله ثم يدفعه المضارب الذي استقرضه الى رب المال مضاربة بالنصف او عما اراد ثم يدفع رب المال الى المستقرض وهو المال المضارب بضاعة فيجوز ذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما وقال زفرالرجح في هذا الذي يعمل بالمال وجلان بينهما ماله على رجل من ثمن شيء باعه اياه فاراد احدهما ان يتبضع حصته من هذا المال على ربه ولا يشركه فيه صاحبه ماله الحيلة في ذلك وهما عبد الله وعمر بن عبد الله قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يستقرض عبد الله من رجل خمسين دينارا ثم يقرض الذي عليه المال لعبد الله وعمر وهو زيد هذا الرجل الذي اقترض عبد الله هذا الخمسين الدينار والخمسين دينارا فقد صار لزيد على هذا الرجل خمسون دينارا وصار لهذا الرجل على عبد الله خمسون دينارا ثم يقول هذا الرجل لزيد قد وكلتك بان تقبض من عبد الله

الخمسين الدينار التي لي عليه واجزت امرك في ذلك وجعلته لك ان تجعلها قصاصا
 بالخمسين ديناراً التي لعبد الله عليك فيقبل زيد الوكالة ثم يقول زيد بعد ذلك
 قد جعلت الخمسين الدينار التي لعبد الله علي قصاصا بالخمسين الدينار التي للرجل
 الذي وكلني وهو فلان علي عبد الله فيكون ذلك قصاصا ولا يشرك عبد الله بمحمد
 فيها ليستقرض ولا زيد فيما جعل قصاصا من قبل ان زيدا انما هو مقتضى الخمسين
 الدينار التي للرجل علي عبد الله وليس بقاص لما عليه ولذلك لم يشرك محمد عبد الله
 قلت فما تقول ان قال عبد الله للرجل الذي اقرضه الخمسين ديناراً لك علي خمسون
 ديناراً ولي علي زيد خمسون ديناراً وقد وكلتك بقبض ما علي زيد واجزت امرك
 فيه وجعلت لك ان تجعل الخمسين الدينار التي لي عليه واجزت امرك في ذلك وجعلته
 لك ان تجعلها قصاصاً بالخمسين ديناراً التي لعبد الله عليك فيقبل زيد الوكالة ثم يقول
 زيد بعد ذلك : حاشا للخمسين الدينار التي لعبد الله علي قصاصاً بالخمسين الدينار
 التي للرجل الذي وكلني وهو فلان علي عبد الله فيكون ذلك قصاصاً ولا يشرك عبد الله
 بمحمد فيما استقرض ولا زيد فيما جعل قصاصاً من قبل زيدا انما هو مقتضى الخمسين
 الدينار التي للرجل علي عبد الله وليس بقاص لما عليه ولذلك لم يشرك محمد عبد الله
 قلت فما تقول ان قال عبد الله للرجل الذي اقرضه الخمسين ديناراً لك علي خمسون
 ديناراً ولي علي زيد خمسون ديناراً وقد وكلتك بقبض مالي علي زيد واجزت امرك
 فيه وجعلت لك ان تجعل الخمسين الدينار التي لي علي زيد قصاصاً بالخمسين الدينار
 التي لزيد عليك فقال الرجل قد قبلت هذه الوكالة وقد جعلت ذلك قصاصاً قال
 يكون قصاصاً ويكون الرجل هو المتقضي ولا يكون الرجل قاضياً ولا يكون لمحمد
 الله يشرك عبد الله في شيء من ذلك فهل في هذا غير هذا قال نعم وفيه بعض ما فيه
 قلت وما هو قال يجب زيداً الذي عليه المال لعبد الله ومحمد فيهب لابن عبد الله او
 لمحموله له مقدار حصة عبد الله من المال الذي عليه وذلك وخمسون ديناراً ويقبل ذلك
 الموصوب له ثم يقر عبد الله ان الذي عليه الدين هو زيد كان اقره علي زيد وهو محمد
 مائة دينار انما كان في من ذلك له وهو خمسون ديناراً وان ذلك انما كان منه على سبيل
 الا لجأ ولم يكن له علي زيد من هذا المال شيء وانه قد ضمن لزيد جميع ما يدركه في
 ذلك من درك من قبله وصبيه ويؤكد في ذلك فاذا فعل ذلك لم يكن لمحمد ان يشركه في
 شيء قلت فما تقول ان لم يقل هذا ولكنه قال قد ابرأت زيدا عما كان لربي به من
 المال الذي باسمي واسم محمد عليه فقد ابرأته من حتمي من ذلك وهو خمسون ديناراً
 فيش يبرأها جائز ولا يكون لمحمد علي عبد الله شيء ذلك سبيل لان عبد الله ! يقبض ما لا
 قاله في محمد وانما ابرأه من مال قلت ابرأ هذا المال لعبد الله ومحمد علي زيد قال لي

قال فاه وعبد زيد لعبد الله خمسين ديناراً وقبضها عبد الله منه ولم يحسبها قصاصاً ثم ان
عبد الله ابرأ زيداً من حصته من المال الذي بينه وبين محمد هل يشرك محمد عبد الله قال
لا قلت فهذا اسهل مما قلت قال نعم هو اسهل مما قلت فان عمل هذا فهو جائز قال فان قال
هذا المال بينهما على ما وصفتنا فقال احدهما صاحبه ان يسلم له ما قبض من هذا المال
حتى يشركه حصته من ذلك المال ولم يوافق: ان يسلم له ذلك قبل القبض فاذا قبض شاركه فيما قبض
فأراد حيلة حتى يفتني من شريكه بعدما قبض قلت الحيلة في ذلك ان يقر المسلم لشريكه ان شريكه
فلان قد باع من فلان حصته من الملوثة كان بينهما مفردا في صفقة غير الصفقة التي هو باع فيها
فلا تاحصته وانه ليس له ان يشركه فيه بقبض من فلان من هذا المال الذي باسمهما
على فلان وهو كذا وكذا ويؤكد الكتاب في ذلك فيد فل فيه وان حصته فلان من
هذا وجبت له على فلان بمفرده دون حصته فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يشركه فيما قبض
قلت فان اراد كل واحد منهما ان يبيع بجمعه فان قبض كل واحد منهما شيئاً من هذا
المال لم يشركه الاخر في ذلك فاه يكتبان بينهما كتابا يقران فيه ان كل واحد منهما
باع من فلان حصته من المبدوء الملوثة كان بينهما مفردا في صفقة واحدة على
حدته وانهما لم يبيعا ذلك الملوثة فلان في صفقة على حدة واحدة وان مال كل واحد
منهما حصته من ذلك وجب على فلان بمفرده دون حصته صاحبه ويؤكد الكتاب
بذلك فان قبض احدهما شيئاً لم يشركه الاخر فيما قبض من المال قلت فان كان
المال باسم احدهما وهو بينهما جميعا وفي الصك الذي كتبه باسمه على العزيم الذي
لن هذا المال ثمن عبدة اشتراه فلان من فلان فاراد الذي باسمه المال ان يقر لصاحبه
بنصف المال ويسلم كل واحد منهما لصاحبه ما قبض من هذا المال كيف الوجه في ذلك
قال يقر الذي باسمه المال لصاحبه ويؤكد بقبض ذلك وتقر في الكتاب انه باع حصته
من ذلك المبدوء من فلان مفردة في صفقة على حدة وان حق كل واحد منهما من هذا المال
وهو النصف وجمعه على فلان في صفقة على حدته وانه ليس لواحد منهما من هذا المال الا
النصف الذي وجب له على فلان في صفته نصف هذا المال وانما في ذلك عارية لصاحبه
على حدة فان ليس لواحد منهما ان يشركه صاحبه فيما قبضه من هذا المال لفلان ابن
فلان وبهر الشريك الاخر ويؤكد لكتاب بذلك بينهما فلا يكون لواحد منهما ان
يشرك الاخر في شيء مما قبض من هذا المال والله سبحانه هو الهادي الى الصواب

باب الحوالة

قلت ارايت رجلاً له علي رجل مائة دينار فاراد الذي عليه ان يعطيه علي رجل

بهذا المال على انه ان جعده او افلس او مات ولم يترك شيئا لم يرجع الطالب على الذي احاله بهذا المال مال الحيلة في ذلك قال يسميهم فيقول كان زيد صاحب المال والمال على عمرو والحال عليه بالمال رجل يقال له خالد فالحيلة في هذا ان يعزى زيد وهو صاحب المال وخالد وهو الذي يحتال عليه بالمال فيقولان جميعا كان لزيد هذا على عمومة دينار فاحال عمرو زيدا بهذه المائة الدينار على رجل يقال له خدش بن الفضل بن محمد البجلي الكوفي فيسميان زجلا مجهولا لا يعرف ويقولان اسمه خدش ابن الفضل بن محمد البجلي الكوفي بهذه المائة الدينار حواله صحيحه - بائنة وقبل زيد هذه الحوالة وقبل خدش ذلك فصارت هذه المائة الدينار لزيد على خدش ابن الفضل بن محمد الكوفي بالحوالة الموصوفة في هذا الكتاب ثم ان خدش بن الفضل الكوفي بعد ذلك احال زيدا هذا بهذه المائة الدينار التي كان احتال بها عليه خالد بن فلان هذا وقبل زيد هذه الحوالة وقبلها خالد بن فلان هذا فصارت هذه المائة الدينار لزيد على خالد بالحوالة الموصوفة في هذا الكتاب فتصير حوله علي خالد لزيد فان عدم خالد او مات ولم يدع شيئا لم يرجع زيد على عمرو بالمال من قبل انه انما يجب له الرجوع بالمال اذا عدم خالد على خدش ابن الفضل بن محمد البجلي وهو لا يعرف لا يدري من هو قلت ارايت ان كان مالا لرجل على رجل فارد المطلوب ان يحل الطالب بماله عليه على رجل المطلوب عليه مال فقال الطالب للمطلوب عندي اوثق من بقاولا امن ان احتاله عليه فيعوي مالي قال الحيلة في هذا ان يضمن غريم المطلب عن ماله فيكون المالك عليهما والله اعلم بالصواب

باب الرهن

رجل اراد ان يرهن رجلا نصف الضيقة شاعا قال لا يجوز ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الرهن قال الحيلة في ذلك ان يشتري الذي يريد ان يرهن نصف الضيقة مشاعا بذلك المال على ان المشتري بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا تواجبا البيع قرض المشتري البيع بعد ان يكون قد قبض ما اشترى فيتم ذلك بمنزلة الرهن بهذا المال فان تلف الرهن في يد المشتري بطل المال عن صاحب الضيقة او الدار وان اصاب بذلك عيب ذهب من الدين بحساب ذلك قلت فان كان الخيار لبايع وقد علم ذلك المشتري وقبض منه المال ثم قرض البيع في الثلاثة ايام قال في هذا يكون ذلك الشيء مضمونا في يد المشتري القيمة ان تلف ذلك الشيء او قرض ذلك الشيء من قيمته يقدم المشتري ذلك الشيء من قيمته ولا يكون ذلك من الدين ولكن ينظر الى قيمته ذلك الشيء فان تلف غرم المشتري قيمة ذلك كله وقام به من دينه فاقبضه له شيء اخذه وان

في عليه شيء اداء الي البائت وكذلك ان كانت محدث به يجب في بد المشتري فذهب
النصف منه ضمن المشتري نصف قيمته فقام بذلك من دينه ويبره وان فضلا
ان كان قلت فرجل اراد ان يرتن رهنا من رجل لينتفع به مثل ارض يزورها
او دار يسكنها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يرتن منه ذلك الشيء
ويقبضه ويتشاهدان على ذلك ثم يستمين لمرتن ذلك من الراهن فيقول له اعرفني
اعرف هذه الدار اسكنها فاذا قلت قد اعركها واذنت لك في سكنها طاب
فلك له فتي اراد الراهن والمرتمن ان يردا الرهن فرفعها ورداها الي الراهن فبادت الي
ذلك قلت وكذلك الارض ان اراد زرعها يقول المرتن للراهن اعرفني هذه
الارض ازرعها فاذا اعاره اياها كان له ان يزورها قلت فاذا كان للرجل على الف
درم وفي يده رهن بالالف فطالبه المطلوب بالالف وطلبه الي الحاكم وقال لي علي
هذا الف درهم وكره ان يقول له عندي هذه الالف رهن وهو كذا وكذا فيقول
المطلوب ماله على هذه الالف الذي يدعيها وهذا الذي يزعم انه رهن في يده
هو لي وما هو رهن فياخذ الشيء منه ويطلب المالك قال يدعي عليه الالف ولا
يذكر الرهن فان سال القاضي المطلوب عن المال فاعرفه وادعى انه له رهنا عنده
بهذا المال فيلزم الطالب بالرهن بعد ان يقر المطلوب بالمال وان جمعد المطلوب المال
وادعى الرهن فقال لي في يده كذا وكذا ولم يقل هو رهن فليقل الطالب للقاضي
سل هذا الرجل عن الشيء رهن الالف فان سأل القاضي عن ذلك فأنكر ان يكون
رهنا فليقل الطالب ماله عندي هذا الشيء الذي يدعيه ويتولى ماله عندي هذا
الشيء الذي يدعيه بغير رهن فان حلف علي ذلك كان صادقا فيعينة انه يس
في يده هذا الشيء بغير رهن قلت فان قل المرتن اريد الضيعة ازرعها مادامت
سيف يدي ارضا او اسكنها ان كانت لا يكون لهذا الرجل ان ياخذ سيف تعريفها
لهذا الرجل الي مالي هل في هذا حيلة قال نعم الحيلة في هذا ان يقر الراهن ان
رجلا من الناس قد عرفه باسمه وعينه ونسبه دفع اليه هذه الضيعة او هذه الدار
واصره برهنها على كذا وكذا من المال باجرة له وانه رهن هذه الضيعة ان هذه الدار
فلان فلان هذا علي كذا وكذا من المال ويؤكد ذلك علي ما يؤكد كسب الرهن بقبض
فلان ذلك منه ثم ان مالك هذا الشيء وهو الرجل الذي امره ان يره هذه
الضيعة المسحات في هذا الكتاب اذن له في زواجه هذه الارض اهدا ما كانت في يده
ان اذن له في سكني هذه الدار اهدا ما كانت في يده وثبت ذلك لفلان فليس له
ان يمنع فلانا من زوجه هذه الضيعة ولا من سكني هذه الدار ولا له ان
يهرضه عليه في ذلك ويؤكد ذلك فلا يكره له ان ياخذ المرتن بتفريغ ذلك فان اراد

ان يفكها واحضر المال اخذها وسلم المال الى المرتهن فاذا فعل ذلك لم يكن علي المرتهن في ذلك الزرع والسكنى سبيل . قلت . فان قال المرتهن لا آخذها علي هذا ولكن اشترى بها هذا المال شراء صحيحا فاقبضها وآزرعها ان كانت ارضا وان كانت دارا اسكنها فله علي عهد الله اذا جاءني مالي رددت عليه ذلك ونسخت البيع فيه وقال صاحب هذا الشيء لست آمن ان يحدث حدثا فيذهب بي هذا فما الحيلة في ذلك حتي يسلم كل واحد منهما قال احمد بن عمرو الحيلة في ذلك ان يتراضيا برجل ثقة عدل لما جميعا فيكتب الشراء باسمه ويكتبه الي وقت معلوم فيقتان عليه ويكتبان مواضعهما يتفقان عليه من ذلك ويكون عند العدل لما جميعا يحملهما عليه فان رد هذا الثمن في الوقت الذي يوقتان فيه رد الارض الى صاحبا وان مضى الوقت ولم يحضر الثمن عمل في ذلك بما في المواضع ومع كل واحد منهما من ظلم صاحبه . قلت . فان قال الراهن هذا الشيء يساوي اكثر مما لهذا الرجل علي ولست آمن ان يخذ له حدثا فيذهب بي هذا قال فالوجه في ذلك ان يكتب له الشراء من هذه الدار او الضيعة بقدر ماله ويسلمه اليه فاذا سلمه اليه وقبضه نقض الذي له اختيار منها هذا البيع ويشهد علي النقض فيه فبقي ذلك سيف يد المرتهن بمنزلة الرهن ولا يكون للراهن ذلك ان يخرج من يد المرتهن الى ان يؤدي المال الي المرتهن . رجل . له علي رجل مال فرهنه بذلك ضيعة او دار او دين الي اجل فقال المرتهن للراهن سلطني علي بيع هذا الرهن عند محل الاجل فقال الراهن لست آمن ان اسلمتك علي بيع ذلك فيتوارى عني عند محل الاجل ولا تقض مالك من وتبيع رهنى ما الحيلة لما في ذلك . قال . الحيلة ان يجعل هذا الرهن علي يدي عدل بينهما ويسلط العدل علي بيع الرهن عند محل الاجل فيكون العدل هو الذي يبيع ذلك وان لم يحضر الراهن المال وان احضر الراهن المال لم يبيع العدل ذلك . رجل . له علي رجل مائة دينار والمطلوب رهن بها عند الطالب فقدم الطالب المطلوب الي القاضي وادعي عليه المائة الدينار واهسك عن الرهن ان يذكره نخاف المطلوب ان يقر بالمال فيجحد الطالب الرهن ويحلف عليه فيلزمه المال ويذهب رهنه ما الحيلة في ذلك . قال . ابو بكر احمد الحيلة في ذلك ان يقر المطلوب بدینار فيقول له علي دينار ولي عنده رهن كذا وكذا فاذا قال هذا القاضي سأل القاضي الطالب عن الرهن فاذا اقر بالرهن فينبغي للمطلوب ان يقر للطالب بجميع المائة دينار وان جحد الرهن وحلف عليه ببيع المطلوب وطالبه بالمائة دينار فينبغي للمطلوب ان يحلف له علي باقي المال ان كان رهنه قيمته مثل الدين او اكثر من ذلك من قبل ان الرهن ان كان ضاع فقد بطل الدين وان كان الطالب استهلكه صار قيمته قصاصا بالدين . قلت . فان

كان المطلوب هو الذي قدمه الطالب الى القاضي وادعى عليه ان له عنده عبدا وجارية
واسمهما ان يقران ذلك رهن فحالف الطالب ان يقر له بان له عنده هذا العبد والجارية فيجحد
المطلوب الدين ويحلف عليه فيأخذ الرهن منه اذا لم يقران ذلك رهن * والحيلة
في ذلك حتى يسلم الطالب . قال . الحيلة في ذلك ان يقر الطالب للقاضي اذا سأل
عن دعوي المطلوب ما هذا في يد هذا العبد الذي يدعي يجب له اخذه فلان رأى
القاضي ان لا يقبل منه ذلك وقال ما معنى قولك يجب له اخذه قال القاضي
قد يكون في يد الرجل شيء على الرهن او على غيره مما ليس لمدهيه ان يأخذه
فان قبل ذلك منه والا قال . الى هذا في يد هذا العبد ويتوي في قلبه انه ماله في
يد هذا العبد يجب له اخذه حتى يودى الى ماله . قلت . فما تقول في ذلك ان استحلته
علي ذلك قال يحلفه ويتوي في نفسه ماله في يدي هذا العبد الذي يدعي انه يجب
له اخذه . مني حتى يوفيني . الى عليه فانه اذا كان . المرء . كانت النية في البين
علي ما يتوي . قلت . واجود من هذا ان يقول الطالب للقاضي سل هذا . ادعي عن
هذا المدهل هو رهن بالف درهم فان سأل القاضي عن ذلك . نكر . ان يكون
رهنا وسع الطالب ان يحلف له بالله ماله في يد هذا العبد الذي يدعي ويتوي
في نفسه ما قلت ان ماله في يد هذا العبد الذي انكر ان يكون رهنا
بهذا المال . رجل . اراد ان يرتهن من رجل دارا واراد المرتهن ان يسكن
الراهن فيها او كانت خيمة فاراد ان يقرما في يدي الراهن او كان ذلك في بلد
آخر فاراد ان يرتهنها وليس يمكنه ان يقبضها اليوم واراد ان يصح له الرهن
حتى يأخذه الراهن بتسليم ذلك اليه متى شاء ويحكم القاضي بذلك هل في هذا
حيلة . قال . نعم قلت . واهي قال الحيلة في ذلك ان يكتب عليه الكتاب بالدين
ويقول في الكتاب وقد رهن فلان فلانا جميع هذه الضيقة المروقة بكذا وكذا
ويجحدوها ويعرفوها او جميع الدار المروقة كذا وكذا ويجحدوها ويصححان الرهن
علي ما يكتب في المرونة ويقران جميعا بان المرتهن قبض هذا الرهن وصار في يده
ثم يكتب بعد ذلك واقر فلان يعني الراهن انه بعد ان رهن فلانا هذه الضيقة او هذه
الدار وسلمها اليه وقبضها فلانا منه ثم انتزعها من يدي فلان واخذها من يدي فلان ابن
فلان قاهرا له تدبعا عليه فلان يعني المرتهن اخذ فلان يرد هذه الضيقة الي يديه لتكون
في يديه علي الرهن الموصوف في هذا الكتاب ويؤد كد في ذلك فاذا اقر بهذا علي ما وضعت
كان للمرتهن بان يأخذ الراهن فيدفعها الي متى شاء . رجل . في يده خيمة او دار ورهن
والراهن عائب فاراد ان يثبت ذلك عند الحاكم حتى يسجل له ذلك ويحكم بانها رهن
في يديه قال الوجه في ذلك ان يدس رجلا يدعي رقبة هذه الضيقة ويقدم

هذا الرجل المرتهن الى القاضي في ذلك فاذا سال القاضي المرتهن عن دعوي الرجل قال للقاضي هذه الضيعة لفلان رهنتها بكذا وكذا من المال الذي لي عليه فان القاضي يقول له هات شهودك على هذا والا جعلتك خما لهذا المدعي فيحضر بينه وتشهد عند القاضي على ذلك فيحكم القاضي بانها رهن في يده من فلان ويدفع خصومة المدعي بذلك عن نفسه فان قال قائل فلم اوجب الرهن على الغائب بهذه الينة قلت له من قبل ان هذا المرتهن لا يدفع الخصومة عن نفسه الا بان يثبت الرهن من الغائب الا ترى ان رجلا لو ادعى رق رجل فقال هذا مملوكي فقال الذي ادعيت رقبته اني كنت عبدا لفلان فاعتقني واقام علي ذلك بينة اني احكم بعنته من قبل الغائب واجعله حرا وامنع هذا المدعي منه وكذلك لو ان رجلا قذف رجلا او قطع يده فقدمه الى القاضي فقال القاذف او القاطع ان هذا مملوك لفلان فقال المقتدوف او المقتطوع قد كنت عبدا لفلان فاعتقني واقام علي ذلك بينة اني احكم بعنته واضرب فاذهبه الحد واقتص له وفي هذا الكتاب اشياء كثيرة تشبه هذا ونحوه . رجل . اراد ان يرهن من رجل دارا فلم يامن ان يستحق انسان بعض هذه الدار متاعا فيبطل الرهن فيما بقي من الدار ويخرج ذلك من يده . قال . فما الحيلة في ذلك ان يشتري الدار كلها على انه بائع فيها سنة او سنتين وقبضها لي وينقض البيع فيها فيكون في يده سنة بالرهن فلا يكون للراهن اخراجها من يده فان استحق منها شيء بقي ما لم يستحق في يده على الراهن فان استرها كلها على انه بائع فيها وقبضها ولم ينقض البيع فيها لم يضره ذلك فان استحق انسان منها شيئا كان الباقي في يده ولم يكن للراهن اخراجه من يده الا باداء المال . قلت . فان قال المرتهن لست آمن ان يستحق انسان بعضها ولم يساوي ما بقي منها مالي فما الحيلة في ذلك . قال . يكتب كتاب هذا الشراء ويكتب على الراهن بالدين كتاب اقرار وليشهد عليه بذلك ويضعان كتاب الدين عند عدل يثق به الراهن والمرتهن ويكون الشراء في يد المرتهن بان احتاج الى كتاب الدين دفع كتاب الشراء الى العدل ليكون في يد واحد منهم كتاب الدين وان اراد ان يطالبه اي ان يطالب الراهن بما فيه ويكتبان بينهما مواضعة بذلك

❦ باب الوكالات ❦

رجلان بينهما مال على رجل من ثمن مبدباعه اياه او غير ذلك فقال احدهما لاهبته قم باقتضاء هذا المال فاني مشغول عن ذلك وارجو بدفعه لي ان اجعل من حتمي شيئا قال لا يجوز ذلك لانه اذا كان شيء بين رجلين يعمل فيه احدهما لم يكن له اجرة علي

ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتي يجوز ما جعل له منه اجرة قال الحيلة في ذلك ان يبيع الذي يريد ان يقوم باقتضاء المال من صاحبه ثوبا بمقدار ما يجعل له من حصته من ذلك المال وكان مقدار المال الذي بينهما الف دينار فضمن له مائة دينار فيوكل احدا يشتري الثوب من صاحبه باقتضاء حصته من هذا المال وهو خمسمائة دينار ويجعل له ان يقبض شيئاً من ذلك وهو مائة دينارو يشترط عليه ان يكون ضامناً للأخذ لها هذه الخمسمائة دينار وتكون هذه المائة تنكاً للثوب وليشهد عليه بضمن الثوب . قلت . فان قال الشريك لا آمن ان يلزمني ثمن الثوب مائة دينار ان نوى هذا المال فتكون هذه الدنانير المائة علي فاريد حيلة ان خرج هذا المال آخذ هذه المائة دينار فان خرج شيئاً . نه آخذ بحساب ذلك وان توي المال لم يلزمه المائة دينار . قال . الوجه في ذلك ان يامر هذا الرجل عبده او امته ليشتري هذا الثوب من صاحبه بمائة دينار او يامر رجلاً غريباً لا يعرف بشراء المائة دينار ويقره وان لهذا المشتري هذا الثوب من الخمسمائة دينار التي باسمه مائة دينار بحق قد عرفه ثم يضمن عنه المائة دينار التي هي ثمن الثوب علي ان يدفع ذلك من المائة الدنانير التي باسمه علي الغريم ثم يوكل شريكه باقباض هذا المال وبيعته في ذلك مقامه فان اخرج المال ادي اليه المائة دينار وان اخرج بعضه كان له ان يقسطه وان لم يخرج شيئاً لم يكن له عليه شيء لانه انما ضمن له من الخمسمائة دينار فان توي المال لم يلزمه منه شيء . قلت . رجل له علي رجل مال فوكله اى وكل رجلاً يتقاضى هذا المال واستفراجه علي ان يجعل له نصف هذا المال او ثلثه حل يجوز ذلك قال لا فان وكله علي هذا الشرط فان اقتضى المال كان له اجرة مثله لا يجاوز به شيء اى ما جعل له فان كان جعل له نصف المال لم يجاوز اجرة مثله نصف المال وان كان جعل له الثلث لم يجاوز اجرة مثله ثلث المال فان اقتضى بعض المال كان له بحساب ذلك . قلت . فهل له حيلة حتي يكون له ثلث المال فان خرج شيء كان له وان لم يخرج شيء لم يكن له اجرة . قال . نعم الحيلة في هذا ان يقر هذا الدسي باسمه المال لابن الوكيل او لرجل نجية له الوكيل بثلث المال بحق عرفه له ويوكله بقبضه علي ما شرحناه ثم يوكل الذي باسمه المال والمقر له بالثلث هذا الوكيل باقتضاء هذا المال والقيام به فان خرج المال كانت للمقر له الثلث من ذلك فان خرج بعضه كان له بقسطه منه . قلت . فان قال صاحب المال لا آمن ان يتوي هذا المال او يطالبني الوكيل باجرة مثله قال يشهد علي الوكيل ان يوكل في اقتضاء هذا المال بغير اجرة فلا يكون له عليه مطالبته . قلت . فان قال صاحب المال ارايت ان اقررت بثلث هذا المال لمن يريد التوكيل فاذا وقعت الشهادة علي بذلك لم يتم هذا الوكيل بتقاضى هذا المال لو حدث حدث يبطل به هذه

الوكالة فقد صار هذا الرجل شريكاً في هذا المال فله ثلثه فما الحيلة في ذلك قال
يبدلان كتاب الافرار علي يدي من يثقون به ويكتبون مواضعة بينهما يكون علي
يدي رجل عدل يعمل بما فيها ويعملهم عليها فان خرج هذا المال بتقاضي هذا الوكيل
وقيامه به كان لهذا الرجل منه الثلث وان خرج بعضه كان له بقسطه فان لم يخرج من هذا
شيء ولم يقم الوكيل بذلك او رجع او حدث حدث يطل الوكالة لم يكن للرجل المقر له
بثلث المبالغ شيء ورث العدل منهم الكتاب علي من يجب رده عليه ويحملوا شيء
المواضعة امرهم كله ليعمل العدل بينهم بذلك . قلت . رجل له ضياع في يد سلطان
اوسيف يد رجل قد غصبه عليها فقار لرجل آخر استخرج لي هذه الضياع علي ان
لك عشرةا قال لا يجوز . هذا . قلت . ما الحيلة حتي يبور ما يحمل له من ذلك ان استخرجها
فان لم يستخرجها لم . له شيء . قال . الحيلة في ذلك ان يكتب هذا الرجل الذي
يقوم باستخراج هذه الضياع علي صاحب الضياع عشرةا عشرةا بثمان معلوم اما ثوب واما
عرض من العروض ويدفع الثمن الي صاحب الضياع ويكتبون مواضعة من يكون فيها امرهم
علي وجه و يعدلون ذلك علي يدي رجل عدل يثقون به فيعمل العدل بينهم بما في مواضعتهم
قلت فان قال صاحب الضياع للاحب ان يكون الشراء باسم هذا الرجل قال فيدخلون
بينهم عدلا يكون الشراء باسمه فيشتري عشر هذه الضياع بالعرض الذي يدفعه اليه
الرجل الذي يريد ان يقوم باستخراجها فاذا استخرج هذه الضياع دفع اليه العدل كتاب
الشراء واشهد له بانه اشترى ذلك بثمنه او بامره وماله فان استخر بعضها كانت له
بقسطه من ذلك وان لم يستخرج شيئاً رد كتاب الشراء الي صاحب الضياع واقاله البيع في
ذلك قال والذي هو اسلم لها جميعا ان يكون الشراء باسم رجل عدل يكون بينهما يعمل
في ذلك بما وصفناه

❀ باب الوكالة ❀

• رجل . له ضياع فاراد ان يدخل يد رجل معه فيجعل له شيئاً من غلتها
علي ان يقوم بامره ويدفع عنه جور السلطان وتعبه فكيف الحيلة في ذلك حتي يكون
امراً صحيحاً لهما جميعاً ولا يكون لهذا الرجل شيء رقاب الضياع شيء ولكن يكون
له من غلتها ما يجعله له ما دام يقوم بامره . قال . الحيلة في ذلك ان ينظر فان كان
يريد ان يحمل له من غلتها الثلث او الربع ينظر كم يكون مقدار ذلك من اكرار الحنطة
والشعير فاذا عرفوا مقدار ذلك بالحرر جعل ذلك مسلماً في كل سنة براس مال سلم يسلم
ذلك اليه ويدفع اليه رأس مال السلم فيأخذ ذلك منه في كل سنة فاذا . قال .
الرجل الذي يريد ان يقوم بامره هذه الضياع اريد ان يكون لي اسم في هذه الضياع حتي

يجوز لي الكلام فيها والدفع عنها فان شاء كتب له كتابا باقرار وكتاب شراء بالذم بينهما
وعدوا الكتاب علي يدي عدل يتراضيان به جميعا وكتبوا واحدة بما يتفقون عليه عند
العدل يصعل بما فيها فان كره ذلك صاحب هذه الضياع وقال لا احب ان اكتب
لهذا الرجل شيء من هذه الضياع فيستحق علي شيء من رقبائها . قلت . بان يجعل الكتاب
بذلك باسم العدل الذي بينهما فهو اسلم مما يخاف الرجل في العاقبة . قال . فان كان لهذه
الضياع ما يقع عليه المساحة ايضا مع الحنطة والشعير فاراد ان يجعله له من ذلك شيئا
فكيف الحيلة في ذلك . قلت . هذا شيء لا يعرف الا بالخزروالطن فينبغي ان ينظر بمقدار
ذلك في كل سنة مما هو فاذا عرف ذلك باع الذي يريد ان يقوم بالمرضياع اصحابها
فلتها بمقدار ذلك لشرة سنين ويكتب عليه كتابا متجدا في كل سنة كذا وبعد لان
الكتاب فان قال له صاحب الضياع لست آمن ان لا تجيء غلته في بعض السنين فيلزم في
اي هذه الاكرار وهذه الدرام ويؤخذني هذا الرجل بما اقررت له اى من الغلة والدرام
فالتفت لما جميعا ان تكون هذه الكتب له باسم هذا العدل ويكون عنده مع مواضع فيما بينهما
قد شرحا فيها اي امرها وما اتفقا عليه فيصعل العدل في ذلك بما نيسه الصفقة قال فان
جاءت غلته لزم صاحب الضياع في ذلك ما يلزمه وان لم تأت غلته في بعض السنين
استقط من صاحبها ما يشترط اسقاطه عنه . رجل . يكون له الدين ويكون عليه الدين يוכל
وكيلا بالتقضاء ديونه ويتوارى عن غرمائه فاراد رجل بما له دين علي المتواري حيلة في
اقتضاء دينه منه قلت الحيلة في ذلك ان يجيء هذا الرجل الذي له دين علي المتواري
الى رجل من المتواري عليه دين ممن يثق به فيقول قد وكلتك لتقبض جميع مالي
علي فلان بن فلان اعني المتواري وبالخصومة في ذلك ووكلتك ان تجعل ماله عليك
قصاصا بمالي عليه واجزت امرك فيه وماعملت فيه من شيء فيقول الوكيل قد قبلت
ما استندت الى من ذلك ويشهدان على ذلك شهودا من اهل العدالة ثم يشهد
الوكيل اولئك الشهود وغيرهم فيقول اشهدوا ان فلانا وكلني بقبض ماله علي فلان
وان اجعله قصاصا بما لفلان علي واجاز امري في ذلك وما صنعت فيه من شيء وقبلت
من فلان بن فلان ما جعل لي من ذلك فاشهدوا اني قد جعلت الالف درهم التي لفلان
ابن فلان علي قصاص بالالف التي لفلان الذي وكلني عليه فاذا اشهدا على ذلك
كانت الالف قصاصا ويتحول ما كان للرجل المتواري علي هذا الوكيل للرجل الذي
وكلة . رجل . يكون له على رجل مال فيغيب الرجل الذي عايه المال ويريد الرجل
ان يثبت ما له حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب ما الحيلة في ذلك . قال . الحيلة ان
يجيء رجل فيضمن بهذا الذي له المال جميع ماله علي الرجل الغائب ويضميه ويدينه
ولا يسعي مبلغ المال ويشهد علي ذلك ثم يقدمه الى القاضي فيقر الضمين بالضممان

فيقول قد ضمنت له ماله علي فلان بن فلان ولا ادرى كم له علي فلان بن فلان
من المال ولا ادرى اله علي فلان مال ام لا فان القاضي يكلف المضمون ان يحضر
بينته علي ماله علي الرجل الغائب فاذا احضر بينته قبلها القاضي بمحضر من هذا الرجل
الضمين وحكم علي الغائب وعنى هذا الضمين بالمال بضمانه بذلك ويجعل القاضي هذا
الضمين خصما عن الغائب لانه قد ضمن ماعليه ولا يجوز الحكم علي هذا الضمين حتي
يحكم به علي المضمون عنه ثم يحكم بذلك علي الضمين

❦ باب في الغصب ❦

غصب رجل ضيعة له واي ان بردها عليه وقال بعنيها وهو يقرله بها في السر ويحده
في العلانية فاراد حيلة يخلص بها ضيعته قال الحيلة في ذلك ان يبيع المصوب منه الضيعة
ممن يثق به ويشهد علي ذلك شهودا عدولا يبيعها بمدة ذلك من الغاصب ويكون
بينة البيعين من مدة ما يعرف الشهود ذلك حتى يوفتوا ذلك عند الشهادة فاذا شاهد
هذا المصوب الغاصب جاء الذي اشهد له المصوب بالشراء اولا فاقام البينة علي انه
اشترى هذه الضيعة من المصوب قبل ان يتاعها هذا منه فيحكم له الحاكم بها لانه
اولي بها ويرجع الغاصب علي المصوب بالثمن الذي دفعه اليه قلت فا يقول انه اقر
بها المصوب لرجل يثق به باصر حتى عرضه له ثم باعها بعد ذلك الغاصب بتاريخ بعد
تاريخ الاقرار ثم جاء به المقر له فاقام البينة علي الاقرار والوقت قال جائز ويحكم له الحاكم
بها وانما ينظر الحاكم في ذلك لا الوقت الاول فيحكم لصاحبه قلت فان خاف الغاصب
جهنم الحيلة فقال للمصوب ليت ابتاع منك هذه الضيعة ولكني آمر من يتاعها منك
فاراد المصوب حيلة ترجع اليه ضيعته ما الحيلة في ذلك قال يديها اولا ممن يثق به
ولا يكتب في الكتاب الذي يكتبه لذلك الرجل قبض الضيعة ولا ان سلمها اليه ثم
يبيعها بمدة ذلك من الرجل الذي يشتريها للغاصب ويكتب هذا الشراء للرجل
الذي يقيمه الغاصب بقبضها فاذا اقر وكيل الغاصب بقبض الضيعة من المصوب ثم
جاء الرجل الذي كتب له المصوب الشراء كان اولي بها من وكيل الغاصب لان وقت
شراؤه اقدم من وكيل الغاصب باقراره بقبضها وسلمها الي الرجل المشتري لما اولا
ويرجع وكيل الغاصب علي المصوب منه بالذي دفعه اليه من الثمن . رجل . له دار
وغصبا منه انسان فبني ان يردها عليه ثم قال له بعينها مع انه مقر له بها فا الحيلة في ذلك
قل الحيلة ان يوكل وكيل الغاصب علي المصوب اليه . قلت . فان قال وكيل
الغاصب لا اقر لك بقبض هذه الضيعة قال له المصوب فلا يجوز ان يكتب بعض الثمن
ولا يكتب قبض الضيعة فان قال الغاصب للمصوب اكتب لي كتاب اقرار بان هذه

ولا يتكسب قبض الضيعة فان قال الفاضل للمعصوب اكتب لي كتاب اقرار بان هذه الضيعة لي فلي هذا الذي وصفك او يكتب الاقرار على في كتاب ان الضيعة في يدي الفاضل وقد كان كتب كتاب الشرايع من يثق به وكان تاريخه قبل تاريخ اقرار الفاضل فاذا فعل ذلك اخرجها الحاكم من يده ودفعها الي الذي اشتراها اولا

﴿ باب في القرض ومذكور فيه ما يناسب الحوالة ﴾

رجل • يستقرض من رجل مالا ثم سأل ان يؤجله المثل قال التأجيل في القرض لا يجوز • قلت • فما الحيلة في ذلك حتى يعوز التأجيل لانه لا يامن ان يحدث فطالبه ورثته بالمال قال يجعل المستقرض صاحب المال قال هذا علي رجل الي ستة او سنتين الي الوقت الذي يريد ان يؤجله فيكون المال على المحتال عليه الى ذلك الاجل ولا يكون للطالب ولا لورثته على المستقرض من سييل ولا علي الحال عليه الى الاجل • قلت • فان مات المحتال عليه قال يحل المال عليه ويؤخذ ذلك من ماله • قلت • فان لم يكن له مال قال يرجع الطالب بذلك على المستقرض • قلت • فان اراد المستقرض ان يوثق حتى لا يرجع عليه المقرض ولا ورثته بشيء • قلت • بقرا المستقرض ان هذا المحتال عليه موثر بهذا المال يملك اضعافه حتى لا يقدر ان يرجع علي المستقرض بالمال الا ان يعقلم بينة انه مات • بعدما قال • ووجه آخر ان حال المحتال عليه صاحب المال بالمال على رجل آخر الي ذلك الاجل كانت الحوالة جائزة • قلت • فان مات المحتال عليه الاول لم يكن لصاحب المال على تركته ميل ولا علي المحتال الثاني الي محل الاجل قلت فان مات المحتال عليه الثاني قال فان الطالب يأخذ المال من مال هذا المحتال عليه الميت ولا يرجع ورثته على المحتال الاول لانه لا على الاجل لانه ليس علي المستقرض فيكون المال حالا عليه والله تعالى اعلم بالصواب

﴿ باب الامحارات ﴾

رجل • يريد ان يستاجر الضيعة او الدار فيحاف عليه المستاجر ان تنقض الاجارة بموته او يموت المالك لما يعذر بعذر به • ما لكم له • ما الحيلة في ذلك اذا اراد التوثيق من ذلك قال الحيلة في ذلك ويجعل لكل سنة من اول سنتين الاجارة اجرا قليلا مما يريد ان يستاجر به الارض ان يجعل اكثر الاجارة للسنة الاخيرة من هذه السنتين فاذا راد اخرجها من يده بحيلة من الحيل لم يلزم المستاجر من الاجر الا القليل ويسقط عنه الكثير • من الاجرة قلت ارايت ان قال المستاجر اريد ان انفق في هذه الارض نفقة واعمرها ولست آمن ان تنقض هذه الاجارة فتذهب نفقتي فاريد حيلة ان انتقضت

هذه الاجارة قبل تمام هذه السنين ان يرجع على رب الارض بهذه النفقة واجابه رب الارض الى ذلك ما الحيلة له في ذلك قال ينظر في ذلك مقدار هذه النفقة لثمن يريده فيحصل آخر محل اجر السنة الاخيرة من سنى الاجارة مع هذه النفقة اجرا لسنة الاخيرة ثم يكتب اني سألتك ان تسلفني من اجرة السنة الاخيرة كذا وكذا اعني مقدار هذه النفقة وانك اسلفتني ذلك وقبضته منك فاذا انتقضت هذه الاجارة قبل تمام هذه السنة رجع المستأجر على رب الارض هذا الذي اقر انه اسلفنيه وهو مقدار النفقة وان تمت الاجارة لم يكن له على رب الارض سبيل . قلت فان قال المستأجر لا آمن ان يستلفني المؤجر على هذا السلف اني قد اسلفتك اياه قال فيبيحه بهذا السلف ثوبا ويدفعه اليه فان حلف لم يدخل عليه في ذلك شيء . قلت فان كان رب الارض او رب الدار الذي يخاف القدر من المستأجر ما الحيلة في ان يتوثق منه قال الحيلة في ذلك ان يحصل اعظم الاجرة لسنة الاولى من هذه السنين ويحصل ما يبغي من الاجرة لما يبغي من السنين بعد هذه المدة . قلت فان اراد رجل ان يؤجر داره يخاف رب الدار ان يؤجرها وان يخرجها المستأجر من يده بضرب من الضروب فيدعها للذي تصير الدار في يده ولا يكون لرب الدار على المستأجر سبيل . قلت وكيف لا يكون لصاحب الدار على المستأجر سبيل اذا خرج الدار من يده قال يخرجها بان يؤجرها من رجل فاذا قبضها ذلك الرجل ادطاها فان اراد رب الدار ان يتوثق من المستأجر هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي وقد اجابه المستأجر الى ان يتوثق له قال الحيلة في ذلك ان يجي رجل فيقول لرب الدار ان الدار التي في يدي فلان يعني المستأجر ويحدد اعني صاحب الدار او يسلمها اليك واجب على واني ضامن لذلك وانه واجب لك على تسليم هذه الدار بامر حق ثابت واجب حتى يسلمها اليك واقبضك اياها وادفعها اليك ليكون لصاحب الدار اخذ الضامن بالدار حتى يسلمها اليه . قلت فاذا اقر الضامن بهذا صارت الدار مضموقة قال نعم وهذا رجل يجي به المستأجر حتى يضمن ذلك . قلت فان قال رب الدار اخاف ان اضمن لهذا الرجل تسليم هذه الدار ثم ان طالبته ان يقول للحاكم هذه الدار كانت اجارة . قلت ارايت مسألة الدار اذا ارادها صاحبا ان تكون مضموقة قلت يجي لرجل فيضمن تسليمها اليه على ما وصفت لك ارايت ان قال صاحب الدار لست آمن ان يستلفني الضامن ان هذه الدار لم تكن اجارة في يدي فلان واني انما اضمنت تسليمها عنه فان حلف على ذلك حلف عليه آتيا فاراد الحيلة في ذلك حتى لا يلزم بمن قال الحيلة في ذلك ان يقبض هذا الرجل الذي يريد ان يضمن تسليم هذه الدار قبل ان يستأجرها المستأجر فياخذها من غير ان يدفعها اليه مالكمها ولا يامن ببضها

فاذا حازت في يده اقربان هذه الدار فلان بن فلان في يديه مضومة له وان تسليمها
 الى فلان واجب عليه حتى يسلمها اليه ويتقبضه اياها ويدفعها اليه ثم يؤجرها بعد ذلك
 صاحبها من المستاجر بعد ان يقبضها من يدي الضامن من قبل ان يؤجرها فيلزمه الضامن
 رجل كان له ارض فقال لرجل اتفق على في زراعة ارضي حتى ازرعها فسا رزق الله
 تعالى من غلتها استوفيت ثقتك من ذلك وما بقي كان بيني وبينك نصفين قال لا يجوز
 هذا . قلت فما الحيلة له في ذلك حتى يجوز قال الحيلة ان يستاجرها الذي يريد ان يتفق
 على هذه الارض من صاحبها سنة باجر قليل فتكون الارض في يدي المستاجر وبينه
 صاحبها بنفسه وقيامه حتى يزورها وتكون الفلة لهذا المتفق فيستوفي من ذلك ثقتك وما بقي
 قسمه المتفق نصفين فاخذ نصفه ووهب لصاحب الارض نصفه . قلت فانت قال صاحب
 الارض لست آمن ان لا يبقى لي هذا المتفق بنصف نباتها واريد ان اوثق منه قال
 يستاجر الذي يريد ان يتفق على الارض من صاحب الارض باجر بقدر ما يتوهان انه
 يكون مقدار نصف ما يبيى بالخزر والظن ويدلان الكتاب بذلك وبكتمان مواضعه ويكون
 ذلك معدلا على يدي ثقة فيعرف امرهم ويحملها على ما فيه النصفة . قلت فانت قال
 المستاجر لست آمن ان لا يبيى من الفلة شيء بعد الثقة فيطالبني رب الارض بالاجرة وسخلفني
 عليه قال يكتمان المواضع ان نصف الفلة بعد الثقة ان زاد على ما استاجرته من الارض
 كان ذلك للمستاجر ولم يكن لصاحب الارض . قلت ارايت ارضا فيها زوج اراد رجل
 ان يستاجرها قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة فيها ان يبيع رب
 الارض الزوج الذي سبه هذه الارض من الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يؤجر
 الارض بعد ذلك فحيز الاجارة . قلت فانت كان فيها ثلث اشجار فيه ثم قال يبيع الثمر
 الذي في ذلك ثم ياذن له في ترك ذلك الى ان يدرك . قلت فانت قال المشتري لا امن
 صاحب الارض ان ياخذ في جذاذ هذا الثمر قبل بلوغه قال الحيلة في ذلك ان يشتري
 منه الثمر الذي في النخل والشجر ثم يهرب ذلك النخل ان هذا النخل بارضه في يدي هذا
 المشتري الثمر اشهر ما معلومة بقدر ما يبلغ الثمر باهر حق واجب عرف ذلك له عليه فانه
 ليس له اخراج ذلك من يده الى هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان
 يمرض له . قلت الاتري ان مالكمها اذا اخرجها من المستاجر وقد كان قبضها من الضامن
 ليس في هذا براءة للضامن اتري لو ان رجلا غضب رجلا دارا قبضها من الناصب رجل
 آخر ثم ان صاحبها اخذها من الناصب الثاني انه في ذلك يراه لما جميعا من غناهما قال
 بلى . قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم يقر المستاجر بان هذه الدار فلان بن
 فلان لرجل حتى به صاحب الدار وان تسليمها الى ذلك الرجل واجب عليه ويؤكذلك

فني اراد ان يقر له ان ياخذ المقر بالقرار اخذه بذلك وجه آخر ان يهب صاحب الدار هذه الدار لرجل يثق به ويدفعها اليه ثم ياخذها المستاجر منه بغير امره ثم يقر بها له ويضمن تسليمها اليه على ما وصفت ثم يستأجرها بعد ذلك من الذي كان يملكها وهو الذي وهبها للموهوب له فيجوز الضمان على هذا . قلت وكذلك ان استأجرها من مالكها الاول ثم اقر بعد ذلك بها للموهوب له ويضمن له تسليمها قال نعم هو جائز . قلت فان لم يرد رب الدار ان تكون مضمونة ولكنه قال اخاف ان ينيب المستاجر ويبقى عبالة فيها ولا اقدر على اخراجهم فاراد التوثيق من ذلك قال الحيلة في ذلك ان يحصل المستاجر بعد ما استأجرها صاحبها وكيله في ذلك ووصيه في قبض هذه الدار بمن كانت في يديه او بمن منعه اياها او نازعه فيها ويؤكد الوكالة في ذلك والوصية . قلت فان قال المستاجر لا آمن ان يوكلي على ما وصفت ثم يخرجني من الوكالة والوصية بعد ذلك قال يكسب الوكالة والوصية على ما وصفت ثم يدخل له ضمينا يضمن له تسليم الدار اليه على ما شرعنا . قلت فني هذا شيء غير هذا قال نعم قلت وما هو قال يؤاجر الدار من امرأة المستاجر ويكون الزوج هو الضامن عنها على ما وصفت . قال ارايت ان سمعت المرأة الدار او انكرت حتى مالكها او ماتت اليس الضمان واجبا على الزوج قال نعم وقال الحسن لا يجوز ضمان الزوج الا ان يقر ان المرأة سمعت صاحب الدار داره وان يضمن له تسليمها اليه فاذا كان هذا في الضمان جاز الضمان على هذا وينبغي ان يدخل هذا الاقرار في الضمان حتى يجوز واجرة ما في هذا الباب ان ياتي المستاجر برجل يضمن عنه فيقر الضامن ان هذا المستاجر استأجر هذه الدار من فلان بن فلان هذا ثم ان المستاجر سمع صاحب الدار داره ومنعه اياها وانه ضمن عنه لصاحبها ان يسلمها اليه ويقبضه اياها ويدفعها اليه ويؤكد الضمان بذلك فيجوز هذا الضمان . رجل استأجر من رجل دارا فاراد ان يبنى فيها بئرا فاذن له صاحب الدار ان يبنى فيها ويحتسب بذلك من اجرتها قال جائز . قلت فهل يقبل قول المستاجر فيما اتفق في البناء قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يستأجر الدار ويجعل لصاحبها اجرتها بقدر ما يحتاج اليه البناء ويشهد عليه بذلك ثم يدفع ذلك رب الدار الى المستاجر ويأمره بانفاقه في البناء ويكون القول قوله في ذلك . قلت فرجل اراد ان يؤاجر دارا له من رجل منه وخاف رب الدار ان يمنعه المستاجر من الدار بعد مضي السنة وماطله بذلك ما الحيلة في التوثيق له قال الحيلة في ذلك ان يؤاجر الدار منه السنة بما قد اتفق عليه ثم يقول قد آجرتك هذه الدار بعد مضي هذه السنة في كل يوم بديتار او باكثر من ذلك وقبل المستاجر ذلك ويتشاهدان على ذلك فان حبسها عليه بعد مضي السنة كان عليه كل يوم ديتار . قلت فان قال المستاجر لا آمن ان ينيب مني صاحب

الدار ليلقي هذا الكراء بعد مضي السنة ولكن اريد ان يكون لي تقضى الاجارة بعد مضي السنة وان ايرا من الدار ومن هذا الدار اذا اما سلمتها اليه فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يحصل عدلا بينها فيؤكله رب الدار يواجر هذه الدار من المستاجر بعد مضي السنة كل يوم بديتار فيكون العدل هو الذي يعقد الكراء بعد مضي السنة كل يوم بديتار فاذا انقضت السنة جاء المستاجر فسلمها الى العدل وناقضه الاجارة التي كانت بينه وبين صاحبها ويسلمها العدل الى صاحبها . رجل له ارض اراد ان يواجرها من رجل على ان اغراج على المستاجر قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في هذا حتى يجوز قال الحيلة فيه ان ينظر مقدار ما يلزم هذه الارض من اغراج في السنة فيزيد على الاجر ويوجره بجميع ذلك ويامر ان يؤدي خراج هذه الارض عنه من اجرتها . قلت فهل يقبل قول المستاجر انه قد ادى ذلك قال لا ولكن الثقة له في ذلك ان يحصل ذلك لصاحبها ويشهد عليه ويتقضى ذلك منه ثم يدفع صاحب الارض الى المستاجر ويامر ان يؤديه عن هذه الارض في خراجها فيقبل قول المستاجر في ذلك به . قلت فمرجل له ارض فيها نخيل وشجر فاراد بعد هذا ان يواجر الارض من رجل على ان يسلم ثمرة النخل والشجر . للمستاجر قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة في ذلك قال يواجره الارض ما يريد من السنين بال معلوم ويدفع اليه النخل والشجر معاملة هذه السنين على ان ينمي ذلك فما رزق الله من غلته في كل سنة من هذه السنين كان لصاحب النخل والشجر سهم من الف سهم وكان الباقي من ذلك للعامل فيجوز هذه المعاملة . قلت ارايت رجلا استاجر ارضا يضاء ستين نيزعها ويواجرها ممن شاء فآجرها باكثر مما استأجرها به هل يطيب له ذلك الفضل قال لا ولكنه يومر ان يتصدق به . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يطيب له قال الحيلة في ذلك ان يواجر المستاجر هذه الارض وشيئا يزيد من عنده اما ثوب واما غيره فيواجر ذلك ممن اراد ويزداد من الكراء ما شاء فيطيب له ذلك الفضل . قلت ارايت ان دفع مع الارض قدانا او سكة القدان واشيئا من آلة الزرع فأجر ذلك مع الارض قال لا يطيب له الفضل

﴿ باب المزاوعة ﴾

قال احمد ابن عمرو . قلت فما نقول في المزاوعة في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه بالنصف او الثلث او الربع قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تجوز المزاوعة في قول ابي حنيفة قال الحيلة في ذلك ان يأخذها مزاوعة ثم يتنازعان الى قاض يري ان المزاوعة جائزة فيحكم بجوازها عليهم فيجوز ذلك اذا قضى به قاض . قلت فان لم يتبها امر القاضي هل في ذلك حيلة قال نعم يكتبان كتابا اقرارا عنها يقران ان قاضيا قضى عليهما بانقضاء هذه المزاوعة فيجوز اقرارهما

بذلك على انفسهما . قلت في هذا شيء غير هذا قال نعم يكتبان كتاب اقرار بينهما جميعا يقران فيه ان رقة هذه الضيعة لفلان الذي هو مالكها وقران في هذا الكتاب ان مزارعة هذه الارض اعني الذي ياخذها مزارعة لفلان ويسميان بالسنين فيزرعها ما يبدله من غلة الشتاء والصيف يئذره في نفقته واعوانه فما اخرج الله من غلته في هذه السنين كان ذلك له بامر حق عرفه له رب الضيعة ولزمه الاقرار له به . قلت فما حال صاحبها في الغلة قال ينبغي ان يوثق الذي ياخذها مزارعة للمالكها من نصف الغلة وان يكتب المزارع على نفسه كتاب اقرار لرجل يثق به رب الضيعة ان نصف ما اخرج الله من غلة هذه الضيعة له بحق عرفه له فيكون ذلك الرجل المطالب بنصف الغلة ويدفعها الى مالك الضيعة . قلت ارايت هذا الذي قلت في الرجل يكون له الارض وفيها نخل وشجر فيؤاجرهما من رجل باجر معلوم ويدفع النخل والشجر اليه معاملة على ان ما رزق الله من غلة ذلك كان لمالك سهم من الف سهم والباقي للعامل هذا شيء يجوز لمالك ذلك ان يفعله فاما وكيل الرجل لو وكله بان يؤاجر ارضه او وصي يقيم او امين قاض على يتم او ارض وفقى هل يجوز لاحد من هؤلاء ان يفعل هذا قال لا . قلت فما الحيلة فيه قال الحيلة اما الوكيل والوصي وامين القاضي فانهم ينبغي لم ان ينظروا الى الارض فيؤاجروها بما تساوي و يمايرون المستأجر في النخل والشجر معاملة لا يتباين فيها ولا يمحملون له من الثمرة اكثر من اجرة مثله لقيامه بالمعاملة فمن جعل منهم من ذلك شيئا اكثر من اجرة مثله لقيامه وعمله لم يميز ذلك وكانت مخالفا فيما يعمل به من ذلك . قلت فهل يجوز في الاجارة اذا استأجر ارضا عشر سنين او اكثر من ذلك باجر معلوم واراد حيلة حتي لا تنتقض الاجارة بموت المستأجر والمؤاجر قال نعم . قلت وما هي قال يقر رب الارض ان مزارعة هذه الارض ونخلها لفلان بن فلان عشر سنين يئذره ونفقته واعوانه فما رزق الله تعالى من غلتها فهو له وان ذلك صار له بامر حق ثابت واجب لازم عرفه فلان بن فلان واقربه ولزمه الاقرار له بذلك . قلت فاذا اقر بهذا ثم مات احدهما لم تنتقض الاجارة قال لا . قلت فما حال الاجر كيف يستحقه صاحب الارض وانما له ان يقبض ذلك الاجر عند انقضاء كل سنة قال يجيء برجل من قبل المستأجر فيقر من غير ان يحضره المستأجر في كتاب يكتبه على نفسه ان فلان بن فلان استأجر من فلان ابن فلان جميع الارض التي حدها كذا عشر سنين في كل سنة بكذا على ان يودي كل سنة منها عند انقضائها وقبض فلان بن فلان جميع ما استأجره منه بماسمي ووصف في هذا الكتاب فاول هذه السنين غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا وقبض فلان ذلك غرة شهر كذا وانه ضمن لفلان عن فلان جميع ما يجب عليه من اجرة هذه الارض ضمنا

صحيحاً جائزاً تماماً ان يؤدي الهجرة كل سنة من هذه السنين عند انقضاءها . قلت
 فاذا اقر بهذا لزم الضامن ذلك قال نعم . قلت وكذلك الدار يقر صاحبها ان يسكنها لفلان
 عشر سنين امر حتى مات عرف ذلك له يسكنها او يسكنها بمن يحب ويؤجرها بمن يحب
 هذه السنة على ما وصفت في الارض وكذلك امر الاجر قال نعم * روى عن ابني يوسف
 انه قال اجعل ذلك صلحاً من حق ادعي عليه فكتب اليك اذا ادعيت على كذا وكذا فلم
 اقر بذلك ولم انكر وانني صالحتك عن دعواك هذه على سكتي داري التي حلها الاول
 كذا والثاني والثالث والرابع عشر سنين اولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من
 سنة كذا تسكنها وتسكنها من احببت ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر كذا . قلت
 وكذلك الارض يقر صاحبها اني صالحتك على زراعة ارضي التي حلها كذا عشر سنين
 اولها غرة شهر كذا يزرعها او ثمرها من احببت يذكرك وتقفنك واعوانك فما اخرج الله
 من غلتها في هذه السنين فهو لك ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر كذا من سنة
 كذا . قلت ففي هذا الباب شيء غير هذا ان اراد ان ياخذ ضياعاً بما فيها من الفحل
 والشجر فيكون في يده وفي يدي عقبه من بعده خمسين سنة او اكثر قال نعم . قلت
 وما هو قال الحيلة في ذلك ان يقر المستأجر والمواجر ان رجلاً من المسلمين دفع القرية
 المعروفة بكذا وكذا وجميع ارضها التي من رستاق كذا الى فلان بن فلان وامره ان
 يؤجرها ويحمل فيها يرايه وان المستأجر استأجرها لرجل من الناس ويكتب في ذلك
 كتاباً ولا تنقض الاجارة بموت احدهما ويبقى في يدى المستأجر على ما وصفتنا . قلت
 فكيف يكون هذا الكتاب قال يكتب هذا ما اشهد عليه التهود المشمولة في هذا الكتاب
 ان فلان الفلاني ابن فلان وفلان بن فلان اقرا عديم واشهداهم على انفسهما في صحة
 من عقولهما وابدانها وجواز امورها طائعين غير مكرهين ولا علة بها من مرض ولا غيره
 وذلك في شهر كذا من سنة كذا ان رجلاً من المسلمين حائز الامر له وطي له عرفاه
 باسمه وعينه وحسبه دفع جميع القرية المعروفة بكذا من رستاق كذا وجميع ارضها
 المعروفة بها والمنسوبة اليها واجره باجارة ما يقع عليه المعاملة بينها بما سمي ووصف في
 هذا الكتاب جميع هذه القرية وما لها من الارض المعروفة لها والمنسوبة اليها ويشتمل على
 ذلك ويحيط به حدود اربعة احد حدود جماعة ذلك ينتهي الى كذا والثاني والثالث
 والرابع اقر فلان بن فلان ان هذا الرجل الذي قد عرفاه بعينه واسمه الموصوف امره في
 هذا الكتاب دفع جميع هذه القرية وارضها المحدودة بجميع ذلك كله الموصوفة وامره بما
 فيها من ارض يضاء وما يقع عليه الاجارة منها بمن يريد ان يواجر لك كله من
 الناس كلهم ما راي من السنين والشهور على ما راي بما راي من الارض وان يدفع

ما فيها من نخل وشجر وكرم ورطاب وما يقع عليه الاجارة وفيها ما راي من السنين
 والشهور بما راي فيها من النخل والشجر والكرم والرطاب وما يقع عليه المعاملة فيها بمعاملة
 ما راي من السنين والشهور على ما راي في ذلك وان يعمل في جميع ذلك كله يرايه
 واقامه في ذلك مقام نفسه واجاز امره في جميع ذلك وما عمل فيه من شيء وقبل فلان
 من هذا الرجل ما اسنده اليه من ذلك وتولى القيام به على ما سمي ووصف في هذا الكتاب ثم ان
 فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب بعد ذلك سال فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب
 ان يواجر جميع ما في هذه القرية المسماة الموصوفة في هذا الكتاب من ارض يضاء ومنازلها
 ومستغلاتها ومساحكتها وما يقع عليه الاجارة منها بمحدود ذلك كله واراضه وبناته وسفله
 وعوله وشربه في سواقيه وطرقه ومعاليه ومرافقه ورسومه وكل حق هو له داخل فيه وخارج
 عنه من حقوقه وكل قليل وكثير هو لذلك فيه وهياؤه للرجل الذي امره ان يستأجر
 ذلك مائة سنة متوالية او لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ كذا من سنة كذا
 كل سنة من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب بكذا وكذا دينار ذهباً عينا ووزنه جيادا
 على ان للرجل الذي استأجر ذلك ان يزرع هذه الارض البيضاء التي وقعت عليها هذه
 الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وما شاء منها ما بداله من غلة الشتاء والصيف ويزرع
 ذلك ما احب او يواجر ذلك ممن احب ويغمر في ذلك ما بداله من النخل والشجر والكرم
 وعلى ان يمكن ما وقعت عليه هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ويستغل ذلك بوجوه
 غلاته ويسكن ذلك ويسكنه ممن احب ويواجر ذلك ممن احب ويؤدي الى فلان بن
 فلان المسمى في هذا الكتاب اجرة كل سنة من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب عند
 انقضائها فاجاب فلان فلانا الى جميع الذي ساله مما سمي ووصف في هذا الكتاب واجره
 للذي وكله بجميع الذي ساله ان يوجره اياه مما سمي ووصف في هذا الكتاب هذه المائة
 سنة المسماة في هذا الكتاب بالاجر المسمى في هذا الكتاب قبل فلان بن فلان جميع
 ذلك كله من فلان بن فلان للرجل الذي امره ان يستأجر ذلك له ثم ان فلان بن فلان
 المسمى في هذا الكتاب بعد ذلك على غير شرط كان في هذه الاجارة الموصوفة في
 هذا الكتاب يسال فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب ان يدفع اليه للرجل الذي
 وكله جميع ما في هذه القرية واراضها من نخل وشجر وكرم ورطاب بمواضعه من الارض
 بمعاملة هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب على ان يقوم في ذلك الرجل على ذلك بنفسه
 واعوانه ويسقيه ويطعم نخله ويكسح كرومه وعلى ان مارزق الله من غلة ذلك كل سنة من
 هذه السنين المسماة في هذا الكتاب للرجل الذي وكل فلان بن فلان ان يدفع ذلك
 بمعاملة من ذلك سهم واحد من الف سهم ينحصر نخله وشجره وكرومه ورطابه وما بقي بعد

ذلك وهو كذا وكذا فلان بن فلان وكل فلان بن فلان ان ياخذ ذلك له معاملة فاجابه
فلان بن فلان الى جميع الذي ساله بما سمي ووصف في هذا الكتاب ودفع اليه الرجل
الذي وكله بجميع الذي ساله ودفعه اليه معاملة هذه السنين المسماة في هذا الكتاب على
الشرط الموصوف فيه وكيل فلان بن فلان وانقضت بين فلان وفلان عقدة هذه الاجارة
والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب اجارة ومعاملة صحيحتين جائزتين قابلتين على شروطهما
الموصوفين في هذا الكتاب وبعد ان عرف فلان بن فلان جميع ما وقعت عليه عقدة
هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب وتصحيحها عن تراخ منها جميعا بجميع
ذلك قبض فلان جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب
يدفع فلان بن فلان ذلك اليه مفرقا غير مشغول في شهر كذا في سنة كذا جميع ما وقعت
عليه عقدة هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب بذلك في يدي الرجل الذي
وكله فلان على الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب بذلك الى اقضاء هذه السنين
المسماة فيه . قلت فاذا اقر بما في هذا الكتاب له تنتقض هذه الاجارة بموت احدهما قال
لا . قلت ولم قال لان المواجه اقر ان ذلك الرجل امره ووكله بان يواجه ذلك ويدفعه
معاملة وكذلك اقر المستأجر كذلك ان رجلا امره ان يستأجر ذلك معاملة بما يقع عليه
المعاملة ولا يقع عليه الاجارة فيتم الاذن بينهما على ما عقدها ولا يبطل ذلك بموت احدهما
. قلت فان اراد ان يستأجر سهاماً من بيت ربحا واجباره فيه كيف يكتب قال يكتب
هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا ان فلان بن فلان الثلاثي وفلان
ابن فلان افروا عتدهم واشهدوم على انفسهم في صحة عقولهم وابدانهم وجواز امورهم
طائعين غير مكرهين ولا علة بهم من مرض ولا غيره في شهر كذا من سنة كذا وكذا
ان رجلا حرا من المسلمين جائز الامر له وعليه قد صرفوه بعينه واسمه ونسبه دفع كذا
سهما من كذا وكذا سهما من جميع بيت الرضا والاحجار الثلاثة اللواتي في هذا
البيت ومن جميع المسطاح الذي يتقي فيه الطعام لهذه الرضا مشافا في جميع ذلك كله غير
مقسوم وبمحدود ذلك كله وجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان
وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب وهذا البيت الذي فيه الاحجار الثلاثة والمسطاح
الذي يتقي فيه الطعام لهذه الرضا والقرية المعروفة بكذا التي هي في سطوح كذا من
رستاق كذا بجميع هذا البيت الذي لهجارة الثلاثة والمسطاح ويشتمل على ذلك كله
ويحيط به حدود اربعة الحد الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع اقر فلان
وفلان وفلان بن فلان ان هذا الرجل الحر المسلم الذي عرفوه الموصوف امره في هذا
الكتاب دفع هذا الكذا والكذا السهم من الكذا والكذا السهم من جميع بيت الرضا

الذي فيه الاجار الثلاثة ومن جميع المسطاح المحدود جميع ذلك الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً في جميع ذلك كله غير منقسم بمحدود جميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب وامرهم ان يؤجروا ذلك ممن راوا ان يؤجروه من الناس كلهم مما راوا من السنين والشهور بمساروه من الاجر وان يعملوا في جميع ذلك تمامه بعينه واجاز امرهم في ذلك كله وما عملوا فيه من شيء وقبل فلان وفلان بنوا فلان المسمون في هذا الكتاب من ذلك الرجل الحر المسلم ما جعله اليهم من ذلك على ما سمي ووصف في هذا الكتاب وتولوا القيام به وقضوا جميعاً منه جميع هذه السهم المسماة الموصوف امرها في هذا الكتاب وصارت في ايديهم فاقر فلان بن فلان وهذا النفر المسمون في هذا الكتاب ان رجلاً حراً من المسلمين جاز الامر له وعليه قد صرفوه بعينه واسمه ونسبه جعل الى فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب ان يستأجر جميع بيت الرحا الذي فيه الاجار الثلاثة والمسطاح المنسوب الى هذه الرحا المحدود جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب من السنين والشهور بكذا وكذا من الاجر وان يعمل في جميع ذلك كله براه واقامه في ذلك مقام امره واجاز امره في جميع ذلك كله وما عمل فيه من شيء وقبل فلان بن فلان ذلك لحر المسلم ما جعل اليه من ذلك على ما سمي ووصف فيه وتولى القيام ومشي ان فلانا بعد ذلك كله فلانا وفلانا بنى فلان المسمين في هذا الكتاب ان يؤجروا جميع هذه الكذا والكذا من جميع بيت الرحا الذي فيه هذه الاجار الثلاثة والمسطاح المحدود ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً في جميع ذلك كله غير مقسوم بمحدود ذلك كله ويجميع حقوقه الداخلة والخارجة عنه للرجل الحر المسلم الذي وكله ان يستأجر ذلك مائة سنة متوالية او ما غرة شهر كذا سنة كذا واخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بكذا وكذا دينارا مثاقيل وازنة جياداً على ان الرجل الحر المسلم الذي استأجر ذلك له ان يستغل ذلك ويؤجره من احب وراي وعلى ان يؤدي فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب الى النفر المسمين في هذا الكتاب اجرة كل سنة من هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب عند انقضائها فاجاب فلان وفلان وفلان بنو فلان الى جميع ذلك اسبه الذي سألهم بما سمي ووصف في هذا الكتاب واجروه للرجل الحر المسلم الذي جعل الى فلان بن فلان ان يستأجره جميع هذه الكذا وكذا منها من بيت الرحا والمسطاح المحدود جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً من جميع ذلك كله غير مقسوم بمحدود ذلك كله وجميع الحقوق الداخلة فيه والخارجة عنه ويجميع هذه السهام الواقعة عليها

هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب من الاحجار الثلاثة اللواتي في هذا الكتاب
واوواتها من الحديد والخشب وخطاري مياهه وطرقه ومراقفه الداخلة فيه واخراجة عنه
هذه المائة سنة التي اولها غرة شهر كذا من سنة كذا بكذا وكذا ديتارا مثاقيل ذهباً
عيناً وازنة جياداً اجارة صحيحة جائزة تامة وقبل فلان بن فلان ذلك منها وقبله منه
فانقذت هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب بين فلان بن فلان وبين هولاء الذم
المسجين في هذا الكتاب الرجل الذي جعله الى محمد بن عبد الله ان يشأ جر ذلك له
اجارة صحيحة جائزة تامة على ما سمي ووصف في هذا الكتاب جميع ما وقعت عليه عقدة
هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب يدفها ذلك اليه في غرة شهر كذا من سنة كذا
مفرغاً غير مشغول وذلك بعد ان عرف فلان بن فلان وهولاء الفرمسين في هذا
الكتاب جميع ما وقعت عليه هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وبعد ان اقر فلان بن
فلان انه قد نظر الي جميع هذا البيت والرحا والاحجار اللواتي في هذا البيت والمسطاح
التي بين بيت الرحا ونجز جميع ذلك كله ورضيه وتقرقروا بعد عقدة هذه الاجارة
وتصحيحها بينهم عن تراخ منهم جميعاً لجميع ذلك كله فان اراد ان يجعل لم الاجر كعب
في ذلك الموضع ثم ان فلانا وفلانا وفلانا بني فلان بعد ذلك كله سألوا فلان بن فلان
على غير شرط كان في عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ان يجعل لم اجر هذه
المائة سنة المسماة في هذا الكتاب على انهم ضامنون لفلان بن فلان الذي وجب له
الرجوع بشيء من ذلك لسبب من الاسباب وعلى كل واحد منهم كفيلاً ضامن عن
صاحبه بامر صاحبه لفلان بجميع الذي لفلان على صاحبه بسبب الاجارة والضمان
الموصوفين في هذا الكتاب على ان لفلان بن فلان ان يأخذ بجميع ذلك كله ايها شاء ان
شاء اخذهم بذلك جميعاً وان شاء اخذهم به كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء واحداً بعد
واحد وجميعاً وشي ولا برادة لكل واحد منهم باخذ فلان اخذهم بذلك دون اصحابه حتي
يستوفي جميع ذلك كله وكل واحد منهم كفيلاً بانفس اصحابه امر اصحابه فلان بن فلان
كلما وجب له الرجوع بشيء من ذلك وكل واحد منهم وكيل لاصحابه امر اصحابه في
خصومة فلان بن فلان فيما يطالب به اصحابه في ذلك من حق وقبل كل واحد منهم الوكالة
في ذلك من اصحابه يتخضرن اصحابه فاجابهم فلان بن فلان الى جميع الذي سألوه بما
سمي ووصف في هذا الكتاب وعجل لم اجرة جميع هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب
ودفع اليهم ذلك وقبضوه منه تاماً واثيقاً وهو كذا وكذا ديتارا مثاقيل ذهباً جياداً وكان
دفع فلان بن فلان ذلك اليهم على ما شرطوا له على انفسهم من الضمان الموصوف في هذا
الكتاب وقبل فلان بن فلان منهم جميع هذا الضمان الموصوف في هذا الكتاب في الكمال

والوكالة بمخاطبته ايام على ذلك كله اشهد فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان على
انقسم بجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب واقرأوا بجميع ما فيه والزموه انقسم بعد ان قرئ
عليهم فافروا بينهم وعرفته حرفياً في شهر كذا في سنة كذا . قلت ليس انتقاض الاجارة
بان كسبت الاجارة لانسان لا يعرف ولا ينتقض الاجارة بيوته ان مات واحتيطت بان
رجلا حرا مسلما امر فلان بن فلان ان يستأجرها له على ما سمي ووصف في هذا الكتاب
ووصف من شرائطها بان لا ينتقض الاجارة بيوته فكيف تنتقض به الآن تنتقض بعد
هذا الاحتياط قال ان استحق هذه الاجارة او هذه الارض التي استؤجرت انسان انتقضت
هذه الاجارة . قلت بان لم يستحقها انسان فاذا تنتقض به الاجارة قال ان خربت هذه
الرحا او تعطلت باقطع الماء عنها انتقضت الاجارة قال وكذلك الارض ان غلبت
عليها دجلة او الفرات ففرت فلم يذهب عنها الماء او غلب عليها واد من الادوية فصارت
لبة لا تصلح للزرع او صارت سبخة لا تزرع ولا تصلح للزرع انتقضت الاجارة فيها وكذلك
كل ما اخرجها من حال الزرع الى حال لا تصلح فيه للزرع بطلت الاجارة فيها قال نعم . قلت
فالرجل يريد ان يواجر ارضه من رجل فلا يامن من ان يخرج الارض من يديه انه
ان ضمنه اياها لم يميز الضمان لانها من اجرة ذلك والاجارة في يدى المستاجر على الامانة
وقد اخبرت بما في ذلك من الحيلة فيل في هذا حيلة غير ما ذكرت قال نعم . قلت وما
هي قال يبيع صاحب الارض هذه الارض بمن يثق به ويشهد له على ذلك او يقرها لانسان
يثق به فيشهد على ذلك ويسلمها اليه بحضرة شهود يمانية القبض ثم يواجرها بعد ذلك من
الرجل فيكون تاريخ الاجارة بعد تاريخ الشراء والاقرار فاذا انتقضت هذه الاجارة فلن
روها المستاجر على صاحبها بعد انتضاء الاجارة والا جاء المشتري واقام البيعة على ذلك فان
المستاجر في معنى الغاصب وكان له ان ياخذه بقيمتها على مذهب محمد بن الحسن رحمه الله
تعالى ولا بدع ان يكتب في كتاب الاجارة وكالة المستاجر للمواجر في قبضها بعد وفاته
. قلت فان قال لصاحب الارض لست آمن ان يغيب هذا المستاجر فاما الوكالة في قبضها
والوصية في ذلك فقد احتطت بها فان وجب لي عليه من الاجر شيء والا فليتب طالب
له قال يلحذ منه خمينا بالاجر فيقول وقد ضمن فلان عن فلان لانه بامره جميع
ما وجب ويجب لفلان على فلان من بعده هذه الضيعة المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب
ويجعل المستاجر الضامن وكيله في خصومة المؤاجر وما يطالبه به من الاجرة المساء في هذا
الكتاب ويؤكد الوكالة والضمان ويجعله وصيه بعد وفاته في جميع الذي وكله به بما سمي
ووصف في هذا الكتاب فيكون في هذا احتياطاً في الاجراء شاء الله تعالى . قلت فان
كان يريد ان كان يوقع له الارض مزارة قال فذلك جائز يقران ذلك على

حبيل الخازنة والله اعلم . قلت وكذلك لو اخذت خلا بغيره "معاملة او اخذت شجرة
قال نعم الامر في ذلك كله سواء اذا اقر بذلك علي هذا اسيه على هذا السبيل جاز
ذلك . قلت نهل للذي اجران يقبض الاجر لكل انسان سنة من هذه السنين ابدا حتى
تتقضى قال نعم وكذلك ياخذ اجرة السهم الذي للمعاملة قال نعم . قلت فان حدث
على المؤجر حدث الموت قال له ان يوصى بذلك الى من شاء ويقوم وصيه بذلك مقامه
في ذلك . قلت فان حدث الموت علي المستأجر قال فالاجرة عليه في ماله . قلت فما
القول في ماله هل يقسمه للوارث اذا كان الامر علي هذا قال الاجر في ماله فان
اقتسموا ما لم ينعما من ذلك الا تري ان الدرك قد يضمه الانسان فيقسم ماله ثم يدرك
الدرك بعد ذلك فيكون ذلك في مال الضامن الا تري ان رجلا لو استأجر من رجل دارا
عشر سنين كل سنة بالف درهم وضمن رجل عن المستأجر لصاحب الدار جميع ما يجب
عليه وله من الاجرة على المستأجر ثم مات الضامن بعد سنة من السنين اى من ماله هذه
الاجرة ان الضامن جاز على حاله وجميع ما يجب من اجرة ذلك فهو على الضامن في ماله
لا يظل ذلك عنه وكذلك المستأجر اى امر المستأجر كذلك فان اراد الذي اجر هذه
الشيعة ان يجعل الاجر السنين كلها فاجاره المستأجر الى ذلك فهو جائز
رجلان لكل واحد منهما ارض فاراد كل واحد منها ان ياخذ ارض صاحبه مزارعة
بارضه قال لا يجوز ذلك والله اعلم . قلت فما الحيلة في ذلك قال ان يؤجر احدهما من
صاحبه ارضه بدرهم او بدنانير او بعرض من العروض فيجوز ذلك . قلت وكذلك سكي
دار بسكي دار وخدمة عبد بخدمة عبدا وركوب دابة بركوب دابة قال هذا كله سواء
والسبيل فيه ان يؤجر ذلك كله على ما وصفت . قلت فان استأجر دارا بخدمة عبد
قال جائز اذا اختلف ذلك فهو جائز . قلت ارايت رجلا استأجر عبدا لخدمته سنة بمائة
درهم وبطعام العبد قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة فيه حتي يجوز قال ينظر الى مقدار
طعام العبد لهذه السنة فيزيده على المائة درهم التي هي اجرة الغلام ثم يوكل رب العبد
المستأجر بان يطعم هذا العبد من الكذا الكذا ما يكفيه فان اراد ان يبرأ من ذلك
نظر الى مقدار الطعام كم مبلغه فاسلف المؤجر ولم يقبضه ثم يدفعه المؤجر الى
المستأجر لينفق على العبد في طعامه . قلت وكذلك علف الدابة قال نعم لان
هذا مجهول الا تري ان اباحيفة رحمه الله تالى استحسن ان يجوز ذلك في الظن خاصة
قلت ارايت رجلا استأجر دارا مشاهرة خلف ان لا يسكنها شهرا او شهرين فان
دخل في الشهر الآخر يوم او يومان وهو ما كن في الدار يلزمه اجرة الشهر كله قال
الحيلة في ذلك ان يستأجرها بمياومة كل يوم بكذا وكذا فتي سافر عنها فلا يلزمه الا اجرة

ما سكن . قلت ارايت رجلا يستأجر العبد بمجده مشاهرة فاراد ان يؤجره من غير
قال له ذلك . قلت فان استفضل من اجره شيئاً لم يطيب ذلك له قال لا . قلت
فما الحيلة حتي يطيب له الفضل قال يدفع مع الغلام شيئاً اما قيصاً او ثوباً غيره فيقول
قد اجرتك هذا العبد وهذا القميص كل شهر بكذا وكذا فيطيب له الفضل في ذلك
عما كان استأجر العبد به قال وكذلك ان استأجر دابة مشاهرة فاراد ان يستفضل
في كرائها فان كان استأجرها بنير مرج ثم اسرجها يسرج من عنده واجرها مع
السرج طاب ذلك له قال واما الدابة اذا استأجرها ليركبها هو او ليركبها انساناً بعينه لم
يكن له ان يؤجرها من احد لان الركوب مختلف . قلت فان استأجر داراً فاراد ان
يؤجرها ويستفضل من كرائها قال لا يطيب له ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتي
يطيب له الفضل قال ان رثها بناء او طين كان له الفضل وكذلك الارض ليدأجرها
قال ان كرا اثمارها واسراها او عمل لها مسنة او عمل فيها عملاً يكون زائداً فيها طاب
له الفضل من كرائها . قلت فان استأجر دابة مشاهرة كل شهر بدرام معلومة وعلف
الدابة او كان غلاماً فاستأجره في كل شهر بدرام مساة وطعامه قال لا يجوز ذلك وهي
اجارة فاسدة . قلت فما الحيلة في ذلك حتي تجوز الاجارة قال ينظر كم مقدار طلف الدابة
في كل شهر ويزيده على الدرهم التي سماها كل شهر وانما استحسن الامام ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه ان يميز الطعام في الظئر خاصة وهو ان يستأجر الرجل المرأة ترضع ولده
في كل شهر بدرام مساة وطعامها فجاز ذلك استحساناً قال لانه من امور الناس وقال
غيره من اصحابنا لا يجوز ذلك ولكن ينظر مقدار طعام الظئر في الشهر فيزيده على الدرهم
. قلت رجل اراد ان يستأجر من رجل ارضاً سنين معلومة بمال مسعى وفي الارض عين
يخرج منها القار او عين يخرج منها النفط فاراد ان يكون العين في يده ويستخرج منها القار
او النفط ولا يخرج من يديه ان حدث بالمؤجر حدث الموت فما الوجه في ذلك قال الوجه
في ذلك ان يستأجر منه الارض سنين مساة بمال معلوم ويشرط ان له ان يزرع هذه
الارض ما شاء من غلات الشتاء والصيف ويكتب عليه بذلك كتاباً على ما يكتب
الاجارات . قلت فعين التغير وعين النفط يقع عليهما الاجارة قال لا يقع عليهما الاجارة
. قلت فما الحيلة للمستأجر في ان يستقل هاتين العينين هذه السنين قال بقر صاحب الارض
ان العينين في يدى المستأجر هذه السنين له ان يستقلها . قلت وعلى يجوز الاقرار قال
نعم الاقرار جائز . قلت فما يوجب هذا الاقرار فانما يقرانها في يديه سنين معلومة
يستقلها وليس هو اقرار بملكها ولا اجارة لان تقع عليهما والمعاملة لا تجوز فلي اسمى شيء
يحمل هذا الاقرار قال ما اجد له وجهاً غير هذا الا الوصية . قلت وعلى يجوز لرجل له عين

غير اوصين قط يوصى له بثلثهما سنين قال نعم . قلت فان مات المقر قبل ان يستكمل هذه السنين قال تبطل الوصية فيما بقي من السنين . قلت فان اراد ان تكون في يديه او في يدى وارثه ان حدث به الموت الى تمام هذه السنين ما السبيل في ذلك للسنين وهل يعرف له وجه قال ان اقر ان هاتين العتinen والارض في يدى فلان بن فلان يستغلها كذا وكذا سنة او لما ضرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا فان حدث بفلان حدث الموت قبل تمام هذه السنين فيكون في يدى ابنه فلان ابن فلان ما بقي من هذه السنين يستغلها فلان بن فلان الى ان يستكمل هذه السنين وكذلك ان كان له ابن آخر صارت في يديه ان حدث بالابن الاول حدث الموت قبل ان يستكمل استغلال هذه السنين وان ذلك صار لكل واحد منها ما سمي له منه بامر حق واجب لازم ثابت عرفه فلان بن فلان لكل واحد من فلان وفلان ولزمه الاقرار لمع بذلك على ماسمي ووصف في هذا الكتاب فاذا حدث علي فلان حدث الموت كان لفلان وفلان ابني فلان ان يستغلا جميع هذه العبارة ما بقي منهم احد الى ان ينقضى هذه السنون المسماة في هذا الكتاب . قلت ارايت ارضا فيها زرع اراد رجل ان يستاجرها قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع رب الارض الزرع الذي في هذه الارض من هذا الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يؤجره الارض بعد ذلك فيجوز الاجارة . قلت فان كان فيها نخل وشجر فيه ثمرة قال يبيع الثمر الذي في ذلك النخل والشجر ثم ياذن له في ترك ذلك الى ان يدرك . قلت فان قال المشتري لاني لا آمن صاحب الارض ان ياخذني بمجذاذ هذه الثمرة قبل بلوغها قال الحيلة في ذلك ان يشتري الذي في النخل والشجر ثم يقرب النخل ان هذا النخل والشجر بارضه في يدى هذا المشتري الثمر اشهر ما معلوم بقدر ما يبلغ الثمر فيه بامر حق واجب عرف ذلك له وانه ليس له اخراج ذلك من يديه الى هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان يعترض له

❦ باب الوكالة ❦

رجل امر رجلا ان يبيع جارية له فاراد الوكيل ان يشتريها لنفسه ما الحيلة في ذلك قال يقول للمولى الجارية قد وكلتني ببيع هذه الجارية واجزت امرى فيها وما عملت به في هذا من شيء فاذا قال ذلك وقبل الوكالة فينبغي للوكيل ان يوكل وكيلا للامر انه يبيع هذه الجارية ثم يشتريها الوكيل الاول من هذا الوكيل الثاني فيجوز ذلك له . قلت اليس هذا الوكيل الثاني هو الوكيل الاول قال لا لان المولى قال للوكيل الاول قد اجرت امرك في هذه الوكالة وفي امر هذه الجارية وما عملت من شيء في ذلك كان الوكيل الثاني

وكيلا لمولى الجارية لان وكالته انما جاءت من قبله . قلت فان لم يكن المولى اجاز امر الوكيل الاول فهل للوكيل حيلة ان يشتري هذه الجارية قال نعم . قلت وما هي قال يبيعها من رجل ويستقص ثمنها ويكون الرجل الذى يبيعها منه بمن يثق به فاذا وجب البيع له قال له بعد ذلك اقلي من هذا البيع في هذه الجارية فاذا اقاله البيع فيها صارت هذه الجارية له . قلت وكذلك ان سألته ان يوليها اياها فوله او قال يعينها فباعه اياها قال نعم ذلك كله جائز والجارية للوكيل . قلت ارايت الموصى له ان يشتري من متاع الميت شيئا لنفسه قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة له ما قلناه في الوكيل وهو بمنزلة في جميع ما وصفته لك . قلت ارايت رجلا وكل رجلا ان يشتري له جارية بعينها او دارا او ضيعة بعينها فقبل الوكيل الوكالة ثم اراد ان يشتري ذلك لنفسه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة له في ذلك ان كان الامر امره ان يشتريها بشمن معلوم ان يشتريها بخلافه ذلك الثمن الذى امره بان كان امره ان يشتريها بالف درهم فاشترها بالف درهم وعشرة دراهم او اشترها هذا الوكيل بخمسين دينارا وكذلك للوكيل ان يشتريها بعرض من العروض واذا كان امره ان يشتريها بمائة دينار فاشترها بمائة دينار ودينار قال ففى للوكيل ولا تكون للآمر . قلت ارايت ان كان امره ان يشتريها بالف درهم فاشترها بالف وعشرة دراهم او اشترها بخمسين دينارا قال ففى للوكيل ولا يكون للآمر شيء . قلت فان امره ان يشتريها ولم يسم له ثمنًا قال فان اشترها ويدرهم او دفانير ففى للآمر . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يشتريها لنفسه . قال ان اشترها بمحطة بعينها او بغير عينها او بشعر بعينه او بغير عينه او اشترها بثوب بشمن او بعرض من العروض ففى للوكيل ولا تكون للآمر . قلت فان اشترها بالف وبثوب بعينه او بالف درهم وبعرض من العروض بعينه مع الالف درهم واشتري الضيعة او الدار بمائة الف درهم وبعد او جارية مع المائة الالف او بثوب او بكر حنطة مع الدراهم . قال فالضيعة للوكيل ولا تكون للآمر اذا ادخل في الثمن عرضا من العروض صارت للوكيل . قلت فلم لا تكون للآمر فيما اصاب المائة الالف الدرهم ويكون ما اصاب البعد او العرض الذى مع المائة او الالف للوكيل قال لا يكون للآمر منها شيء من قبل انه امره ان يشتري له الضيعة كلها فلو جعلها للآمر حصة المائة او الالف صار له بعضها وصار للوكيل بعضها وهذا شيء لا يجوز ولكنها تكون للوكيل دون الآمر . قلت ففى هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو . قال ان امر الوكيل انساكا فاشتري ذلك الشيء وليس الوكيل حاضرا لذلك فهو للوكيل ولا يكون للآمر . قلت فان قال الوكيل الاول للوكيل الثانى ان فلانا وكلني في شراء هذه الضيعة وقد وكلتك ان تشتريها فاشترها الوكيل الثانى . قال ففى

لوكيل الاول ولا تكون للآمر الا ان يكون الامر قال لوكيل الاول اعمل في ذلك برايك فان كان قال له اعمل فيه برايك فهي للآمر ان اشتراها بدينار او غير ذلك . قلت ارايت هذا الوكيل اذا امره رجل ان يشتري له شيئاً مما وصفت فاحتال بشيء مما ذكرت حتي اشترى ذلك لنفسه هل يسمه ذلك قال هذا موسع عليه الا تري انه لو فسخ الوكالة ثم اشترى ذلك لم يكن جائزاً على الموكل له وكذلك هذا . قلت وكذلك الرجل يوكل الرجل ببيع الشيء فيحتمل في شراء ذلك لنفسه . قال هو جائز ولست اكراه ذلك اذا كان قد استقصى في الثمن الذي باعه به . قلت ارايت الرجل يأمر الرجل ان يشتري له المتاع من بلد في من البلدان ثم ان الوكيل ان يبعث بالمتاع مع غيره فيضمن ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة فيه ان يقول للذي وكله اجعل الامر الى في ذلك ان اعمل فيه براي فاذا فوض ذلك اليه وقال له اعمل فيه برايك فان يبعث بالمتاع او اودع المال فلا ضمان عليه في ذلك . قلت الرجل يوكل الرجل ببيع ضيعة او جارية او غلام او غير ذلك وليس با من الوكيل فيبيع ذلك ويأخذ الثمن فيدفعه الي الذي وكله ثم يرد المشتري ذلك عليه بسبب او يستحق ذلك فيحتاج ان يرد الثمن . قال الحيلة في ذلك ان يوكل الوكيل رجلاً غيره فيبيع ذلك الذي يأمره الوكيل بمحض من الوكيل ذلك الشيء فيجوز البيع ولا يكون الوكيل الاول وكيلاً في الخصومة في ذلك ان استحق او اراد المشتري ان يريه ببيع . قلت فان قال الوكيل الثاني لوكيل الاول ضمن الدرك حتي اذا طلب ذلك المشتري قال ان ضمن الدرك الوكيل الثاني لوكيل الاول ثم وجد المشتري عيباً لم يكن الضامن خصماً له في ذلك وكذلك ان خصم الوكيل الذي باعه في ذلك قفص له عليه يرد له على ضامن الدرك سبيل في الثمن . قال لا في الوكيل يبيع الشيء من رجل فاراده المشتري على ان يحط عنه من الثمن شيئاً . قال ان حط الوكيل شيئاً كان الحط في ماله في قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه واعاننا ببركته واما في قول ابي يوسف رحمه الله فان الحط لا يجوز . قلت ما الحيلة في ذلك حتي يجوز الحط قال يجب الوكيل للمشتري دراهم او دنانير فاذا قبضها المشتري قضاه الوكيل من ثمن العبد فيكون ذلك بنزلة الحط ويسلم المشتري في قول ابي يوسف وابي حنيفة رضي الله تعالى عنهما . قلت ارايت الرجل هل له ان يشتري من متاع ابنه الصغير شيئاً . قال نعم شراؤه جائز من متاع ابنه ما اشترى . قلت نهى له ان يبيع من متاعه شيئاً لابنه الصغير قال نعم ذلك جائز . قلت فاذا اشترى من متاع ابنه شيئاً بمائة دينار اليس تكون المائة دينار عليه فكيف يبرء منها . قال الوجه في ذلك ان يخرج الابن مائة دينار من ماله فيقول اني قد اشتريت من متاع ابني كذا وكذا بمائة دينار وهذه مائة

ديتار فقد اخرجتها من مالى ثمتا لهذا الذي ابنته وقد قبضتها لاني تكون في يدي ويشهد على ذلك . قلت فما تقول في الجد ابني الاب اذا كانت الاب ميتا ولم يكن الاب اوصى الى احد هل له ان يشتري من متاع ابن ابنته او يبيع منه قال نعم هو في ذلك بمنزلة الاب اذا لم يكن الاب حيا ولم يوص الى احد . قلت ارايت رجلا اسرجلا ان يبيع جارية له وامره رجل ان يشتري له هذه الجارية هل يجوز ذلك له قال لا . قلت فسا الحيلة في ذلك حتى يجوز له قال الحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل بمن يثق به بشئ يستقيم فيه فاذا وجب البيع اشتراها بعد ذلك من المشتري للذي امره ان يشتريها له خصيصا للامر الذي امره ان يشتريها له . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم يقول الوكيل لرجله الذي امره ببيعها اجز امري في بيع هذه الجارية وما عملت في ذلك من شيء فانما فعل صاحب الجارية ذلك قبل الوكيل الوكالة ثم يوكل الوكيل رجلا يبيع هذه الجارية ويقبل الوكيل الوكالة ثم يشتريها الوكيل الاول من الوكيل الثاني للرجل الذي امره ان يشتريها له ففعل الرجل ذلك . قلت ارايت رجلا امر رجلا ان يشتري له خبيرة او دارا فقال البائع اكبره ان اكتب اني قبضت الثمن من مال فلان يعني الامر فلا آمن ان يقول لم امر فلانا ان يشتري ذلك لي فيرجع على بائنه فاراد الحيلة في ذلك . قال ان كتب الشراء ولم يكتب فيه هذا ما اشتري فلان بن فلان لفلان باسمه وماله ولم يكتب في موضع قبض ولا جميع الثمن من مال فلان فاذا فرغ من كتاب الشراء اقر المشتري اقرارا اتقيد به انه قد اشترى من مال فلان الامر ثم يوكله بالرجوع بما يجب له منه لسبب الدرك وهذا جائز ولا يرجع على البائع منه شيء . قلت فان قال المشتري لست آمن اذا اقررت بهذا ان يرجع على الامر فيقول لم امرك بالشراء وليست لي عليه بينة بانه امرني بذلك ما الوجه في ذلك قل الوجه ان تكتب في كتاب قبض فلان ادني البائع جميع الثمن من فلان ولا يكتب من مال فلان لم يلحق المشتري في ذلك شيء . فان قال قائل اني هذا ابرأ من مال الامر لان المشتري ان يرجع بالثمن على الامر فيأخذ منه وان لم يأخذه الآن منه فاستحق هذه الدار لم يكن للامر ان يرجع بالثمن على احد قبل في ذلك شيء يكون فيه السلامة لهم جميعا قال نعم . قلت وما هو قال يقر في اسفل الكتاب بعد تمام الشراء والاشهاد عليه فيقر المشتري ويشهد على نفسه ان الثمن الذي اقر به البائع في هذا الكتاب انه قبضه من فلان يعني الامر وان فلانا قد جميع هذا الثمن للبائع عني ويوكله بالرجوع بما يجب ويوصى اليه في ذلك ويؤكد ذلك ويسلم القوم جميعا . وان كان استحقاق يرجع الامر بالثمن بوكالة المشتري اياه بذلك او بالمرارة الذي وصفناه من قبل ان المشتري اذا اقر ان الامر هو الذي قد اشترى البائع عنه فلم يتر انه هو الذي دفع ذلك من مالى الامر ولا اقر البائع

انه قد قبض ذلك من مال الآمر فلا يكون للمشتري ان يرجع على الأمر فيقول رد على
 الثمن لأنني قد قبضت الثمن من مالي عنك . **باب الكفالة** . رجل له على رجلين
 من مال وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه فوكل الطالب وكلا في قبض ماله قبلهما
 والخصومة في ذلك فقال احد الرجلين للوكيل خذ مني ما على خاصة نفسي وهو النصف
 وايرثني من الضمان عن صاحبي قال ان كان الطالب اجاز امره في ذلك جاز ان يفعل ماساً له
 الرجل من البراءة . قلت فان لم يكن الطالب اجازله ذلك ولكن اجاز اقراره قلت ان
 اقر ان الذي وكله كان امراً من ضمانه ما على شريكه جاز ذلك وبأخذ منه النصف الذي
 عليه في خاصة نفسه ويقر له بهذا . قلت فان كان الطالب لم يجوز اقراره عليه ما لا
 يجب عليه في ذلك ان اقر بهذا قال يخرج من الوكالة في مطالبة هذا بالضمان ويكون له
 ان يطالب الشريك وليس له ان يطالب هذا بعد اقراره له بان صاحب المال قد امراه
 من ضمانه عن شريكه فاذا جاء الطالب كان له ان يطالب بذلك الشريك والله سبحانه
 وتعالى اعلم

باب الشركة

قلت ارايت رجلين ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر الف درهم
 تخافا ان يضع احد المالكين قبل ان يشتركا بالمائة شيئاً فيكون ما يضع من مال صاحبه
 واراد ان يكون ذلك عليهما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب
 الدينارين نصف الدينارين من صاحب الدرهم بنصف الدرهم فاذا فعل ذلك صار المالان
 جميعاً نصفين بينهما فأي المالكين ضاع كان من مالهما جميعاً وبعثا فاندان الشركة على ما يريدان
 . قلت فان كان لاحدهما متاع ومع الآخر مال فارادا ان يشتركا قال لا تجوز الشركة
 في المتاع . قلت فالحيلة في ذلك حتى تحوز . قلت يبيع صاحب المتاع من صاحب المال
 بنصف ذلك المال فيصير المتاع والمال بينهما نصفين ثم يتعاقدان الشركة على ما يريدان
 . قلت فان كانت مع كل واحد متاع واراد الشركة قال لا تجوز الشركة . قلت فالحيلة
 في ذلك قال يبيع كل واحد منهما نصف متاعه من صاحبه بنصف متاع صاحبه ويتعاقدان
 ويتفقان ويشتركان على ما يتفقان عليه . قلت ارايت ان كان متاع احدهما اكثر من متاع
 الآخر وليست الشركة بينهما نصفين قال الوجه في ذلك ان ينظر في ان كان متاع احدهما
 قيمته اربعة الاف درهم وقيمة متاع الآخر الف باع الذي قيمة متاعه اربعة الاف درهم
 اربعة اخماس متاعه من متاع صاحبه بخمس متاع صاحب المال الكثير فيصير المتاع كله
 بينهما اخماساً لصاحب المتاع الكثير اربعة اخماس والآخر خمس المتاع جميعاً قلت ارايت
 رجلين مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم فان ارادا ان يشتركا على ان الربح

بينهما نصفان والبيعة عليها نصفان قال لا تجوز هذه الشركة فان اشتركا على هذا كان الربح بينهما بحاسبة والبيعة على قدر رؤس اموالها قلت فما الحيلة في ذلك حتي يكون الربح والبيعة نصفين قال الحيلة في ذلك ان يقرض صاحب الايتين صاحب الالف خمسة ادرهم من ماله ثم يشتركان على ان الربح والبيعة بينهما نصفان فنجوز الشركة على هذا قلت فان كان مع احدهما خمسة الاف ومع الآخر االف فارادا ان يشتركا على ان الربح بينهما نصفان والبيعة عليها اثلاثا قلت هذا لا يجوز قلت فما الحيلة في ذلك حتي تجوز الشركة على ما ارادوا قال يقرض صاحب الخمسة الاف صاحب الالف من الخمسة الاف درهم التي درهم ثم يشتركان على ان الربح بينهما نصفان والبيعة اثلاثا فنجوز الشركة على هذا قلت فان كان رجل معه مال والاخر لامل له فارادا ان يشتركا على ان يسئلا بآل صاحب المال على ان الربح بينهما نصفين قال لا تجوز هذه الشركة قلت فما الحيلة في ذلك حتي يجوز الشركة قال يقرضه نصف المال ثم يشاركه على ما يريد وان كره ان يقرضه نصف المال فيقرضه عشرة دراهم ثم يشاركه على ان رأس ما بقي في يده من المال ورأس مال الآخر هذه عشرة دراهم على ان الربح ينقسم على ما يريدان قلت ادايت الشريكين اذا اراد احدهما ان ينقص الشركة التي بينهما وشريكه غائب فما الوجه في ذلك قل الحيلة فيه ان يوكل وكيلاً بسير الى شريكه فيقول له ان فلاناً شريكك يقول لك قد نقضت الشركة التي بيني وبينك وفسخت الشركة وبشهود عليه بذلك فاذا فعلت استغضت شركتها وبطلت قلت شريكان في تجارة ارادا ان يفتروا ولما ديون على الناس وليمهما ديون فاراد احدهما ان ينفرد بالدين الذي لهما على الناس واراد الاخر ان يبرأ من الديون التي عليهما للناس قال الحيلة في ذلك ان يقر الشريك الذي يريد ان يبرأ من الديون ان جميع ما باسمه و باسم شريكه فلان بن فلان من الدين الذي على الناس وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا ويسمى جميع ما باسمهما من الدين على رجل وينسب كل واحد منهما الى ابيه وجده وما يعرف به ويقران هذا المال كله لشريكه فلان بن فلان وفي ملكه دونه ودون الناس كلهم جميعاً بالمرحى واجب ثابت لازم عرفه لشريكه فلان ويؤكله بقبضه ويحمله وبسبه في ذلك فيمير هذا الدين لشريكه قال واما الدين الذي للناس عليها فان الحيلة فيه ان يقر هذا الشريك الذي يريد ان ينفرد بالدين ان عليه ديونا لآناس منهم فلان له عليه كذا ومنهم فلان له عليه كذا ويسمى رجلاً رجلاً منهم وما لكل واحد منهم من الدين ولا يذكرا ذلك من مال شريكه ويقران جميع هذه الاموال المسماة في هذا الكتاب عليه لهؤلاء الغر المسمين في هذا الكتاب دون فلان بن فلان اعني شريكه وانه كان امر فلاناً هذا ففهم فيه بامره جميع هذه الديون

الموصوف امرها في هذا الكتاب . وجميع ما يلزم فلانا من ذلك لهؤلاء الثمن المسمي
في هذا الكتاب وجميع ما يدركه من قبل احد منهم لسبب هذه الديون فله فلان الرجوع
عليه به ويؤكد ذلك وان كان الديون فكأ كما لهذا المال او يبعثه وكان في الصك ان
لكل واحد منهما اي منه اكفيل ضامن فيه من صاحبه ذكرت في الكتاب الذي
يكتبه لشريكه ان لفلان عليه كذا وكذا او ان فلانا كتب عليه وعلى فلان بذلك كتاب
صك تاريخه شهر كذا من سنة كذا وضمن كل واحد منهما ماعلى صاحبه من ذلك ولم
يذكر في هذا الصك ان هذا المال عليه دون فلان فاقتر فلان ان جميع هذه الاموال
عليه الثمن المسمي في هذا الصك دون فلان وان فلانا ضمن ذلك لم يملكه بامره ويؤكد
ذلك على ما يكتبه الكتاب به . قات رجلان تعاقدوا على ضيعة يريدان شراءها فقال
كل واحد منهما لصاحبه ان اشتريت هذه الضيعة فانت شريكى فيها بالنصف قال فهذا
جائز فان اشتراها واحد منهما كانت بينهما نصفين قلت فان اراد احدهما ان يشتريها
لنفسه خاصة ولا يكون للآخر ان يشاركه فيها قال قات امر انسانا فاشترها له وليس
الامر بمحاضر للشراء فعي للذي امر خاصة دون الآخر . قلت لم لا يكون للآخر
فيها شيء قال من قبل انهما تعاقدوا على انه ان اشتراها واحد منهما كانت بينهما فلما امر
احدهما انسانا فاشترها لم يكن هو المشتري لها فلذلك لم يشاركه صاحبه فيها قال ووجه
اخر ان يسأل احدهما صاحب الضيعة ان يهبها له على عوض سواء له فيفعل ذلك فعي
للذى وهبت له دون الآخر . قلت اوليس المبة على عوض بمنزلة الشراء لوجوب
الثمن فيهما فلم لا تكون في هذا الموضع بمنزلة الشراء قال لانهما انما اشتركا على انه ان
اشترها احدهما فالآخر شريكه فيها وهذا ليس بشراء الا ترى انه اذا امر غيره فاشترها
له الامور انها تكون للآخر دون الشريك الآخر فاما الثمن فعي واجبة فيها الا ترى
انهما اذا تعاقدوا على شرائها واشتركا على ذلك فان كل واحد منهما وكيل لصاحبه في
ان يشتري له النصف منها فاذا امر احدهما انسانا ان يشتريها له لم يكن المشتري له
وكيلا لشريكه في شراء ذلك النصف لان الشريك انما وكل شريكه الذي عاقده ان
يشتري له النصف منها فلما وكل الشريك غيره خرج من وكالة صاحبه في النصف
فالجهة في هذا الموضع ابعد من ان يأمر انسانا ان يشتريها له قال . فما تقول ان اشتراها
لاين له صغير قال فشراءه جائز ويكون لابنه نصيبا ويكون للذي عاقده على الشركة
لصنها . قلت لم لا يكون للابن الاخر كلها قال من قبل انه انما عاقده على انه يكون
فكل واحد منهما النصف فيما اشتراه المشتري الذي عاقده الشركة واما النصف
الآخر فهو لابن المشتري لان الرجل اذا دخل في وكالة رجل في شراء لعله لم يكن له

ان يتوكل في شرائها لغيره حتى يتنازع الاول الوكالة الذي كان توكل له فكذا هذا
 حصه نفسه فهي لابنه لانه قد رضى بان اشتراها لابنه وامام حصه الشريك فهي لشريك
 على حالها . قلت رجل له ام ولد فاراد ان يجعل لها داراً او خيمة او متاعاً ولا يكون ذلك
 من ثلث ماله وذلك في صحة منه هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال يقر المولي
 ان هذه الدار التي حدها الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا اوان
 هذا المتاع ويسميه وديصفه ويريه الشهود حتى ينظروا اليه ويكتب بذلك كتاباً اقراراً
 منه ويشهد عليه ان هذا الشيء لرجل حر قد عرفه وملكه وان ذلك الرجل الذي
 يملك هذا الشيء اودع ام ولده فلانة ان تقبل وديعة هذا الرجل ايها ذلك وانها قبضت
 ذلك من الرجل الذي اودعها بامر مولاه وبأذنه لها في قبيل ذلك وقبضه منه وان
 جميع هذه الدار المعدودة الموصوفة في هذا الكتاب وديعة لذلك الرجل في يدي ام ولدي
 فلانة الفلانية . قلت فاذا فعل ذلك لم يكن لاحد من ورثته على ذلك سبيل قال لا
 والله سبحانه هو الهادي الى الصواب

❦ باب المتق

رجل له جارية فمرض عليها المتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيع احب الي
 فاراد ان يرضى وتوضع في موضع وهو يعلم ان الوضع يحتاج ان يحيط من اثنين هل يجوز
 هذا قال لا قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال ان قال يبعوها في موضع وحطوا من
 ثمنها الثلث او الربع او غير ذلك لم يميز هذا الا ان هذه ليست بوصية لانسان بعينه
 قال ولكن الذي يجوز في هذا ان يقول يبعوها من احب او حيث ارادت او حطوا
 عن المشترى من ثمنها الف درهم فاذا قال هذا جازت الوصية بذلك وكان هذا بمنزلة
 رجل قال قد اوصيت بثلاثي الى فلان بعينه يضعه حيث احب فاذا قالت الجارية يعرفني
 من هذا الرجل كانت الوصية لذلك الرجل بعينه وجازت له . قلت فان اراد ان
 تكون الوصية للجارية فقال يبعوها من ارادت او من احب او حيث احبت وادفعوا اليها
 بعد بيعها من ثمنها الف درهم وصية لها قال فماذا جائز فاذا ابيت ان تباع من انسان باهرها
 منه ودفعوها ودفعوا اليها من ثمنها الف درهم وكانت هذه الاثني وصية للشترى لانها كما
 حبت ان تباع من انسان وحبت الاثني وصية لذلك الانسان . قلت رجل له مملوك
 فسأله المملوك ان يديره فلم يأمن المولي ان يديره فيفسد عليه فيريد بيعه بعد ذلك
 فلا يمكنه فآراه حيلة يعتق بها بعد موته ويكون له بيعه متى ما اراد ذلك ما دام حياً قال
 الحيلة في ذلك ان يقول المولي للبعد ان مت في ملكي فانت حر بعد مرتي فاذا قال له ذلك
 تم له الامر على ما اراد فان اراد بيعه مادام حياً كان له ذلك فان مات وهو في ملكه عتق

قلت وكذلك ان قال الرجل لبعده ان مت في مرضي او سفري هذا فانت حر بعد موتي قال نعم هو مثل قوله ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتي الا ان هذا ان ابرئ من مرضه ذلك او رجع من سفره بطل هذا القول ولم يعتق العبد بوث السيد بعد ذلك مال وكذلك ان قال ان مت ما بيني وبين عشر - ثنين فهو مثل هذا وله ان يبيعه في هذا كذا، ما دام حيا قال وكذلك ان قال انت حر بعد موتي بسنة او يوم او بشهر او باكثر من ذلك فهذه وصية وله ان يرجع فيها وهذا الوجه لا يعتق العبد فيه حتى يعتقه الوصي او الوارث . قلت فجارية قالت لمولاها احب ان تعتقي وزوجني فكره ذلك المولى واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك قال يبيعها ممن يثق به سرا ويهب له وبقيتها الموهوب له والبيع في هذا اجود لانه لا يحتاج الى قبض وبشهادة البيع شهيدا عدولا ثم يعتقها بمحضرة اولئك الشهود ويتزوجها بمحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه اقلني البيع فيها فاذا اقاله رجعت الى ملكه واضمح الكسح وكان له ان يطأها بملك اليمين ولا تعلم الجارية بشئ من هذا فطيب نفس الجارية وهي مملوكة بجائسا . قلت دخل له جارية اراد ان ينفقها في موضع صالح عند رجل يدبرها او ينخذها ام وله ولا يبيعها فان اشترط عليه في عقد البيع فسد البيع فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري اذا اشتريت هذه الجارية فمر مدبرة فاذا فصل ذلك ثم اشترتها صارت مدبرة ولم يقدر على بيعها قلت فهذا جائز في قول اصحابنا وما قول غيرنا فان هذا لا يجوز فهل من حيلة حتى يجوز هذا القول في قول من خالفنا . قال الحيلة في ذلك ان يقر هذا الذي يريد شراء الجارية ان كانت اشترى هذه الجارية من مولاها هذا وانه دبرها بعدما اشترتها وجعلها حرة بعد وفاته فاذا اقر بهذا عند الشهود ثم اشترها بعد هذا والشهود لا يعلمون متى اشترها جاز اقراره على نفسه فيلزمه تدبيرها قلت لما كان المشتري ممن يذهب الى ان هذا القول لا يعمل قبل ان يملكها فلا يجب تدبيرها قال اذا اخذت الجارية بذلك الاقرار واقامت عليه تلك البيعة حكم عليه بالتدبير . قلت فان قل مولاها لا امن ان تعودوا الى قاض يرى بيع المدير فيحكم له يبعها فما الحيلة في ذلك . قال يشهد عليه قبل ان يبيعها منه انه كان تزوج بهذه الجارية من مولاها تزويجا صحيحا وامها ولدت منه ولدا ثم يشتريها بعد ذلك فتصير ام ولد له ولا يقدر على بيعها . قلت ففي هذا غير هذا . قال نعم يتراضى البائع والمشتري برجل ثقة عدل بينهما فيأمره ولي الجارية ببيعها من هذا الرجل بشمن ويزيد في الثمن ويشهد عليه بذلك ثم يقبض المأمور الذي باع الجارية من المشتري الثمن الذي فارقه عليه وتوقف الزيادة عليه فاذهب يبيعها اخذه المولى العدل يباقي الثمن

ويكون الزيادة في الثمن زيادة ثقل عليه . قلت فان خاف العدل ان يشتطفه على هذه الزيادة قال فلا يعلم المولى ما فارقه عليه من الثمن ولكن يقول ابائع هذه الجارية بيع هذه الجارية من هذا الرجل بمائة دينار واقبض منه خمسين ديناراً واقف الباقي عليه فان باع الجارية يوماً نذره بالخمسين الدينار الباقية فيجوز هذا . قلت رجل له جارية لها منه موقع فطلبا منه انسان ان يبيعها منه فكره ان يرده فاراد الحيلة ليمتج بها اخراجها من ملكه . قال الحيلة في ذلك ان لمولى هذه الجارية ان يبيعها ممن يثق به سراً ويشهد على ذلك قوماً من اهل العدالة ثم يظهر انه قد اعتمها ويشهد على عتمها قوماً يكونون حجة له عند الذي يطلب الجارية او يقر عنه ثم انها قد ولدت منه ولداً وقد استبان خلقه وبقر بذلك وليست في ملكه بعد ما يبيعها ممن يثق به ويشهد على ما يفعله من ذلك ثم يشتريها من الذي كان باعها منه سراً فتعود الى ملكه . قلت فان قال ان فعلت هذا ثم اشتريتها يطلبها مني الرجل بعد ما قد اشتريتها فان قلت لها انها حرة عنت بهذا اتقول لانها يوم اقوا، هذا القول هي في ملكي فيحكم القاضي بعتمها وكذلك ان قلت قد ولدت مني فيكون البيع ممن يثق به من النساء اما أم وأما اخت او بنت ويتزوجها ويتركها لدى ملك الذي يبيعها منه ويكرن له ان يطأها بالنكاح وان اقر بشيء من هذا لم يازمه ذلك . قلت ارايت رجل له مملوك فساله ان يزوجه جارية له وامراً حرة واراد المولى ان يجيبه الى ذلك ولم يأمن ان يتغير المملوك عليه بعد اتزويج فلا يمكنه فيه حيلة فاراد حيلة ان هم بان يفرق بينهما كان له ذلك قال يقول ازوجك جاريته فلانه او هذه المرأة الحرة لدى ان امرها في طلاقها بعد تزويجي اياها يدي كلها شئت فاذا زوجها اياها جاز الشرط فحق را به شيء . قلت له ان يفرق بينهما قال وكذلك ان قال له في المرأة قد اذنت لك في تزويجها على ان امرها في طلاقها بعد تزويجك لها يدي كلها شئت فاذا فعل ذلك كان الامر بيد المولى . قلت ارايت عبداً بين رجلين اراد كل واحد منهما ان يدير نصيبه منه ولا يضمن واحد منهما لصاحبه شيئاً في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى . قال الحيلة في ذلك ان توكل رجلين لدير البعد عليهما جميعاً في كلمة واحدة فيقول الوكيل قد دبرتك من فلان وعن فلان او يقول قد جهات نصيب كل واحد من فلان وفلان مديراً عنه فيكون مدراً لهما جميعاً . قلت وكذلك ان اراد كل واحد منهم ان يكتب نصيبه من هذا العبد قال نعم يوكلان بذلك رجلاً يكتب العبد عنهما جميعاً . قلت فان كاتب الوكيل نصيب احدهما اليس قد صار في قول بعض الفقهاء مكاتباً كله للذي كاتب نصيبه ويكون للشريك ان يفض الكتابة قال بلى . قلت فما الحيلة حتى يكون مكاتباً لهما جميعاً ولا يشارك واحد منهما صاحبه فيها له من الكتابة

قال الحيلة في ذلك ان يقول احدهما للوكيل قد وكلتك ان تكاتب نصيبي منه على الف درهم ويتول الاول فلو وكلتك ان تكاتب نصيبي منه على خمسين ديناراً يسمى كل واحد منهما غير الذي بماء صاحبه ثم يبدأ الكاتب فيقول للوكيل قد كاتبت حصّة مولاي مني على الف درهم وكاتبت حصّة مولاي مني على خمسين ديناراً فيقول الوكيل مبيعاً قد كاتبتك على ذلك فيكون مكاتباً لهما جميعاً ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه اذا فعل الوكيل ما وصفت لك . قلت فان اراد احدهما ان يعتق نصيبه من العبد ولا يضمن لشريكه جعلته قال الحيلة في ذلك ان يقول هذا الشريك الذي يريد ان يعتق نصيبه ان الذي باعنا هذا العبد قد كان اعتقه قبل ان باعنا فاذا قال ذلك يعتق نصيبه من العبد ولا يضمن لشريكه ويسمي العبد لشريكه في نصف قيمته . قلت فان كان العبد وقد في ملكهما وقد عرفنا ذلك فما الحيلة في ان يقع المتق عليه ولا يضمن هذا الشريك شيئاً قال فان قال ان شريكى هذا قد اعتق هذا العبد عتق العبد بهذا القول ولا يضمن لشريكه شيئاً فان كان الشريك المشهود عليه بالعتق مصرّاً سعى لهما جميعاً في قيمته بينهما وان كان موثقاً يسمى للموسر المشهود عليه في نصف قيمته . هذا قول ابي يوسف رضي الله تعالى عنه . واما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فانه يسمى لهما جميعاً في قيمته كلها كان المشهود عليه مصرّاً او موثقاً . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو ان قال هذا الشريك لشريكه قد وكلتك ان تعتق نصيبه من قبل الشريك الوكالة واعتق نصيب الذي وكله منه فهو جائز ولا يضمن الموكل لصاحبه شيئاً قلت ووجه آخر فان باع هذا الذي يريد ان يعتق رجلاً مصرّاً حصته من هذا العبد فاعتقه المشتري وهو معسر لم يكن له عليه ضمان . قلت فان لم يرد ان يعتقه واراد ان يشتري نصيبه منه قال يقول ان مت ونصبي من هذا العبد في ملكي فهو حر بعد موتي فيجوز هذا القول ولا يضمن شيئاً فان مات عتق العبد كله من ثلث ماله وكل من عليه في جميع ماله حصّة شريكه من قيمة العبد . قلت ارايت رجلاً له عبد فاراد ان يعتقه والمولى مرهض ولم يامن المولى ان ينكر ورثة تركته فياخذ العبد بالحماية وله مال يبيع العبد من ثلثه فما الحيلة في ذلك قلت فان الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المالك منه بمحض من الشهود فيعتق العبد حين اشترى نفسه ثم يبرأ من ذلك للمولى ذلك منه قلت فلو لم يكن عند العبد مال يدفع المولى اليه مالا في السر فيعتقه نفسه به ويدفعه الى المولى بمحض من اليهود فاذا فعل ذلك عتق ولم يكن عليه سبيل للوارث . قلت فرجل كان اعتق عبداً له في صحته ولم يكن اشهد عليه له على التتق فمضى مرضه اراو ان يعتق العبد من التتق قال هذا اذا لم يكن

يُعلم انه كان اعتقه في صحته فان كان العتق في المرض كان من الثلث ولم يرفع العبد
 اقرار المولى وهو مريض ان كان اعتقه في صحته . قلت فهل في هذا من حيلة حتى يجوز
 اقراره ولا يكون من الثلث قال ان كان المولى قال لرجل يا فلان هذا عبدك فقال الرجل
 ليس هذا العبد لي ولكنه حر فان العبد يعتق ولا - بيل عليه وكذلك ان كانوا جماعة عبيد
 قد كان اعتقهم في صحته ولم يكن اشهد لهم بذلك تخاف ان اقر لهم الرجل بالعتق في مرضه
 ان يعتقوا من ثلثه قال ان اقر لهم الرجل فقال هؤلاء عبيدك يا فلان فقال فلان
 هؤلاء احرار وليس هم عبيدي قال فهم احرار ولا سبيل عليهم . قلت فرجل له عبد
 سعي المذهب فاراد المولى ان يحدث في امره شيئاً بعد موته لا يباع ولا يلحقه عتق ويبقى
 مملوكا قال ان اوصى بخدمته لرجل ما عاش ذلك الرجل ثم من بعد ذلك الرجل يخدم
 فلان رجلاً آخر ما عاش قال فهذا جائز ويكون مملوكاً ابداً ما دام هؤلاء احياء فاذا ماتوا
 وقد خدمهم رجع الى ورثة هؤلاء . قلت فان مات الثاني والاول بالحياة ثم مات الاول
 بعد ذلك هل تصير خدمته لثالث قال الذي هو اوثق في هذا ان يقول قد اوصيت بخدمته
 عبيدي فلان لفلان وفلان وفلان ما عاشوا وكلما مات واحد منهم كانت خدمته لمن يبقى
 منهم حتى يموتوا جميعاً فهو اجد لها . قلت فان قال يخدم عبيدي هذا ابني ثم هو حر بعد
 ثلاثين سنة قال فهو جائز . قلت فان قال العبد لا اقبل وصيته لي في العتق ولكن اريد
 البيع هل له ذلك قال لا ليس له ان يأبى الوصية بالعتق الا ترى ان رجلاً لو اوصى
 بعتق عبده عند موته فقال العبد بعد موت مولاه لا اقبل هذه الوصية كان قوله هذا
 باطلاً ولا يكون له ان يرد الوصية بالعتق . قلت فما تقول ان اعتقه الورثة قبل الثلاثين
 سنة او اعتقه في المسئلة الاولى التي اوصى فيها ان يخدم النفر الثلاثة اليس يجوز عتقهم
 ويضمنون قيمته ويشتري بها عبد مكانه يخدم الموصى له قال بلى . قلت فانما يد حيلة لا
 يصتق بها قال فيوصي بخدمته هؤلاء الثلاثة النفر على ما فرنا ويقول فاذا مات هؤلاء
 يكون وصية لفلان لانسان آخر فلا يجوز عتق الورثة حينئذ والله اعلم . قلت فرجل اعتق عبداً
 له قيمته الف درهم ثم جرد المولى العتق له ما الحيلة له قال الحيلة ان يبدس العبد الى
 مولاه سرّاً من يقول له قل لعبدك هذا اذ الى الف درهم وانت حر فيقول له الرجل خذ
 منه الف درهم فاعلم لك فان هذا غلام يدعي عليك العتق فاذا قال المولى لعبده اد الى
 وانت حر يشهد عليه بذلك ثم يجيء العبد الى رجل يثق به فيستقرض منه الف درهم
 ويشهد له بذلك على نفسه ثم يؤدي الى مولاه منها الالف بحضرة الشهود فيعتق
 العبد ويغيب الفا فلا يظهرها فاذا شهد الشهود على المولى بقبض الالف من العبد عتق

بها ثم يحيى الرجل الذي اقرضه اى اقرض العبد الف درهم الى المولى فيقول له قد استقرض
عبدك منى الف درهم وقد ادى اليك منها الف درهم فاد منها الى فاني احق بها منك لانه
عبد ما ذون له في التجارة فيسكن له القاضى ياخذ هذه الالف درهم من المولى فاذا اخذها
قال له ايضا لى على عبدك الف درهم اخرى وقد اعنته فلى ان اسمك قيمته لانك قد
منعته بالمتق من ان يباع لى في ديني فيضمنه الف درهم اخرى فياخذها منه فيدفعها الى
العبد مرا فيكون العبد قد استوفى قيمته اذ كان المولى قد ظلمه حين اعنته ثم جمده
المتق فان شاء العبد ان يستقرض الف درهم من الرجل فيدفعها الى المولى حتى يعتق بها
ثم يحيى الرجل فياخذها من المولى فيكون احق بها فقد عتق بها وخرجت الالف من يد
المولى . قلت فاذا فعل هذا اليس يرجع المولى عليه بالف مكان هذه الالف فياخذها قال
بلى فن اجل هذا قلت يستقرض العبد فيعمل فيها بما وصفت لك . قلت رجل له عبد
فاراد ان يدره واراد ان لا تجب عليه سعاية لورثته وليس له مال غيره والمولى صحيح
ليس بمرضى ما الوجه في ذلك قال يشهد له بانه قد دره ويكتب له بذلك كتابا
ويكتب له كتابا آخر يقر فيه المولى بان رجلا حرا جائز الامر اودع العبد هذه
الالف درهم وانه اذن له في قبول هذه الوديعة من رجل آخر فقبل الوديعة وقبضها وهي
الف درهم وصارت في يده للرجل الحر الذي اودعه اياها ويقر المولى انه اخذ هذه
الالف درهم من عبده واستهلكها واتفقا فصارت ديناً عليه يجب له بدله اخذها منه لتكون في
يده لذلك الرجل الذي اودعه اياها ويشهد له بذلك فان حدث على المولى حدث عتق المدير
ولم يكن للورثة عليه سبيل في السعاية لان هذا المال دين على المولى لا يجب على العبد ان
يسعى فيه فيكون سعائه ياخذها العبد فتكون في يديه وديعة للرجل الحر فان شاء ان
يقر لرجل يثق به بدين الف درهم يشتري بها ثوبا من الرجل لكنى اخاف ان يستحلف
الرجل ان هذه الالف له واجبة تخاف له لم ياثم ويكتب للرجل كتابا على نفسه بالالف
ويقر في هذا الكتاب انه ومن عنده من هذا الرجل ثوبا بهذه الالف وانه دبر العبد
بعد ذلك فيصير العبد مديرا فاذا حدث حدث الموت بالمولى سعى في قيمته بهذه الالف لصاحب
الاناب ولم يكن للورثة عليه سبيل فيكون الدخول عن يثق به العبد هذا اذا كانت قيمة العبد
الف درهم فان كانت اكثر من الالف درهم كان العمل في ذلك على قدر القيمة والله
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب الشفعة

رجل اراد ان يشتري دارا من رجل تخاف ان يشتريها فيلزمه الشفعة للشفيع قال
فالوجه في هذا ان هو صاحب الدار لهذا الذي يريد شراءها بان الدار له بامر حق واجب

عرفه له ويشهد على ذلك شهودا ثم عيب الذي يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون
وقع بينهما بيع ولا يلزمه شفعة وضمن الدرك في الدار على ما يجوز فيلزمه ذلك وفيها
وجه آخر فيما يريد ان يلزمه من الشفعة . قال احمد بن عمرو . قلت . فان ادعي ان الدار
لا بين صغير له وانها في يدي هذا الرجل ثم صالح الذي في يديه على ان يدفع اليه مائة
دينار ولم يقل انها عن مال ابنه على ان يسلم الذي في يده المال هذه الدار لابن
هذا الرجل قال هذا جائز ولا شفعة فيها ولا يبين على الاب في ذلك . قلت فان قال في
هذا الامر يلزمه من هذه الدار ان يخلع في هذا الباب ما يتخلص منه قال نعم . قلت
وما هو قال يامر الاب بملوكا ان يشتري لابنه من صاحبها بالثمن الذي توافقان
عليه ويكون سرا فاذا باعها مالكمها في السر من هذا المملوك لابن الرجل جاء بالاب بصد
ذلك فادعي ان هذه الدار لابنه ولا يقول اشتراها له اخر فيكون صادقا في دعواه . فان
انكر صاحب الدار ان تكون لابن هذا المدعي ثم صالحه الاب عن ابته بهذا المال
على ان يسلم الدار لابنه فهو جائز ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار . قلت ارايت
الرجل اذا اراد ان يشتري دارا وخاف ان ياخذ منه بالشفعة هل يحل له ان يجتاز في
الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورخص بعضهم فقال انما تجب الشفعة بعد البيع
ولا بأس بذلك قبل ان تجب لانه انما يدفع المائت من نفسه ولا يجب عليه حتى الشفعة
قلت فالحيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري دارا وخاف ان تؤخذ منه بالشفعة ان
ياخذ منها سهما واحدا من مائة سهر منها بثل الثمن الذي يريد ان يشتري به
الدار او يبيع ثمة ثم يشتري بعد ذلك في عقدة ثانية ما بقي من الدار يباقي الثمن فان
اراد الشفيع ان ياخذ بالشفعة كل له السهم الاول ولم يكن له شفعة في الباقي
منها فيقتل عليه ان ياخذ ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري لست آمن ان
ياخذ الشفيع السهم الاول بذلك الثمن بالمضاربة منه لي قال فيحصل ثمن ذلك
السهم التي درهم ثم يدفع اليه بالتي درهم عشرة دنانير ثم يشتري ما بقي من الدار بتسعين
دينارا . قلت فان قال المشتري لا آمن البائع اذا اشترت منه هذا السهم بهذا
الثمن الكثير ان يبيعني ما يبق من الدار يباقي الثمن الذي كنا توافقنا عليه قال فان
خاف هذا فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار بسهم واحد من الف سهم من
هذه الدار مشاعا فيها ثم يشتري منه باقي الدار بالثمن قال فلي هذا لم يكن
للشفيع ان ياخذ منها شيئا بالشفعة قال فان قال البائع لا آمن ان اقر بهذا السهم من
داري فصير شريك في الدار ثم لا تشتري مني باقي الدار . قلت فيدخلان بينهما
رجلا يتقان به منهما جميعا فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري هذا الرجل المقر له

بالمهم باقي الدار فبأمر كل واحد منهما صاحبه وفي هذا الباب وجوه فيها ان يصدق صاحب الدار ببيت من الدار بطريقه علي الذي يريد شراء الدار ثم يشتري منه باقي الدار بعد ذلك بشيء فلا يكون الشئ فيها شفعة لانه قد صار شريكاً في الدار بذلك البيت ومن ذلك اذا اراد ان يشتري الدار بمائة دينار اشتراها بخمسة الاف درهم ثم يعطيه بالخمسة الاف مائة دينار فاذا استخلفه انه قد اتقده بخمسة الاف خلف على ذلك لم يحش . ووجه آخر من هذا الباب بان وهب صاحب الدار هذه الدار يحدوها لهذا الذي اراد شراؤها ثم عرضه الموهوب له في ذلك ما يرضاه فهذا جائز ولا شفعة للشئ في هذه الدار . قلت فاقول ان فعل ذلك هذا ثم قال الشئ للقاضي حلته انه ما احتال بهذا في ابطال شفعتي قال لا يجب عليه ان يحلفه على هذا . قلت وكذلك ان حلته ما دلست ولا ليست قال نعم . قلت وكذلك ان حلته حين اشتراها بخمسة آلاف درهم واعطاه بذلك مائة دينار فاحلفه انك قد اوفيته الثمن خلف على ذلك قال يحلف اذا ولا يحش . قلت وكذلك ان اراد ان يشتريها بعشرة الاف درهم فلم يواجهه البيع حتى اشتراها منه بعشرين الف درهم ودفع اليه العشرين الف درهم دفانير يكون قيمتها عشرة الاف درهم خلف على ذلك اقال لا يحلف . قلت فان قال البائع فليست آمن ان يستحق الدار فيرجع على العشرين الف درهم يتقدم من الثمن تسعة الاف درهم وخمسة درهم ثم يدفع اليه عشرة الاف والخمسة الباقية بالعشرة دفانير او عشرين ديناراً فان استحق رجع المشتري على البائع تسعة الاف والخمسة درهم التي دفعها اليه بالعشرة الدنانير او العشرين ديناراً لانه اذا استحق الدار بطل الصرف ان الذي كان بينهما ولم يرجع المشتري على البائع الا بما دفع اليه فاما الشئ فليس له ان يأخذها الا بالعشرة الاف درهم . قلت فان دفع الشئ اليه الدنانير قوماً بالعشرة الاف وخمسة درهم او عرض من الروض غير الثوب قال هذا ان استحق الدار فيرجع المشتري على البائع بالعشرين الف درهم كلها . قلت فان كره المشتري البدين واحب التخلص من ذلك حتى لا يلزمه بين الشئ قال يشتريه لابن له صغير بعشرين الف درهم ويتقدم تسعة الاف وخمسة ويدفع بتمام العشرة الاف درهم عشرين ديناراً ويكون الشراء بعشرة الاف ويستشهدان على ذلك ويكتب المشتري هذا ما اشتري فلان لابنه فلان بجماله وهو يومئذ صغير في حجره يتولى عليه امره ولا يكون على الاب بين في ذلك . قلت ولم لا يكون عليه بين قال من قبل انه اذا لم انه اشتراها لابنه لم يكن عليه ان يحلف عن ابيه ومن قبل انه قد وقع منه الاقرار في الشراء بعشرين الف درهم ولو اقر هو بعد هذا انه اشتراها لابنه بعشرة الاف درهم لم يصدق على ابيه اذ يطل من ثمن دارة عشرة

الاقدردوم . ووجه آخر من هذا ان امر هذا الرجل امراته فاشتريت هذه الدار او امر
 رجلا مجبوراً لا يعرف فاشتراها وشاهد البيع ثم دفع المشتري الدار الى هذا الرجل
 الذي اراد شراءها وبوكله بحفظها وبشهد على الدفع اليه والتوكيل حتى لا يكون بينه وبين
 الشفيع خصومة في هذه الدار . وكذلك لا يكون بينه وبين انسان ان ادعاها خصومة ثم
 ان راد يشهد له المشتري شهوداً في السرانه انما اشتراها بامره وماله ويوثق له من
 ذلك . ووجه آخر يبطل فيه اليمين عن المشتري . قلت وما هو قال يحيى رجل فيوكل
 الذي يريد شراءها ان يشتريها له ويقول اجزت امرك في شرائها ويشهد على هذا شهوداً
 عدولاً ويقبل منه الوكالة ثم يشتريها به ذلك ويكتب هذا ما اشترى فلان لفلان
 بامره وماله ويزيد في الثمن ما اراد ويشاهدان على الشراء فان طلبها الشفيع بالشفعة
 قال اشتريتها لفلان بكذا وكذا فاما محمد بن الحسن فقال ليس هنا بين المشتري
 وبين الشفيع خصومة في الشفعة وقال ابو يوسف رحمه الله هو خصم ما دامت الدار في
 يده فانما سلمها الى المشتري له كان المشتري له هو خصم في ذلك ما دامت الدار في يده
 فاذا سلمها الى المشتري كان المشتري له هو الخصم في ذلك فمن جعله خصماً للشفيع
 لم يلزمه اليمين على الثمن لانه لما قال اشتريتها لفلان بمشرين الف درهم لم يميز
 قوله بعد ذلك لم قال اشتريتها بشرة الاف فاذا كنت لا اقبل قوله ان قص من
 الثمن لم احلفه على ذلك ولكنه اذن احتاج ان يكون على الوكالة شهود عدول لانه اذا
 علم القاضي انه اشتراها لغيره لم يوجب عليه في ذلك يمينا او انما سمي في الوكالة الثمن
 فزاد فيه فقال اشتريتها لي بمشرين الف درهم وان شاء لم بسم الثمن اذا قال اجزت
 امرك في شراء هذه الدار لي قال ووجه آخر . قلت وما هو قال يوكل البائع الشفيع ببيع
 هذه الدار ويقول له اني اريد ان اغيب فحول بيع هذه الدار فاذا قبل الوكالة اشترائها
 الذي يريد شراءها من الوكيل الشفيع فيبطل شفيعه حين باعها ولا يجوز ان يأخذها
 بالشفعة . قال ووجه آخر ايضاً قال ان باع صاحب هذه الدار من الرجل الذي
 يريد شراءها دلي ان ضمن الشفيع عن البائع الدرك للمشتري لم يكن للشفيع ان يأخذها
 بالشفعة قال وكذلك ان قال البائع ايمك هذه الدار على ان يميز ذلك البيع فلان
 هذا فاشتراها واجاز له شراءها وهذا المميز هو الشفيع فشفعته تبطل ايضاً ولا يكون
 له ان يأخذها . قلت ارايت ان اشتراها هذا المشتري على ان ضمن الشفيع عنه الثمن
 للبائع قال له اشفعة . قلت فان امر المشتري الشفيع ان يشتريها له فان اشتراها
 له قال فلا شفيع ان يأخذها بالشفعة له قال ووجه آخر تبطل به شفعة الشفيع . قلت
 وما هو قال يجزى رجل الى الشفيع ويشتري منه داره التي الى جانب هذه الدار

أما

ويزيده في الثمن ويرغبه فشتريها منه على أن المشتري فيها بالخيار عشرة أيام أو أقل أو أكثر بعد أن يسمي أباناً ويشهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي يريد شراء هذه الدار من صاحبها فإذا تصافداً البيع عليها وتشاهداً عليه جاء الرجل الذي كان اشترى دار الشفع منه بالخيار فناقضه البيع في داره بخباره الذي كان له ترجع دار الشفع إليه بالنافضة ولا يكون له شفعة في الدار الأخرى لأن مشتريها اشتراها وقد زال ملك الشفع عن داره التي كان له أن يأخذها بشفعتها والله سبحانه وتعالى هو الهادي إلى الصواب

باب ما يبطل به الشفعة بعد الشراء

قال أرايت رجلاً اشترى داراً وقد اثنى وقبضها فطلبها الشفع منه بشفعته فقال له المشتري أنت أحببت أن أوليكها بما اشتريتها به فقال له الشفع فولئها تبطل شفعته بهذا القول ويحتاج أن يكون هذا القول بمحضرة شهود يشهدون عليه أن خاف المشتري أن يحلف في ذلك قال وكذلك أن دس إليه المشتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل أن فلاناً قد اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول لك أن البيت أن أوليكها بما اشتريتها به وليتكها . قلت نعم فولئها فانه تبطل بهذا شفعته . قلت فإن اجمع المشتري والبائع على أن هذا البيع فاسد قال لا شفعة للشفيع فيها . قلت وكذلك لو اجمعا أن البيع كان تلجئة ولم يكن بيعاً صحيحاً قال نعم لا شفعة للشفيع في هذه الدار إذا تصادقا على هذا . قلت وكذلك لو اجمعا على أن البيع بالخيار في هذا البيع قال لا شفعة أيضاً للشفيع فيها . قلت فاقول لو دس المشتري إلى الشفع رجلاً فقال له قد كنت أنت اشترت هذه الدار من فلان يعني البائع قبل أن يشتريها فلان تبطل شفعته أيضاً بهذا . قلت وكذلك لو قال أن هذه الدار لك وأبست لفلان هذا البائع فقال نعم هذه الدار دارسي قال فلا شفعة له أيضاً فيها . قلت فإن قال له المشتري قد اشترت هذه الدار بمائة دينار وتقدمت الثمن فإن أحببت جعلتها لك بمائتين ديناراً فقال نعم أو قال قد أحببت ذلك قال فلا شفعة له أيضاً فيها وقد بطلت شفعته بهذا القول قال وكذلك لو قال قد اشتريتها بمائة دينار فإن أحببت أن أحطك من ثمنها عشرة دنانير قال تبطل شفعته فإن قال أن أحببت أن أحطك من ثمنها قال نعم أو قلت حط لي من ثمنها عشرة دنانير قال تبطل شفعته بهذا ولا يكون له شفعة . قلت ولم يبطل في هذه الأشياء قال لأن الشفعة إنما تجب للشفيع أن يأخذها بالثمن الذي وجب به البيع فإذا خرج من هذا المعنى صار ذلك بمنزلة المساومة في البيع والمساومة والبيع يبطلان الشفعة . قلت وكذلك أن قال المشتري للشفيع قد اشترت هذه الدار بمائة

ديتار فسلم لي نصفها وادفع اليك نصفها قال نعم اوقال قد فعلت قال فهذا تسليم منه
للشفعة . قلت فان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار واثنت راغب فيها
وحريص على اخذها قال ويجزي فيها عشرة دنانير حتى اسلمها اليك بذلك فقال قد فعلت
قال فهذا تسليم منه للشفعة . قلت وكذلك لو قال ذلك لانسان عن المشتري فقال
الشفيع قد فعلت وحضر ذلك شهود فقال قد فعلت فهذا تسليم منه للشفعة . ووجه آخر
ان جاء انسان الى الشفيع فاشترى منه داره التي هو بها شفيع وروغبه في الثمن وزاده
فاشترى داره على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فباعه الشفيع على هذا الخيار ثم ان
المشتري من الشفيع قال لو ان الشفيع ابطل البيع الذي كان بينه وبين الشفيع فيها
قال فبطل شفيعه لانه قد اخرج داره من ملكه ولا يجوز له ان يطلب شفعة بدار قد
كان باعها واخرجها من ملكه بعد قوله فيما بين من الدار باب منه ايضا الذي قد ذكرت
في باب من ابواب الشفعة ان بعض الفقهاء قد رخص في الحيلة في الشفعة قبل ان يقع
البيع قال بلى وهذا بمنزلة رجل كانت عنده مائة درهم فلما كان قبل الحول يوم تصدق
منها على مسكين بدرام فحال الحول وقد نقصت الدرهم عن المائتي درهم فلم يجب عليه
الزكاة قال وكذلك رجل له الف دينار فلما كان قبل الحول يوم وهبها لابن صغيره
قال قد صارت في ملك الابن ولا يجب على الاب زكاة . قال وكذلك رجل له مال
عظيم وله اولاد صفار فقرقه فيهم فوهب لكل واحد منهم شيئاً من المال معلوماً مفرقا
وعزله قال يخرج من ملكه ويصير في ملك اولاده ولا يجب على احد منهم زكاة . قلت
فهل على هذا اثم فيما فعل قال لا اثم عليه في هذا ان شاء الله تعالى . قلت ارايت
رجلا اراد ان يشتري دارا فلم يامن ان ياخذها الشفيع قال فالوجه في ذلك ان يؤاجر
هذا الرجل الذي يريد المشتري مملوكا له (٣) او ثوبا من هذه الدار سنة او شهرا بهذه
الدار ويقبضها فلا يكون فيها شفعيا . قلت فان قال صاحبها داري تساوي مائة دينار
واجرة هذا المملوك انما هي مقدار عشرين دينارا او اسلم داري بخدمة هذا العبد شهرا
ويقبضها منه ويهب له او يقول لالبي (٣) هذا التوب سنة قال لو اجر العبد شهرا
ويقبضها منه ويهب له الديتار فلا يكون يلزمه شفعة قال هذا جائز علي ما قلت ولكن
على الذي ياخذ الدار في هذا القبض ما فيه . قلت وما هو قال ارايت ان استعنت الدار
من يده هل يرجع الا باجر مثل المملوك لتلك المدة قال انه لا يرجع بذلك . قلت فما
الثقة لها جميعا قال ان اجره العبد شهرا يسهم واحد من الف سهم منها فاذا مضى يوم
او يومان اشترى منه باقي الدار وهو تسعة وتسعون سهما بالمائة دينار فلا يلزمه
شفعة . قلت فان كانت الشفعة قيسة تساوي عشرة آلاف دينار قال هذا جائز مستقيم

في الضيقة وفي الدار اذا فعل هذا لم يلزمه شفعة . قلت فان كانت ضيقة فوجدها
سهام شائعة فاراد رجل ان يشتري السهام الباقية التي للشريك فلا يكون لصاحب السهام
الاخر شفعة في ذلك . قلت ذن ادعاهما لابنه كما قلنا في الابواب المتفرقة ووجد صاحب
السهام دعوى الاب لذلك وصالحه الاب عن ابنه على خمسمائة الف دينار والصحيح انه
خمس آلاف دينار على ان يسلم هذه السهام لابنه قال فهذا جائز ولا شفعة للشفيع في
ذلك . قلت فهل في الدار حيلة ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فقد قلت ان
استأجرت مملوكا الذي يريد شراءها منه بهذه الدار لم يكن فيها شفعة فان قال
الذي يأخذ الدار فان استحققت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع الا
باجر مثل العبد وقد دفعت الى صاحبها مائة دينار قال الوجه في ذلك ان يقر
صاحب الدار انه كان استأجر من هذا الرجل دارا له يفقد في موضع كذا عدة سنين
ويجدها بهذه الدار وان الدار التي استأجرها من هذا الرجل صارت في يده هذه
السنين فوجب هذه الدار لفلان اجرة هذه السنين فان اجرة تلك الدار التي استأجرها
لهذه المدة وهي مائة دينار ان استحققت الدار التي هي الاجرة رجع على صاحبها باجرة
مثل هذه الدار التي كان استأجرها وذلك مائة دينار . والله تعالى يوفقنا للصواب

باب النكاح

قلت ارايت رجلا اراد ان يتزوج امرأة تخافت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد
فارادت التوثق منه بذي يمن قال الحيلة في ذلك ان تزوجه نفسها على مهر مسعى على ان لا
يخرجها من هذا البلد فان اخرجها من هذا البلد فلها تمام مهر نسايتها ويقر الزوج ان
مهر نسايتها كذا وكذا شيء . اكثر مما سمي لها مما يتقرب على الزوج ويشهد على نفسه
بذلك فان هو عزم على اخراجها من ذلك البلد اخذت بتمام مهر نسايتها على ما اقربه .
قلت وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او يسرى ففعلت هذا فقال نعم هذا وذلك سواء
ان اشترطت ذلك ثمة ما اشترطته عليه من المهر . قلت فان زوجه نفسها ولم تشترط
ذلك عليه ثم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد بذلك اضرارها هل في ذلك
جيلة قال نعم . قلت وما هي قال تقر بعض أهلها بمن تثق به اما ولدها واما اخرها
او غيره بمن تثق به بال تشهد به عليها فان اراد ان يخرجها اخذها ذلك الرجل التي
اقرت له بالمال بذلك المال ومنعها من الخروج . قلت فان خاف الذي تشهد بالمال له
ان يستخلفه على ذلك ويقول له احلف ان لك عليها هذا المال ولم يأمن ان يزوجه الزوج
الى قاض يرى استخلافه على ذلك قال يبيحها بذلك المال ثوبا او عرضا من العروض فان
حلف لم يكن عليه شيء . قلت فوجله اراد ان يزوجه ابنته من عبده وخاف ان ينسخ

النكاح بموته فما الحيلة في ذلك قال يكاتب العبد على مال فان مات لم ينسخ النكاح بموته . قلت
فهل في هذا غير هذا قال نعم ان باعه ممن يثق به ثم مات المولى لم ينسخ النكاح بموته فان
كره بيعه فديره فانه يعتق بموته ولا ينسخ النكاح . قلت ارايت رجلا حلف ان لا يتزوج
امراة بالكوفة قال يخرج الزوج والمولى من الكوفة فيعقدان النكاح بامرها خارج الكوفة
ولا يبحث في يمينه . قلت وكذلك ان وكلت رجلاً ان يزوجه ووكّل الزوج رجلاً ان
يزوجه ايما غرّج الوكيلان جميعاً فعقد النكاح خارج الكوفة قال لا يبحث . قلت
ارايت رجلاً قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم اراد ان يتزوجها ما الحيلة في ذلك قال
يتزوجها ويقع عليها تطليقة ويلزمه نصف الصداق ثم يتزوجها ثانية على النصف الذي
بطل عنه بتصوير امرائه ويعود الصداق عليه على ما كان . قلت ارايت رجلاً له جارية
فاراد ان يكاتبها وان يطاها في الكتابة أئجل له ذلك قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك
حتى يكون له ان يطاها قال يهبها لابن له صغير ثم يتزوجها وهي على ملك ابنه ثم يكاتبها
لابنه بعد التزوج فتكون امرائه وهي مكاتبه لابنه وله ان يطاها بالنكاح . قلت فان
فعل هذا ثم ولدت الجارية منه ما حال ولدها قال هم اخوات لان مولاهما اخوهم فيستقون
لغيرتهم منه . قلت فان عجزت بعد ذلك عن المكاتبه فهل تكون أم ولد له قال لا وهي
على ملك ابنه الصغير يبيعها ويها على ذلك النكاح على ما كانا عليه . قلت ارايت رجلاً
خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ان تزوجه نفسها وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها
فجعلت امرها في تزويجها اليه هل يجوز ذلك في هذا النكاح قال اما في قول اكثر اصحابنا
فان تزوجه الرجل واشهد على ذلك وكان كفواً لها فالتكاح جائز حلال . قلت فان كره
الزوج ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها اليه في تزويجها وفارقها على المهر
وقال الزوج للشهود اني خطبت امرأة على نفسها وقد جعلت امرها الي في ان اتزوجها
وأشهدكم اني تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا وكذا فينقصد النكاح
بينهما اذا كان كفواً لها . قلت فرجل له امرأة ولها ابنة تخلف بالطلاق فبانت منه
فاراد ان يحدث لها نكاحاً من غير ان يعلم أهلها به ولم يجب ان يعلم الشهود انها امراته
التي كانت عنده . قال يقول لها ان تجعل امرها اليه في ان يتزوجها فاذا فعلت ذلك وقبل
ما جعلت اليه تخرج الى الشهود فاشهدهم على ما وصفت لك . قلت فرجل كانت له امرأة
فبانت منه يمين فاراد ان يحدث نكاحاً من غير ان يعلمها انها قد بانت منه لانه لا يأمنها
ان علمت انها قد بانت ان لا تزوجه نفسها هل في هذا حيلة قال نعم يقول لها اني قد
حلقت يمين وقد سالت الفقهاء فقالوا جدد لامراتك نكاحاً فان كان قد وقع عليها هذا

الطلاق الذي نزمه فالتكاح يجعلها لك وان كان الطلاق لم يقع عليها لم يضره هذا
التكاح فاذا اجابته قال اجعلني الامر الي في تزويجك ثم يشهد الشهود على عقد النكاح
فتصير زوجته ولم تعلم باليتيمة . قلت فان خاف ان قال لها هذا لا تحببه الى تجديد
التكاح . قال يظهر انه يريد سفرًا ويقول لها ان لي ورنه لا آمنهم عليك ولعلمهم لا
يتصفونك وأريد ان اجعل دارني هذه او ضيعتي لك وأريد ان اشهد لك بما لي فان
حدث في - لث الموت كان ذلك لك دون الورثة وقد قيل لي ان اوثق الاشياء ان
اجعل لك صداقًا فأريد ان اشهد لك على ذلك فاجعلني امرك الي في ان اجدد لك
نكاحًا بهذا الصداق فاذا جعلت الامر اليه أشهد على عقد نكاحها على الدار او على
الضيعة او على المال الذي قد فارقتها عليه . قلت فان تمارض واقام في منزله فقال لها اريد
ان اجعل لك هذا الشيء وأنا مريض وليس يجوز اقرارني لك بذلك اذا كنت مريضة الا
ان اجعله مهرًا لك وكذا احدى الفقهاء فأريد ان اوثق لك من هذا الشيء على هذا
الطريق فاجعلني امرك الي في ان اجدد لك نكاحًا او أمري ولك فلا تأن ان يحضرها
حتى يجدد هذا النكاح فاذا فعلت ذلك جاز النكاح . قلت فهل يسمع ان لم يعلم انها قد
بانت منه قال نعم انما يريد بانكاح جوازه وتجديده فاذا جددت النكاح فقد تم الذي
يريد فيما بينه وبينها . ألا ترى انه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة جدمهن جد
وهن لمن جد النكاح والطلاق والعناق فاذا كان المزل في النكاح لازماً فالقصد فيه أئتم
وأصح لان هذا انما قصد الى تجديد النكاح . قلت ان الرجل انما قصد الى النكاح والمرأة
لم تقصد له قلنا ليس الامر على ما قلت بل قد قصدت الى تجديد النكاح ليتم لها المهر الذي
قد جمعه لها ألا ترى ان رجلاً لو قال لامرأة زوجيني نفسك على مائة درهم وهو يظهر لها
الذي قد جمعه لها ان ذلك مزاح منه فقالت قد زوجتك نفسك على هذا وقبل النكاح
وحضرم الشهود فشهدوا على ذلك انها قد صارت امراته والعقد النكاح بينهما ووطؤها له
حلال وفرجها حرام على غيره . قلت رجل له جارية يطؤها تناف ان تأتي بولد فتصير
أم ولد له ما الحيلة في ذلك قال يبيعها من ابن له صغير او ممن يثق به ثم يزوجهما
فيكون اولاده منها احرارا ان كان باعها من ابن له صغير او من ذي رحم محرم يستقون
بقربائهم من المالك لها واما هي فانها تكون على ملك الذي باعها منه ان يبيعها ويخرجها
من ملكه . وقد اصحابنا النكاح بكون فاسداً في وجوه . قلت فمنها ان رجلاً لو تزوج
امرأة بغير شهود فان هذا النكاح فاسد . ومنها ان رجلاً لو تزوج امرأة في عدة من زوج
قد طلقها او مات عنها فهذا نكاح فاسد . ومنها ان رجلاً لو تزوج امرأة متعة فقال
اتزوجك على مائة درهم او قال على عشرة دراهم خمسة ايام او ستة ايام او قال شهراً اتزوج

منك ان هذا النكاح فاسد . ومن ذلك ان رجلا لو تزوج امرأة ولها زوج وهو لا يعلم فالنكاح فاسد والمأثم عنه موضوع في ذلك اذ كان لا يعلم . ومنها لو غاب عن امرأته ففعل معها فاعتدت ثم تزوجت كان ذلك نكاحا فاسدا والمأثم عنها ساقط في ذلك . ومن ذلك ان رجلا لو تزوج امرأة قد كان أبوه او ابنه وطشها بشكاح او غيره ولم يعلم هو بذلك فان النكاح باطل . وكذلك لو ان رجلا تزوج اخته من الرضاة وهو لا يعلم فان النكاح باطل وهذا يكثر تعداده وكذلك لو تزوج ذات رحم محرمة فالنكاح فاسد . قلت ارايت رجلا حلف بطلاق امرأته ثلاثا ليتزوجن اليوم أخته من الرضاة او امرأة ذات رحم محرم منه فتزوج المرأة التي حلف ان يتزوجها قال نكاحها فاسد ويبر في يمينه ولا تطلق امرأته من قبل انه انما حلف على نكاح قد علم انه لا يجوز فاذا عقده بينها وبينه على معرفة منه بذلك بر في يمينه ولم تطلق امرأته . قلت وكذلك لو حلف ان يتزوج فلانة لامرأة لها زوج قد دخل بها قال ان تزوج بها في يومه ذلك بر في يمينه . قلت فان كان الزوج لم يدخل بها قال فهذا على النكاح الصحيح من قبل انه قد يجوز ان يطلقها زوجها من ذلك اليوم فلا يكون عليها عدة منه فيزوجها نكاحا صحيحا فان تزوجها من غير ان يطلقها زوجها في ذلك اليوم حنث في يمينه ولم يبر

باب الخلع

قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة أيجوز ذلك . قال ان خلعها من ماله بشيء جاز ذلك . قلت فان اراد ان يخلعها على صداقتها ويضمن ذلك قال الحيلة في ذلك ان يخلعها على صداقتها ويضمن للزوج ما ادركه من الدرك في ذلك من قبل ابنته فاذا خلعها على هذا الحال جاز الخلع . قلت وكذلك اذا اراد ان يخلع ابنة له كبيرة بخير اذنها خلعها على صداقتها ويضمن الدرك قال يقع الخلع وتطلق من زوجها . فان قالت لا ارضى بهذا الخلع كان لها ان ترجع على الزوج بصداقتها ويرجع الزوج بذلك على الاب لانه قد ضمن الدرك في ذلك . قلت وكذلك ان خلعها رجل اجنبي قال اذا ضمن الدرك في ذلك كانت بهذه المنة . (٣) قلت رجل له أم ثم وهب وارثها وله عسبة وله اموال وعقارات يخاف ان حدث به حدث الموت ان تشارك أمه في ذلك فاراد حيلة ان يصير ذلك لأمه قال يبيع جميع عقاره في صحته وحياته من أمه ويقبض منها الثمن ثم يهبها لها ويكون البيع على انه باختيار في ذلك عشرين سنة او أكثر من ذلك فان مات جاز البيع عليه بطل خياره وكان ذلك لأمه وان حدث بالأم حدث رجع ذلك اليه . قلت ارايت ان كان للام ورثة يرثونها مع ابنها هذا فاراد الابن ان حدث به حدث الموت ان يصير (٣) لا يناسب باب الخلع

ماله لامة وارادت الام ان حدث بها حدث الموت ان يكون مالها لابنها خاصة . ما الحيلة في ذلك قال يبيعهما الابن جميع ما يملك ثمن قليل في صحته ويقبض منها الثمن على انه باختيار في البيع ثلاثين سنة او اكثر من ذلك ثم يتصدق بالثمن عليها وتبيعه الام في جميع ما يملك على انها باختيار على مثال ما صنع الابن فان ماتت الام وجب للابن ما كان لها وبطل خيارها في ذلك بوثها وينقض الابن البيع فيما كان باعه منها باختيار الذي له في البيع ويصير ذلك للابن وان مات الابن صار للام جميع ما كان باعه منها وبطل الام البيع الذي كانت ابتاعته بخيارها الذي كان لها اي فيصير جميع ما كان لها لابنها وجميع ما كانت ابتاعته من ابنها لها . قلت ارايت داراً بين رجل وأخته فارادت الاخت ان تحصل نصيبها من الدار لاختها ولم يأمن الموت قبلها فيصير ذلك لولده فارادت ان حدث به حدث ان يكون ذلك لها قال تبيعه نصيبها من الدار وهو الثلث ثمن معلوم ويقبض منه الثمن ثم تبني له ويقبض منها ثم يوصي لها بثلث الدار فان مات قبلها رجع الثلث اليها بالوصية وان ماتت هي بطلت الوصية لها وكان ذلك على ملك الاخ والله تعالى اعلم .

باب الحجر

رجل له عقارات وضباع واموال وعبيد فاراد القاضي ان يحجر عليه فدا به ليحجر عليه ويشهد على حجره عليه فقال الرجل بمحضرة القاضي امراته طالق وبما ليك احرار وجميع ما يملكك صدقة على المساكين وعليه المشي الى بيت الله الحرام ثلاثين حجة ان حجرت علي قال فلا ينبغي للقاضي ان يحجر عليه من قبل انه انما يحجر عليه صون ماله فاذا كان يطلب ماله ويطلق امراته ويعتق رقيقه ويلزمه ثلاثون حجة بالحجر عليه فلا ينبغي للقاضي ان يلزمه ذلك ولا يحجر عليه . (٣) قلت في رجل له ضيعة او دار او غير ذلك فادعي ذلك رجل والمدعي ظالم له وهو يكره اليقين فاراد الحيلة ان يزول عنه اليقين لانه يكره ان يحلف على حق او باطل قال الحيلة في ذلك ان يحضر ابنه له صغيرا معه اذا قدمه المدعي الى القاضي فاذا قال المدعي لي في يد هذا ضيعة كذا ودار كذا والشئ الذي يدعيه فاذا ساله القاضي عن ذلك قال للقاضي هذا الشئ لاني فبزول عنه اليقين لانه قد اقر بملك الشئ لتبره فهو لو اقر بهذا الاقرار للمدعي ذلك الشئ لم يقبل قوله ولم يلزمه باقراره شئ فان لم يكن له ابن صغير فاحضر انسانا فقال بمحضرة القاضي هذا الشئ لهذا صار الخصم في ذلك الذي احضره ولم يلزمه يمين فان خاف ان يقول المدعي ان هذا انما اقر بهذا الشئ لهذا الذي حضره فراراً من اليقين فاحلف بالله ما لي عليه قيمة هذا الشئ وهو كذا وكذا قال ان كان الشئ الذي يدعيه ضيعة او عقارا لم يكن عليه يمين في قول ابي حنيفة وابي (٣) يناسب الدعوى في اليقين

يوسف رحمنا الله تعالى وان كان عرضاً من العروض غير ذلك سلمه القاضي واما في قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فان اليمين يلزمه في العقار وفي غيره . قلت فما تقول ان كان الشيء الذي بدعيه غلاماً او جارية او عرضاً من العروض غير العقارات فعرضه على هذا المدعي ليبع منه فساومه به ولم يقع بينهما فيه البيع اليس يطل دعواه قلت بلى يطل دعواه ولا يلزمه في ذلك يمين . قلت فان خاف ان يعرف المدعي ذاك الشيء فلا يساومه به قال ان دسه اليه مع غيره حتى عرضه عليه وساومه به بعلمت دعواه . قلت وكذلك لو غيره عن حاله التي هو عليها بان كان ذلك ثوباً له فصبغه حتى اشكل امره على المدعي ثم عرضه عليه وساومه قال يطل دعواه . قال ووجه آخر ان باعه الذي هو عليه من بعض من يثق به واشهد عليه بذلك شهوداً في السر والذي هو في يده وهبه بعد ذلك للمدعي فقال قد وهبت لك هذا الشيء وقبل المدعي الهبة قلت فاذا قبل المدعي الهبة فقد ابطال دعواه ونجى الذي اشتراه من الذي كان في يده فيقيم البيعة على الشراء فياخذ منه ويكون احق به من الموهوب له ويطل دعوى المدعي ولا يكون على الذي كان ذلك في يده يمين في ذلك

باب *

وجل له مال من وقف اوقف عليه وعلى غيره يلزمه دين فاراد ان يوكل غريمه بقبض ما يصير في غلة كل سنة من غلة هذا الوقف قصاصاً من دينه فقال الغريم لست آمن ان تخرجني من الوكالة فاربد ان تكلني وكالة لا تقدر على اخراجي منها حتى استوفي مالي عليك قال ان اقر هذا الرجل الذي عليه الدين ان الرجل الذي وقف عليه هذا الوقف وجعل له من غلته في كل سنة كذا وكذا ما عاش اشترط في اصل هذا الوقف ان يتفق على نفسه وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف ما دام حياً يقضي بذلك مؤنته التي عليه والتي تلزمه وان يبدأ بذلك في حياته وبعد وفاته ثم تصير غلة هذا الوقف بعد ذلك لمن وقفه عليهم وانه واجب لفلان ابن فلان ويسمي غريمه هذا على فلان الموقف لهذه الصدقة من الدين كذا وكذا درهماً ديناً صحيحاً وانه ضمن جميع المال المسمى في هذا الكتاب عن فلان لفلان ضماناً صحيحاً جائزاً تاماً وان فلاناً جعل ولاية هذه الضيقة الموصوف امرها في هذا الكتاب الى فلان ابن فلان يعني هذا الغريم بقبض في حياته وبعد وفاته وجعل هذه في يده بقبض عليها فيبيع ذلك حتى يستوفي منه جميع دينه المسمى في هذا الكتاب الى فلان ابن فلان يعني الغريم في حياته وبعد وفاته وجعله وصيه في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب حتى يستوفي ماله المسمى في هذا الكتاب فاذا استوفي ماله لا يد له في هذه الصدقة ولا ولاية عليها ولا يد له فيها وهو خارج عن ولايتها وعن القيام بامرها وان فلاناً قبض هذه الضيقة من فلان الموقف لما وصارت في يده على ما سمينا في

هذا الكتاب وليس له ان يتعرض على فلان ابن فلان في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب ولا شيء منها ولا من ولايتها حتى يستوفي فلان دينه المسمى في هذا الكتاب وان قاضيا من قضاة المسلمين قضى لفلان بولاية هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب واقرها في يديه على ما سمى ووصف في هذا الكتاب وحكم بذلك كله وانفذ على الشرط الموصوف في هذا الكتاب ويكتب في الكتاب انه قد وكل فلانا ايضا بقبض جميع ما يصيبه فيها من غلة هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب فافاه في ذلك مقامه حتى يستوفي جميع المال الذي ضمنه له عن فلان وقبل فلان من فلان جميع ذلك كله على ما سمى ووصف في هذا الكتاب . قلت فاذا اقر بهذا لم يكن له اخراجه لانه قد اقر ان قاضيا قضى بذلك قال نعم . قلت رجل له على رجل مال وللذي عليه المال عقار فاراد ان يجعل عقاره في يدي غريمه بهذا يستأجره ويقبض غلته من دينه حتى يستوفي ذلك فقال لا آمن ان يجعلها في يدي ويوكلني بذلك ثم يخرجها من يدي ولكن اريد ان تجعل ذلك في يدي ولا يمكنك اخراجه من يدي حتى استوفي ديني فالك يرهنه ذلك ويدفعه اليه ليكون في يديه فالت الرهن لا يستغل وانما يلقى بابه ويتركه وان كان ضيعة لم تزرع ويبعها منه على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ثم ينقض البيع بخياره الذي له فيبقى ذلك في يديه قال فان كان العقار كثير القيمة ودينه قليلا قال فيبيعه منه بمقدار دينه وينقض البيع منه ويدفع الباقي فيكون في يديه مع ما ينقض البيع وما ينقض البيع فيه فانه لا يمكنه اخراجه من يديه حتى يوفيه دينه قال او يكتب كتاب اقرار منه ما جميعا ان لفلان المسمى في هذا الكتاب على فلان كذا وكذا وان رجلا قد صرفاه بعينه واسمه ونسبه ضمن لفلان المسمى في هذا الكتاب عن فلان المسمى في هذا الكتاب جميع هذا المال المسمى في هذا الكتاب وان ذلك الرجل الذي ضمن لفلان المسمى في هذا الكتاب هذا المال وجميع العقار ويحده الى فلان المسمى في هذا الكتاب امره بعارته واستغلاله وبيع غلته وقبض اثمان ذلك من الدين الذي له عن فلان ابن فلان فاذا استوفي فلان هذا الدين دفع هذا العقار الى فلان المسمى في هذا الكتاب وسلمه اليه واخرج يد نفسه منه ولان نلانا وكيل ذلك الرجل في هذا العقار وفي قبضه من فلان جائز في هذا العقار ويكتب مع هذا الكتاب مواصفة بما يشفقان عليه ويعدلان ذلك على يدي من يشقان به فان قال صاحب هذا العقار لست آمن على هذا العقار ان يلقى عقاره هذا في يديه ويبقى فلا يمكنني تحليصه قال فيكتب صاحب العقار على الغريم كتاب اقرار من الغريم ان هذا العقار لفلان هذا وفي ملكه لاحق له فيه على ما يكتب الاقرارات ويعدلان ذلك مع الكتاب الاول على يدي العدل فاذا استوفي الغريم دينه فان سلم العقار الى صاحبه والا

دفع العدل هذا الكتاب الذي فيه اقرار الغريم الي صاحب العقار ويطالبه به ويكون في هذا الكتاب واو العقار صار في يدي فلان فلان هذا الغريم بخير حتى صار له في رقبته وان تسليم ذلك واجب على فلان فلان حتى يسلم ذلك اليه ويقبضه اياه ويدفعه اليه وانه ضمن ذلك فلان فلاناً صحيحاً جائزاً باسرحى وجب به ضمان ذلك فلان عليه ولزمه ويؤكد على ما يؤكد الاقرارات

باب

المرأة تكون عند الرجل ويكثر ايمانه عليها بالطلاق وتعلم المرأة انه قد حث ووقع عليها الطلاق الثلاث ويحصد الطلاق ويحلف لعل لما حيلة في التخلص منه قال اذا كان الامر علي ما وصنت انكرته وقالت ما هو زوجي وتحلف ذلي ذاك ولا تقول كان زوجي وطلقتني فانها اذا قالت قد طلقني وكنت زوجي الزها القاضي النكاح وقال لما احضري شهوداً لك علي ما تدعين من الطلاق . قلت فما تقول ان انكرت ان يكون زوجها ولما منه ولد قدسها الى القاضي فقال له احلفها ما هي امراتي ولا هذا الولد ولدي منها قال انما حلفها له انها ليست امراته فهي يارة في بينهما جورة اذا كان الامر علي ما تحلف عليه . قلت فما تقول في الحيلة في الحلف على الولد قال اذا كان يريد الضرر والقبور فتحلف ولما عارضه في اليمين . قلت وكيف تعارضه قال اذا قال لما القاضي قولي والله ما هذا الولد ولده منها فلنقل هي والله الذي لا اله الا هو وتدغم الواو فلا تقسم ذلك القاضي ويكون منه خلاصها . قلت ليس قول اصحابنا اذا كان مبي في يدي رجل وامرأة والرجل يقول هذا ابني من هذه المرأة او من امرأة اخرى والمرأة تقول هو ابني منه او من غيره انك تجعله ابنها بكونه في ايديها قال بلى : قلت فان جعلته ابنها ويدعي نكاحها هل تجعلها امراته قال لا اجعلها امراته لانها تنكر ان يكون ابنه منها وانما اجعلها امراته اذا قالت هو ابني منه وفي هذا الوجه انما يجعله ابنها بكونه في ايديها

باب

قلت ما تقول في الصبية التي لم تدرك فيزوجها اياه اخوها او عمها هل لها الخيار قال لها الخيار في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى . قلت فما الحيلة له حتى يبطل خيارها قال انما لها الخيار في المجلس الذي تدرك فيه فان لم تجز فسخ النكاح فتقوم من مجلسها ذلك بطل خيارها فان كان الزوج راغباً فيها فالوجه في ذلك ان يدس اليها امرأة تكون عندها ساعة تدرك فتشغلها في وقت ادراكها عن فسخ النكاح وتأخذ بها في كلام غير امر الخيار حتى يبطل خيارها . قلت ارايت ان قالت لها المرأة في المجلس الذي ادركت فيه لا تختاري حتى ادعوك رجالا تشهد بنهم على فسخ النكاح فقالت نعم فقالت لما قومي والبسي ثيابك واجلسي في بيت آخر فاقامتها من ذلك الموضع الذي كانت فيه الى موضع آخر

فلما دخل الشهود عليها قالت لم المرأة انها كانت في ذلك البيت ثم تحولت الى ههنا لتشهدكم على فسخ النكاح فسالوا الجارية عن ذلك فافرت به واشهدتهم انها قد فسخت النكاح : قال قد ابطلت خيارها . قلت ارايت رجلا جعل امر امراته يدها او خيارها شاف ان تختار نفسها وقال لها اذا جاء غذا فامرك بيدك تخاف ان تختار نفسها في ذلك الوقت وبندم على ما كن منه قال يدس اليها جارية له او امرأة هي من اهله او غيرهم فنقاولها وتخاصمها في ذلك الوقت فاذا اجابتها وخاسمتها وتشاغلت بخصومتها بطل ما جعل اليها . قلت وكذلك ان دس اليها جارية لها فقالت اعيدي ثوب كذا او حلية كذا فقالت نعم قال اذا تشاغت بضرب من الضروب عن ان تختار نفسها فقد بطل ما جعل اليها وكذلك ان شاغتها جاريته وجاوبتها فتشاغلت بجنه ومتها بطل ما جعل اليها من ذلك . قلت رجل طلق زوجته ثلاثا فاراد الزوج الرجوع اليها وهي تكره ان تزوج رجلا فلا تأمن ان يصير معها ولا يفارقها او تشبه نفسها انها قد استقلت ما الحيلة في ذلك قال ان كان لها مال وهبت لبعض من تثق به ثمن مملوك فيشتري الموهوب له بمالها صغيرا مواحقا مثله يجامع النساء ثم تزوجه منها بشاهدين فيدخل بها الغلام فيطأها ثم يهب المشتري هذا المملوك للمرأة ويتقبضه فيبطل النكاح اذا ملكته فاذا اعتدت رجعت الى زوجها الاول بنكاح جديد ثم تبع هذا المملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك حتى يشتري امرها

باب الشفعة

رجل معه دار فاراد ان يبيعها لشخص ويخلصها من الشفعة فيتفق مع الذي يريد شراءها بان الدار له بامر حق واجب عرفه له ويشهد على ذلك شهودا ثم يهب الذي يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون وقع يتعاضد ولا يلزمه شفعة ويضمن الروك في الدار على ما يجوز فإليه ذلك فيها وجه آخر فيما يريد ان يلزمه من الشفعة . قلت فان ادعى ان الدار لابن صغير له وانها في يدي هذا الرجل ثم صالح الذي في يديه علي ان دفع اليه مائة دينار ولم يقل انها من مال ابته علي ان يسلم الذي في يديه الدار هذه لابن هذا الرجل قال هذا جائز ولا شفعة فيها ولا يمين على الاب في ذلك . قلت فان قال في هذا امر يكرهه من هذه الدعاوي فهل في هذا الباب ما يخلص منه قال نعم . قلت وما هو قال يأمر الاب بمالها ان يشتريها لابته من صاحبها بالثمن الذي يتوافقان عليه فيكون ذلك فاذا باعها صاحبها في السر من هذا المملوك لابن الرجل لاجاء الاب بهد ذلك فادعى ان هذه الدار لابته ولا يقول اشتراها له احد فيكون صادقا في دعواه فان انكر صاحب الدار ان يكون لابن هذا المدعي ثم صالحه الاب عن ابته بهذا المال على

ان يسلم الدار لابه فهو جائز ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار .
قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يشتري دارا وخاف ان تؤخذ منه بالشفعة هل يحل
له ان يحنال في الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورفض فيه بعضهم فقال انما يجب
الشفعة بعد البيع ولا بأس بذلك قبل ان تجب لانه انما يريد ان يدفع المائتم عن نفسه
ولا يجب عليه حق الشفعة . قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري دارا وخاف
ان تؤخذ منه بالشفعة فله ان يشتري منها سحبا واحدا من مائة سهم منها ثلث الثمن الذي
يريد ان يشتري به الدار ويدفعه ثم يشتري بعد ذلك في عمدة ثانية ما بقي من الدار
بأقي الثمن فان اراد الشفيع ان يأخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له شفعة
في الباقي فيثقل عليه ان يأخذ ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري لست آمن
ان يأخذ الشفيع السهم الاول بذلك الثمن بالمضادة منه لي قال فيجوز ثلث ذلك السهم
الذي درهم ثم يدفع اليه بالذي درهم حشرة دفانير ثم يشتري ما بقي من الدار بتسعين دينارا .
قلت فان قال المشتري لا آمن البائع اذا اشتريت منه هذا السهم بهذا الثمن الكثير ان
يمتني ان يبيعني ما يقي من الدار بباقي الثمن الذي كنا توافقنا عليه قال فان خاف هذا
فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار بسهم واحد من الف سهم من هذه الدار مشاعا فيها
ثم يشتري منه باقي الدار بالثمن قال نعم هذا لم يكن للشفيع ان يأخذ منها شيئا بالشفعة
قال فان قال البائع لا آمن ان اقرب هذا السهم من داري فدعير شريكي في الدار ثم لا
تشتري مني باقي الدار قال قد خلان بينهما رجلا يتقان به جميعا فيكون الاقرار بهذا السهم
له ثم يشتري هذا الرجل المقر له بالسهم باقي الدار فيا من كل واحد منهما صاحبه وفي
هذا الباب وجوه . قلت وما هي قال ان تصدق صاحب الدار ببيت من الدار بطريقه على
الذي يريد شراء الدار ثم يشتري منه باقي الدار بعد ذلك ولا يكون فيها شفعة لانه قد
صار شريكا في الدار بذلك البيت . ومن ذلك اذا اراد ان يشتري الدار بمائة دينار اشتراها
بخمسة آلاف درهم ثم يعطيه بالخمسة آلاف مائة دينار . فان استخلفه انه قد تقدمه بخمسة
آلاف وحاشى على ذلك لم يحن . ووجه آخر من هذا الباب بان وهب صاحب الدار هذه
الدار بمقدورها لهذا الذي اراد شراءها ثم غرم الموهوب له في ذلك ما يرضيه ان هذا جائز
ولا شفعة للشفيع في هذه الدار . قلت فما نقول ان نزل ذلك هذا ثم قال الشفيع للقاضي
حلفه انه لم يحل لهذا في ابطال شفعتي قال لا يجب عليه ان يحلفه على هذا . قلت وكذلك
ان حلفه ما دلست ولا والست قال نعم . قلت وكذلك ان حلفه حين اشتراء بخمسة آلاف
درهم واعطى ذلك مائة دينار فاحلفه انك قد اوفيتني الثمن فحلف على ذلك قال يحلف

باراً ولا يبحث . قلت فكذلك ان اراد ان يشتريها بشرة آلاف درهم فلم يوجب البيع حتى
 اشتراها منه بعشرين الف درهم ودفع اليه بعشرين الف درهم دفاتير يكون قيمتها عشرة
 آلاف درهم فحلف على ذلك قال لا يبحث . قلت فان قال البائع فلست آمن ان يستحق
 الدار فيرجع عليّ بعشرين الف درهم ، قال يتقده من الثمن تسعة آلاف درهم وخمسمائة
 درهم ثم يدفع اليه بالعشرة آلاف والخمسمائة الباقية عشرة دفاتير او عشرين ديناراً فان
 استحققت رجع المشتري على البائع بسبعة آلاف والخمسمائة درهم التي دفعها اليه وبالعشرة
 الدفاتير او العشرين ديناراً لانه اذا استحققت الدار بطل الصرف الذي كان بينهما ولم
 يرجع المشتري على البائع الا بما دفع اليه فاما الشفيع فليس له ان يأخذها الا بالعشرة
 آلاف درهم . قلت فان دفع المبيع اليه بدل الدفاتير ثوباً بالعشرة آلاف وخمسمائة
 درهم او عرضاً من العروض غير الثوب قال هذا ان استحققت الدار فيرجع المشتري على
 البائع بالعشرين الف كلها . قلت فان كره المشتري الجمين واجب التخليص من ذلك حتى
 لا يلزمه بين لا شفع قال يشتريها لابن له صغير بعشرين الف درهم ويتقده عشرة
 آلاف وخمسمائة ويدفع بتمام العشرة آلاف درهم عشرين ديناراً ويكون المشتري بشرة
 آلاف ويستشهدان على ذلك ويكتب الشراء هذا ما اشترى فلان لابنه فلان بالله
 وهو يومئذ صغير في حجره يتولى عليه امره ولا يكون على الاب يمين في ذلك . قلت ولم
 لا يكون عليه يمين قال من قبل انه اذا اشتراها لابنه لم يكن عليه ان يحلف عن ابنه ومن
 قبل انه قد وقع منه الاقوار في الشراء بعشرين الف درهم ولو اقر هو بعد هذا انه اشتراها
 لابنه بشرة آلاف درهم لم يصدق على ان لم يطل من ثمن داره عشرة آلاف درهم .
 ووجه آخر من هذا ان امر هذا الرجل امراته فاشتريت هذه الدار او امر رجلاً مجهولاً
 لا يعرف اشتراها وشاهد البائع ثم يدفع المشتري الدار الى هذا الرجل الذي اراد شراءها
 ويؤكد بمغفلها ويشهد على الدفع اليه والتوكل حتى لا يكون بينه وبين الشفيع خصومة
 في هذه الدار وكذلك لا يكون بينه وبين انسان ان ادعاها خصومة ان اراد ان يشهد له
 المشتري شهوداً في السر انه انما اشتراها بأمره وماله ويوثق له من ذلك . ووجه آخر
 يطل فيه الجمين عن المشتري قلت وما هو قال يجيء رجل فيوكل الذي يريد شراءها ان
 يشتريها له ويقول اجزت امرك في شرائها ويشهد على هذا شهوداً عدولاً ويقبل منه
 الوكالة ثم يشتريها بعد ذلك ويكتب هذا ما اشترى فلان لفلان بأمره وماله ويؤيد في
 الثمن ما اراد ويتشاهدان على الشراء فان طلبها الشفيع بالشفعة قال اشترى بها فلان بكذا وكذا
 فاما محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال ليس بين هذا المشتري وبين الشفيع خصومة في
 الشفعة . وقال ابو يوسف رحمه الله هو خصم مادامت الدار في يده فاذا سلمها الى المشتري

كان المشتري له هو الغصم في ذلك فمن جعله خصما للشفيع يؤرمه الجين على الثمن لانه لما قال اشتريتها له بن بعشرين الف درهم لم يقبل قوله بعد ذلك لو اشتريتها بعشرة آلاف فاذا كتب لا اقبل قوله ان بعض من الثمن لم احطه على ذلك ولكن اذا احتاج ان يكون على الوكالة شهود عدول لانه اذا علم القاضي انه اشتراها (٣) قلت لم يوجب عليه في ذلك بين ايا انما سعى في الوكالة الثمن فزاد فيه فقال اشترها لي بعشرين الف درهم وان شاء لم يسم الثمن اذا قال اجزت امرك في شراء هذه الدار لي . قال ووجه آخر : قلت وما هو . قال يوكل البائع الشفيع ببيع هذه الدار ويقول له اني اريد ان اغيب فتقول ببيع هذه الدار فاذا قبل الوكالة اشترها الذي يريد شراءها من الوكيل الشفيع فبطل شفيعه حين باعها ولا يجوز ان يأخذها بالشفعة . قال ووجه آخر ايضا ان باع صاحب هذه الدار هذه الدار من الرجل الذي يريد شراءها على ان ضمن الشفيع عن البائع الدرك للمشتري لم يكن للشفيع ان يأخذها بالشفعة . قال وكذلك ان قال البائع ابيعك هذه الدار على ان يميز لك البيع فلان هذا فاشترها على ان اجاز له شراءها وهذا المميز هو الشفيع ان شفيعه تبطل ايضا ولا يكون له ان يأخذها . قلت ارايت ان اشترها هذا المشتري على ان ضمن الشفيع عنه الثمن للبائع . قال له الشفعة فان امر المشتري الشفيع ان يشتريها له قال فلا شفيع ان يأخذها اي ان يشتريها له قالت اشترها له قال فلا شفيع ان يعيدها ويأخذها بالشفعة له . قال ووجه آخر تبطل به شفعة الشفيع : قلت وما هو : قال يجيء رجل الى الشفيع ويشترى منه داره التي الى جانب هذه الدار ويؤيده في الثمن ويرغبه فيشترها منه على ان المشتري فيها باختيار عشرة ايام او اقل او اكثر بعد ان يسميها اياه ويشهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي بين هذه الدار من صاحبها فاذا تفاقد عليها وشاهد ارجع الرجل الذي كان اشترى دار الشفيع منه باختيار فناقضه البيع في داره بخياره الذي كان له فيرجع دار الشفيع اليه بالناقضة ولا يكون له شفعة في الدار الاخرى لانه اشترها وقد زال ملك الشفيع عن داره الذي كان له ان يأخذها بشفعتها قلت لا تجل به الشفعة بعد الشراء . قلت ارايت رجلا اشترى دارا وتقد الثمن وقبضها فطلبها الشفيع منه بشفعته فقال له المتري ان احببت ان تأخذها بما اشتريتها به فقال له الشفيع توليتها قال تبطل شفيعته بهذا القول ويحتاج ان يكون هذا القول بحضرة شهود يشهدون عليه ان خاف المتري ان يخلف على ذلك . قال وكذلك ان دس اليه المتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل ان فلانا قد اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول لك ان احببت ان أوليكها بما اشتريتها به وليعكها فقال نعم توليتها فانه يبطل شفيعته بهذا . قلت فان اجتمع المتري والبائع ان هذا البيع فاسد قال لا ينع الشفيع منها . قلت وكذلك ان اجما ان

البيع الخفية ولم يكن بيعاً : قال نعم لاشعة الشفيع في هذه الدار كساداً على هذا ام لا . قلت وكذلك لو اجما على ان البيع بالخيار في هذا البيع : قال لا شعة ايضاً للشفيع فيها . قلت فاذ تقول لودس المشتري الى الشفيع رجلاً فقال له قد كنت انت اشتريت هذه الدار من فلان يعني البائع قبل ان يشتريها هذا المشتري قال نعم قد كنت اشتريتها منه قبل ان يشتريها هذا المشتري فلان تبطل شفيعته ايضاً بهذا . قلت وكذلك لو قال ان هذه الدار لك وايسر فلان هذا البائع قال نعم هذه الدار داري : قال فلا شعة اذا ايضاً فيها . قلت فان قال له المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار وقدت الثمن فان احببت جعلتها لك بمائتين ديناراً فقال نعم او قال قد احببت ذلك : قال فلا شعة له ايضاً فيها وقد بطلت شفيعته بهذا القول . قلت وكذلك لو قال له قد اشتريتها بمائة دينار فان احببت ان احط من ثمنها عشرة دنانير : قال تبطل شفيعته بهذا ولا يكون له شعة . قلت ولم تبطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة تجب للشفيع ان يأخذها بالثمن الذي وجب به البيع فاذا خرج عن هذا المعنى صار ذلك بمنزلة المساومة في البيع . قلت وكذلك ان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فسلم لي نصفها وادفع اليك نصفها فقال نعم او قال قد فعلت : قال هذا تسليم منه للشفعة . قلت فان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان كنت راغباً فيها وحرماً علي اخذها رجحني فيها عشرة دنانير حتى اسلمها اليك بذلك فقال نعم قد فعلت : قال فهذا تسليم منه للشفعة قلت وكذلك لو قال ذلك انسان عن المشتري فقال الشفيع قد فعلت وحضر ذلك شهود فقال قد فعلت فهذا تسليم منه للشفعة . ووجه آخر : ان جاء انسان الى الشفيع فاشترى منه داره التي هو بها شفيع وارغبه في اثنى وزاده فاشترى داره على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فباعه الشفيع على هذا الخيار ثم ان المشتري من الشفيع ابطل البيع الذي كان بينه وبين الشفيع فيها : قال تبطل شفيعته لاخراج داره من ملكه فلا يجوز له ان يطالب بشعة دار قد كاتب باعها واخرجها عن ملكه . قلت ارايت الرجل اذا اشترى داراً فقبضها وطلبها الشفيع بشفعته فصالحه من ذلك على بيت من الدار بيمينه يدفعه اليه بمحضه من الثمن : قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة حتى يسلم للشفيع البيت ويسلم باقي الدار للمشتري : قال الحيلة في ذلك ان يجيء رجل من قبل الشفيع فيشتري هذا البيت من المشتري بثمن معلوم ثم يسلم ذلك الشفيع للمشتري بشفعته فيما بقي من الدار فيسلم لكل واحد منهما ما اراد من ذلك . قلت فان اشترى الشفيع هذا البيت : قال هذا تسليم منه بشفعته اي بطلت شفيعته . قلت والمساومة بينهما تبطل الشفعة : قال فان لم يكن للشفيع من يقوم بهذا واواد ان يتولى ذلك بنفسه : قال الحيلة في ذلك ان يبيد المشتري فيقول للشفيع

يا فلان هذا اليث لك بكذا وكذا فيقول الشفيع قد فعلت فيجب البيع له في اليث
وتبطل شفيعته بعد قبوله فيما بقي من الدار واقفه سبحانه وتعالى هو الموفق والهادي الى الصواب
﴿ باب منه ايضا ﴾

قلت أليس قد ذكرت في باب من ابواب الشفعة ان بعض الفقهاء قد رخص في
الحيلة في الشفعة قبل ان يقع البيع : قال بلى وهذا بمنزلة رجل كانت عنده اائة درهم فلما
كان قبل الحول يوم تصدق منها على مسكين بدرهم فحال الحول وقد تمت الدرام من
المائتي درهم فلم تجب عليه الزكاة : قال وكذلك رجل له الف درهم او له الف دينار فلما
كان قبل الحول وهما لابن صغير له قال قد صارت في مال الابن ولا تجب على الاب
زكاة : قال وكذلك رجل له مال عظيم وله اولاد صغار ففرقه فيهم فوجب لكل واحد
منهم شيئاً من المال معلوماً مضموناً وعزله قال يخرج عن ملكه ويسير في ملك اولاده ولا
تجب على احد منهم زكاة . قلت فهل عليه اثم فيما فعل : قال لا اثم عليه في هذا ان
شاء الله تعالى . قلت ارايت رجلاً اراد ان يشتري داراً فلم يأمن ان يأخذها الشفيع :
قال فالوجه في ذلك ان ياجر هذا الرجل الذي يريد المشتري مملوكاً له او ثوباً من
صاحب هذه الدار سنة او شهراً بهذه الدار ويقبضها فلا يكون فيها شفعياً . قلت فان
قال صاحبها داري تساوي مائة دينار وأجرة هذا المملوك انما هي مقدار عشرين ديناراً
ولا أسلم داري بخدمة هذا العبد شهراً (٣) ويقبضها منه وهب له الدينار فلا يكون يلزمه
شفعة : قال هذا جائز على ما قلت ولكن على الذي يأخذ الدار في هذا بعض ما فيه .
قلت وما هو : قال ارايت ان استخقت الدار من يده هل يرجع باجر مثل المملوك لتلك
المدة قال لا يرجع بذلك . قلت فما الثقة لها جميعاً : قال ان اجره العبد شهراً بسم
واحد من الف سم منها فاذا مضى يوم او يومان اشترى منه باقي الدار وهو تسعمائة وتسعة
وتسعون سماً بالمائة دينار فلا يلزمه شفعة . قلت فان كانت الضبعة نفيسة تساوي عشرة
آلاف دينار : قال هذا جائز مستقيم في الضبعة وفي الدار اذا فعل هذا لم يلزمه شفعة .
قلت فان كانت ضبعة لرجل فيها سهام مشاعة فاراد رجل ان يشتري السهام الباقية التي
للشريك فلا يكون لصاحب السهام الاخر شفعة ما الحيلة في ذلك : قال ان ادعاها لابنه كما قلنا
في الابواب المتفرقة وجمد صاحب السهام دعوى الاب لذلك فصالحه الاب عن ابنه على
خمسائة الف دينار وعلى ان يسلم هذه السهام لابنه : فهذا جائز ولا شفعة للشفيع في
ذلك . قلت فهل في الدار حيلة ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فقد قلت ان
استأجرت بالدار مملوكاً للذي يريد ان يشتريها منه بهذه الدار لم يكن فيها شفعة فان
قال الذي يأخذ الدار فان استخقت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع الا باجر مثل

المبد وقد دفعت الى صاحبا مائة دينار : قال الرجل في ذلك ان يقره صاحب الدار انه كان استأجر من هذا الرجل دارا ينفد في موضع كذا عدة سنين ويحدها بهذه الدار وان الدار التي استأجرها من هذا الرجل صارت في يده هذه السنين فوجبت هذه الدار لفلان أجرة هذه السنين فان أجرة تلك الدار التي استأجرها لهذه المدة وهي مائة دينار فان استحققت الدار التي هي الاجرة رجعت الى صاحبا بأجرة مثل الدار التي كان استأجرها وذلك مائة دينار والله اعلم

باب النكاح

قلت ارايت رجلا اراد ان يتزوج امرأة خافت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد فارادت التوثيق منه بغير عيّن : قال الحيلة في ذلك ان تزوجه نفسها على مهر مسمى على ان لا يخرجها من هذا البلد فان اخراجها من هذا البلد فلها تمام مهر نساها ويقر الزوج ان مهر نساها يسمى اثقل من هذا مما ينقل على الزوج ويشهد على نفسه بذلك فان هو عزم على اخراجها من ذلك البلد اخذته به بتمام مهر نساها على ما اقر به . قلت وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او يتسرى ففعلت هذا : فقال نعم هذا وذلك سواء ان اشترطت ذلك لزمه ما اشترطته عليه في شراء هذا بالمهر . قلت فان زوجته نفسها ولم تسترط ذلك عليه ثم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد بذلك اضرارها هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال نقر بعض اهلها من ثقب به اما ولدها واما اخوها او غيره من ثقب به بماله يشهد به عليها فان اراد ان يخرجها اخذها ذلك الرجل الذي اقرت له بالمال بذلك المال ومنعها الخروج . قلت فان خاف الذي يشهد بالمال ان يستخفنه على ذلك ويقول له احلف ان له عليها هذا المال ولم يأمن ان يناعه الزوج الى قاض يرى استخلافه على ذلك : قال يبيعها بذلك المال ثوبا او عروضاً من العروض فان حلف لم يكن عليه ما ثم . قلت فرجل اراد ان يزوج ابنته من عبده وخاف ان ينسخ النكاح بموته فما الحيلة في ذلك قال يكتب العبد على مال فان مات لم ينسخ النكاح بموته . قلت لعل في هذا غير هذا : قال نعم ان باعه من يثق به ثم مات المولى لم ينسخ النكاح فان كره يبعه وديره فانه يعق بموته ولا ينسخ النكاح . قلت فرجل خاف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة : قال يخرج الزوج والمولى من الكوفة فيعقدان النكاح بامرهما خارج الكوفة ولا يبحث في يمينه . قلت وكذلك ان وكلت رجلاً ان يزوجه ووكّل الزوج رجلاً يزوجه اباه فخرج الوكيلان جميعاً فعقد النكاح خارج الكوفة قال لا يبحث . قلت ارايت رجلاً قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم اراد ان يزوجه ما الحيلة في ذلك : قال يزوجهما فيقع عليها تطليقة ويلزمه نصف الصداق ثم يزوجهما ثانية على نصف الذي عينه فمسير

امراته ويعود الصداق عليه على ما كان . قلت ارايت رجلاً جارية فاراد ان يكاتبها وان يطاها في الكتابة أجيل له ذلك قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يكون له ان يطاها : قال يهبها لابن له صغير ثم يتزوجها وهي على ملك ابه ثم يكاتبها لابنه بعد التزوج فتكون امراته وهي مكاتبه لابنه وله ان يطاها بالنكاح . قلت فان فصل هذا ثم ولدت الجارية منه ما حال ولدها : قال هم اخوان لان مولاهما اخوهم . قلت فهل تكون أم ولد له : قال لا وهي على ملك ابنه الصغير يبيعها وما على ذلك النكاح على ما كانا عليه . قلت ارايت رجلاً خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ان تزوج نفسه وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها فجعلت امرها في تزويجها اليه هل يجوز ذلك في هذا النكاح : قال اما في قول اكثر اصحابنا فان تزوجها الرجل واشهد على ذلك وكان كفواً لها فالتكاح جائز حلال . قلت فان كره الزوج ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها اليه في تزويجها وفارقها على المهر قال الزوج للشهود اني خطبت امرأة الى نفسها وقد جعلت امرها الي في ان اتزوجها وأشهدكم اني تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا وكذا فينقذ النكاح بينهما اذا كان كفواً لها . قلت فرجل له امرأة ولها ابنة تخلف بالطلاق وبانت منه فاراد ان يحدث لها فكاحاً من غير ان يعلم اهلها به ولم يجب ان يعلم الشهود انها امراته التي كانت عنده : قال يقول لها ان تجعل امرها اليه في ان يتزوجها فاذا فعلت ذلك وقبل ما جعلت اليه خرج الى الشهود فاشهدم على هذا . (٣) قلت فلم قلت تشتري مملوكاً صغيراً يباع مثله : قال لكي لا يكون كبيراً قد عرف الامور . قلت يهب الذي اشتراه لها فتملكه بالمبة ينسخ النكاح من قبل ان الصغير لا طلاق له فان اشترى الموهوب له غلاماً كبيراً فلا بأس بذلك . فان وجل دلت امراته ثلاثاً ثم يحصدها بالطلاق وراودها عن نفسها : قال تهرب منه . قلت فان غفرها قال ولا تقرأنها كانت امراته . قلت فما الحيلة في ذلك وليس تقدر على الهرب قال الحيلة ان تخرج من منزله فتصير الى دار أخرى ثم تدس اليه من بناظره في نفسها بمحض من شهود عدول وتكون مناظرة الذي بناظره في امره بمحضرة صاحب الدار التي هي فيها ولا يعلم الزوج ان المرأة في تلك الدار ثم يقول له الذي بناظره ان زوجتك فلانة تذكر انك قد تزوجت امرأة وهي في هذه الدار يومي الى الدار التي هي فيها وقد دخل الشهود قبل ذلك الى الدار فينظرون الى المرأة فيها فاذا قال الرجل ما تزوجت ولا لي في (٣) من باب الشفعة المقدم في آخر نمرة ٨٠ الى هنا وجد في نسخ عديدة ويظهر انه مكرر ما عدا مغايرته بزيادة ونقص قليلين فاثبتناه طبقاً للنسخ واعتناهما لفائدة الزيادة (١٤) كتبه مصححه

هذه الدار امرأة ولا زوجة فيقول له الرجل المناظر له فكل امرأة لك في هذه الدار
فهي طالق ثلاثاً فاذا قال ذلك دخل الشهود ونظروا إليها في الدار وشهدوا عليه بذلك
قال وان قام بعض من الشهود واتيا في الدار معها جماعة من النساء ويهمنهم يكون
بمحضرة المناظر له فهو اجود . قلت رجل طلق امراته ثلاثاً ولما عليه دين فجمدها ذلك
فخلف لها عليه فارادت ان تأخذه بنفقة عدتها وتجمل ما تأخذه منه بسبب نفقة العدة
قصاصاً مما لها عليه من الدين هل يسعها ذلك : قال قال ابو يوسف في كتاب الحيل لها
ذلك . قلت ارايت ان حلفها عند القاضي بالله العظيم ما اقتضت عدتها وقد كانت العدة
ة . اتفقت قال تحلف على ذلك وتبوي ساعته تلك ويسعها هذا ولا شيء عليها . وفي المسألة
التي قبل هذه فان امكن المناظر له ان يقول انك قد تزوجت او ان المرأة التي تزوجتها في
هذه الدار وقد يعز عليها . لك فاذا قال ما فعلت قال له الرجل فخرج التي ذكرها انك
تزوجتها اليك فاذا قال انه اخرجوا المرأة متكررة مع جماعة من النساء حتى لا يعرفها ثم
يقول له قل كل امرأة لي من هؤلاء النساء طالق ثلاثاً فاذا قال ذلك خلعت المرأة وشهد
الشهود عليه بذلك وتسفر المرأة عن وجهها بمحضرتهم . قال وصلى ابو حنيفة رضي الله عنه عن رجل
قال لامراته انت طالق ثلاثاً ان . التبني الخلع ان لم اخلعك خلعت المرأة يعني مالا يملكها
وبصدقة ما لها ان تساله الخلع قبل الليل فجاء الى ابي حنيفة رضي الله عنه فقال ابو حنيفة
رحمه الله تعالى المرأة سليه الخلع فقالت المرأة لزوجها فاني اسالك الخلع فقال ابو حنيفة
رضي الله عنه لزوجها قل قد خلعتك على الف درهم تعطينها فقال لها الزوج ذلك فقال
لها ابو حنيفة قولي لا اقبل فقالت لا اقبل فقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قومي مع
زوجك فقد بر كل واحد منكما في يمينه ولم يحنث . قلت فلو كان امر المرأة ان تدفع
جميع ما تملك من انسان فيمضي ذلك اليوم وليس في ملكها شيء مما تملك هل كانت تحنث
قال لا ولكن كان في اليمين كل شيء تملكه الى ثلاثين سنة فهو في المساكين فلم يكن لها
في ذلك حيلة . وسئل الامام ابو حنيفة رضي الله عنه عن اخوين تزوجا أختين فرقت
امرأة كل واحد منهما الى الآخر فوطئها ولم يعلموا بذلك حتى اصبحوا فقالوا ذلك لابي
حنيفة رضي الله عنه وسأله الحيلة في ذلك فقال ابو حنيفة ليطلق كل واحد منهما امراته
تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي وطئها ساعة يطلقها زوجها فتصير كل واحدة
منهما امرأة الرجل الذي وطئها . وسئل ابو حنيفة رحمه الله عن رجل دخل الصوص
عليه فآخذوا متاعه وحلقوه بالطلاق والعنق ان لا يخرج عنهم بانهم مرقوا منه شيئاً فشكا
ذلك الى ابي حنيفة رضي الله عنه فارسل ابو حنيفة الى قمر من خيار النفر الذي هو فيهم
فقال لم ان الصوص دخلوا على هذا الرجل وحلقوه ان لا يذكرهم فان اردتم ان تؤجروا

فيه ويرد الله عليه ماله ولا يحنت فلا تركوا احدا من رجال الحمي الذي انتم فيه الا ادخلتموه المسجد معكم او داراً ثم تخرجون واحداً بعد واحد ثم يقال للمسروق منه هذا منهم ويقال للمسروق منه كلما مر عليك واحد من القوم فساء لك القوم اُخذ منهم فان كان منهم فاسكت وان لم يكن منهم قتل ليس منهم ففعلوا ذلك فظفر الرجل بجاله ولم يحنت . وذكروا انه اتاه رجل في الليل فقال قد جئتكَ في امر قد كررني وانا مستغيث بك قال وما هو قال وقع بيني وبين اهلي شيء فعاديتها وامسكت ان تكلمني فخلعتُ عليها بالطلاق ثلاثاً ان لم تكلمني قبل الصبح وقد جمعت عليها اهلها وغيرهم فكلموها وسألوها ان تكلمني فابت ولست آمن الصبح فتطلق امراتي : فقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذهب الى منزلك فقل لأولئك الذين سألوها ان تكلمك لا تكلموا فكلامها اهون علي من اثواب هذه النذلة بنت النذل وأسمعها في نفسها وفي أمها كلاماً فانها سوف تحبك فان قالت لك انت النذل وابوك النذل وأُمك فقد بررت وسقط عنك اليمين ففعل لها ما قال ابو حنيفة فودت عليه الكلام فقالت له انت النذل فعاد الى ابي حنيفة فاخبره فقال قد كنتك وسقط عنك اليمين

﴿ باب من الشراكة في الضمان ﴾ (٣)

قلت ارايت شريكين يقال لاحدهما عبد الله وللآخر زيد فارادا ان يضمنا عن رجل مالا بامرهم على انه ان ادى المال عبد الله رجع به على زيد لا على الذي ضمنا عنه وان ادى المال زيد رجع به على صاحب الاصل ولم يرجع على شريكه عبد الله بشيء . ما الحيلة في ذلك : قال الحيلة فيه ان يضم زيد المال عن الذي عليه الاصل بامرهم ثم يغير عبد الله بعد ذلك ليضمن عن زيد وعن الذي عليه اصل المال بامرهم فان اداء عبد الله رجع على صاحب الاصل وعلى شريكه زيد وان اداء زيد رجع على صاحب الاصل . قلت وكيف يرجع عليهما قال يرجع على كل واحد منهما بنصف المالك من قبل انه ضمن عنهما جميعاً . قلت فان اراد ان يرجع بما يؤدي على ايهما شاء : قال الوجه في ذلك ان يضم عن زيد بامرهم جميع المال ثم يضم ايضاً عن صاحب الاصل بامرهم جميع المال فان اداء رجع على كل واحد منهما فانما اخذ ذلك منهما او من احدهما لم يكن له على الآخر سبيل . قلت فان كانا ضمنا المال جميعاً عن صاحب الاصل ضمناً واحداً فاراد عبد الله ان يكون ان اداء رجع به على زيد : فقال يقل زيد بعد هذا الضمان لعبد الله كما لزمك من غرم بسبب هذا الضمان فهو لك علي وهذا المال علي فودك فيرجع بما لزمه من غرم على زيد .

﴿ باب في الشراكة ايضاً ﴾

(٣) هذه مسائل من الشراكة وقد تقدم بعضها

قلت شريكان بينهما دار اوضعة باعها احدهما بالمر ما به من رجل ثم ان المشتري اراد ان يصالح البائع من جميع الثمن على نفسه على ان يضمن له اليئع ما ادركه من دركه من قبل شريكه حتى يخلصها ويرد عليه جميع الثمن : قال لا يجوز هذا . قلت ولم : قال من قبل انه انما قبض منه النصف ولا يجب عليه ان يرد جميع الثمن ولا يكون ضامنا لما قص . قلت فما الحيلة في ذلك : قال ان حط هذا البائع عن المشتري حصته من الثمن وقبض حصة شريكه على ان يضمن عنه ما ادرك المشتري من دركه من قبل شريكه جاز ذلك فان ادركه من قبيل شريكه دركه رجع عليه بنصف الثمن الذي دفعه اليه . قلت فما تقول ان اشترى البائع منه حصته من الثمن ثوبا وقبض الثوب ثم قبض منه حصة شريكه من الثمن فان ادركه دركه من قبل شريكه رجع عليه بنصف الثمن وان ادركه دركه من قبل انسان آخر في جميع الشيء الذي باعه رجع عليه بجميع الثمن : قال هذا جائز مستقيم . والله اعلم ونعالي اعلم

باب في فعل المريض

قلت ارايت مريضا اقر بعض ورثته بدن له عليه : قال لا يجوز اقرار المريض لوارث بدن اذا مات من مرضه ذلك . قلت فهل في ذلك حيلة حتى يصل الى هذا الوارث دينه : قال نعم ان اقر المريض بهذا الدين لرجل اجني يثق به وامره ان يقبض ذلك من ماله وبدنه الى وارثه هذا صاحب الدين فهذا جائز . وان قال الاجني اخاف ان يلزمي اليمين بالله ان هذا الدين واجب لي على فلان الميت ما قبضته وما ابرأته منه ولا من شيء منه على ما يستحقه غرامة الرجل الميت فلا يجوز لي ان احلف على ذلك : قال ينظر الوارث الى رجل يثق به فيعطي به الى المريض فيقول له المريض لع عبدك هذا او جاريتك هذه او دارك هذه من فلان هذا بهذا الدين الذي له علي فيبيع الاجني ذلك من الوارث بدنه وقبل الوارث ذلك فيصير ذلك للاجني على المريض وان لزمه يمين بعد هذا كله خلف حلف على امر صحيح . قلت فان لم يكن للاجني ما يبيعه من الوارث قال فان وهب له الوارث هدا او امانة وقبض ذلك ثم قال له المريض لع هذا العبد او هذه الامة من فلان الدين الذي له علي جاز ذلك فاذا فعل ذلك تحول الدين الذي الوارث لهذا الاجني فاذا قبضه اوصله الى الوارث . قلت في هذا شيء غور هذا : قال نعم . قلت وما هو : قال يحضر هذا الوارث ماعا او شيئا تكون قيمته بقدر المال الذي له على المريض ثم يبيعه من المريض بحضرة جاعة من الشهود بكذا وكذا ويسلمه اليه فيقبضه المريض فيصير مال الوارث بذمته ثم يبيع المريض ذلك المتاع لانسان لا يعرف سرا ويقبضه من المريض ثم يبيعه للوارث فيرجع اليه متاعه ويصير ماله بيعة . قلت ارايت

وجلا جعل لابتة له صغيرة شيئا إما متاعا وإما حليا وإما خيمة وإما دارا فمضى ولم يكن
اشهد لها بذلك ولم يأمن الورثة ان يسلموا لها ذلك : قال اما ما كان من حلي أو متاع فانه
ينبغي له ان يخرج ذلك سرا ويدفعه الي من يثق به ويعلم ان ذلك لابتة فلانة ويوصي
اليه ان يحفظ ذلك لها فاذا كبرت دفعه اليها . واما الدار او الفخيمة فانه ينبغي له ان
يأمر انسانا يشتري ذلك لابتة منه ولا يظهر ان ذلك لابتة ولكن يقول له في السر
اشتر ذلك لابنتي فلانة مني ويدفع اليه مالا فيقول هذا مال ابنتي فاشتر لها مني هذه
الضيعة بهذا المال ويحضر الشهود فيشهدهم انه قد باع ذلك من هذا الرجل ولا يقول
لابنتي بكذا وكذا ويقضى منه الثمن بمحضرة الشهود فيتم البيع والشراء في ذلك لها بالمال
فان خاف الاجنبي ان يلزمه الجبن فان كان المريض اخرج الثمن من عنده وودعه لابتة
ثم دفعه الى المشتري فاشترى ذلك لها بالمال ودفعه اليه فتقدمه اياه ثم لما اشترى منه
فليس عليه في يمينه في ذلك شيء . وكذلك اذا كان المريض استقرضه من انسان وقبضه
منه ثم وهبه لابتة ودفعه الى الرجل فاشترى منه لابتة بذلك المال النسيئة وتقده اياه
فليس عليه في يمينه شيء فاذا اتقده المريض ثمنها الذي ابتاعه منه لابتة فليرده المريض
على الذي استقرضه منه . قلت ارايت مريضا له ضياع ودور واموال وليس له وارث
فاراد ان يوصي بجميع امواله في ابواب البر والاحسان ولم يأمن ان يدفع ذلك الى حاكم
يرى ان ينقله الثلث من ماله ويرد الثلثين الى بيت المال فاراد الحيلة في ذلك فيجوز له
جميع ماله : قال فان كان له انسان يثق به فافتر له بدين يحيط بماله كله كان اقراره جائزا
ويقدم اليه بان يأخذ هذا المال الذي يقر له به فيضمه في المواضع التي اراد ان يوصي بماله
فيها فان خاف ذلك الرجل ان يلزمه يمين في ذلك بانه عرضا من العروض بذلك المال
ودفعه اليه ولم يكن عليه شيء في يمينه ان هو حلف ويشترى المريض ذلك العرض على
ان المريض باختيار في ذلك سنة فان مات في مرضه ذلك بطل خياره وتم هذا البيع للرجل
وان برى من مرضه ذلك فاراد ان يبطل البيع ابطله . واما الدور والمقارات والضياع
والمستغلات فان اقر بها لقوم واشهد انها لم تكن ذلك لم وحكم الحاكم لم بها ولم يكن لبيت
المال فيه شيء . قلت فان لم يرد ان يملكهم ذلك ولكنه اراد ان يرقه عليهم يأخذون
غلته ويكون اصله محبوسا . قال ان اقر ان رجلا من الناس ولم يسعه وقف ذلك وقفا
صحيا على فلان ابن فلان وفلان ابن فلان وعلى اولاد كل واحد منهم واولاد اولادهم
واولاد اولاد اولادهم ونسلهم واعقابهم ابدًا ما تناسلوا وكلما توفي واحد منهم كان ذلك
على من يبقى منهم ابدًا فاذا اقرضوا كان ذلك للمساكين تجري غلة ذلك على هذا : فاذا
فعل هذا صار وقفا على من شاء على الشروط التي ذكرها : قال ولو كان لهذا الرجل ورثة

فاقر هذا الذي ذكرنا لغير ورثته لكان اقراره لورثته جائزاً ولم يكن لورثته شيء منه وصار ذلك وفقاً على هذا السبيل الذي وصفناه ويقول فيما اقر به من ذلك ان الرجل الموقف بهذا الوقت دفع ذلك اليه وجعله وفقاً على هذا السبيل فاذا اقر بذلك لم يكن لورثته على شيء من ذلك سبيل . قلت وان كان هذا المريض الذي في يديه هذه الدار او هذه الضيعة يخاف ان يقر بذلك لابتنته لم يميز اقراره لما فقال للرجل يا فلان هذه الدار دارك وهذه الضيعة ضيعتك فقال الرجل المقر له هذه الدار لايتك فلانة وليست لي او قال هذه الدار وهذه الضيعة لايتك فلانة وليستا لي : قال تكون الدار والضيعة لايتيم وتخلص بها ولا يكون لورثته فيها شيء . قلت ويجزم بذلك الحاكم لابتنته قال نعم وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولا اعلم لاحد من اصحابنا قولاً غير هذا . قلت فما تقول في ذلك ان كان لامرأة هذا المريض عليه مائة دينار او أكثر منها او كان هذا الدين وارث من ورثته غير المرأة ثأف ان يقر بذلك للمرأة او للوارث فلا يجوز اقراره لوارثه بذلك ما الحيلة في ذلك : قال الحيلة له فيه ان تأتي المرأة او الوارث برجل يثق به فيقر المريض ويشهد بذلك على نفسه ان امراته كانت وكتته قبض مائة دينار كانت لها على فلان هذا وانه قبض ذلك لها من فلان هذا فاذا ائتمت على نفسه بذلك لم يقبل اقراره للمرأة بهذا لتأخذه من ماله ولكن للمرأة ان ترجع بذلك على الرجل الذي اقر المريض انه قبض ذلك منه ويرجع الرجل في مال الميت ثم تأخذ منه المرأة لانه يقول قد اقر الميت انه قبض مني مالا كان لهذه المرأة علي ولم آمن بقوله وقد رجعت به المرأة علي فلي ان ارجع به في ماله فيكون ذلك له . قلت فان خاف هذا الرجل ان يلزمه يمين في ذلك : قال فيذهب للمرأة ان تبيع من هذا الرجل ثوباً بهذه المائة دينار فان لزمه في ذلك يمين كان قد اخذ بالثقة . قلت فان جاءت المرأة برجل تثق به فاقر المريض له بمائة دينار وانما له عليه ليس هذا جائزاً ويكون لهذا الرجل عليه المائة دينار فاذا اخذها من مال الميت دفعها الى المرأة : قال هذا جائز أيضاً . قلت أفليس يلزم هذا الرجل يمين بالله سبحانه وتعالى ان هذا المال له على الميت : قال بلى . قلت فان قال لا يجوز لي ان احلف ان هذا المال دين لي على الميت فما الحيلة في ذلك : قال تدفع المرأة الى الرجل ثوباً فتبنيه له ثم يبيعه من المريض بمائة دينار فتصح له المائة دينار

✽ باب في الدين ✽

قلت ارايت الرجل يكرن له على الرجل المالك فيريد المطلوب ان يحيل الطالب على رجل فقال الطالب لا آمن ان يتوي مالي على هذا الرجل واثق عندي منه فما الحيلة في ذلك : قال الوجه في ذلك ان يوكل المطلوب الطالب بقبض هذا المال من هذا الرجل

ويجعله قصاصاً من ماله . قلت فان قال المطلب لا آمن ان يقبض المال فيه بيع في يديه قبل ان يجعله قصاصاً ويرجع بماله واراد الطالب الثقة لنفسه ايضاً : قال الوجه في هذا ان يأمر المطلب غريمه هذا ان يضمن هذا المال للطالب على ان له ان يأخذ بذلك ايها شاء فيصير ماله عليهما جميعاً وان ادى غريم المطلب شيئاً الى الطالب كان ذلك قصاصاً مما ضمن له . قلت فان كره المطلب ان يضمن غريمه بهذا المال واراد غير هذا : قال فيجئنا الطالب بالمال على غريم المطلب على ان هذا الغريم ان لم يوف الطالب هذا المال الى كذا وكذا فالمطلب ضامن لهذا المال على حاله ولطالب اخذ بذلك فنقع الحوالة على هذا الشرط فان وفاه الغريم الى الاجل الذي يشترطه المطلب والا رجع المطلب فأخذه بالمال . قلت وهذا جائز : قال نعم . قلت اراءيت الرجل يكون له المال على الرجل والمال حال فيكمله ان يفجعه عليه فقال است آمن ان انجمه فلا يني لي باداء النجوم فاراد حيلة في ذلك : قال يفجعه عليه الى النجوم التي يفارقه عليها على انه ان اخراذ ما يجب عليه اذا حل كل نجم من هذه النجوم فجميع المال حال عليه فاذا نجمه على هذا الشرط كان له ما اشترط من ذلك . قلت رجل له على رجل مال فاراد المطلب ان يرهنه بذلك عبداً فقال الطالب لا آمن ان يموت هذا العبد في الرهن فيموت بالدين . قال الوجه في هذا ان يشترى منه العبد بهذا الدين ولا يقبضه منه فان حدث بالعبد حدث كان المال على حاله وان اعطاه المال اقاله البيع في العبد . قلت وكذلك ان سأل ان يقرضه مالا على رهن ففعل مثل ما وصفت : قال نعم هذا جائز . قلت له فرجل له على رجل مال فاراد ان يرهنه بذلك ضيعة او داراً فقال الطالب لا آمن ان يستحق من هذه الضيعة او الدار شيء فيبطل فيها ببق منها : قال الوجه في ذلك ان يشتري بهذا المال على ان المشتري فيها بالخيار الى وقت معلوم فيكون هذا جائزاً فان استحق منها شيء كان المشتري على خياره ان شاء اجاز البيع فيه وكان ذلك له بحصته من الثمن وان شاء احتبسه فيكون في يديه لا يفي بالبيع فيه حتى يؤدي اليه المطلب المال الذي عليه . قلت فرجل له على رجل مائة دينار منها خمسون ديناراً بصك وخمسون ديناراً بغير صك قد جحد المطلب الطالب ماله فاراد الحيلة حتى يقبض هذا المال : قال الحيلة في ذلك ان يوكل الطالب رجلاً غريباً يقبض الخمسين ديناراً التي بالصك ويشهد له على الوكالة بذلك شهوداً عدولاً في العلانية ثم يشهد شاهدان آخرين بخبر من الوكيل انه قد اخبره من الوكالة وابطلها ثم يطالب الوكيل المطلب بذلك ويثبت عليه شهود وكالة فاذا قبض الخمسين ديناراً دفعها الى الطالب وغاب ثم يطالبه الطالب بهذا الصك فان قال دفعتها الى وكيلك اقام الطالب البيعة على اخراجه من الوكالة فان القاضي يحكم له بالمال على المطلب ويقول للمطلب انيع

الوكيل فطالبه بالمال الذي قبض منك فيكون قد وصل الى الطالب مائة كله . اللهم وهبنا
للمصواب ﴿ باب الزكاة ﴾

قلت ارايت رجلا له على رجل فقير مال فاراد ان يتصدق بماله على غريمه ويحتسب
ذلك من زكاته : قال لا يجوز هذا من الزكاة . قلت فما الوجه في ذلك : قال الوجه
ان يعطيه من ماله مقدارا ما عليه من الدين ويحتسب ذلك من زكاته فاذا قبضه الغريم
فان قضاء اياه مما عليه من الدين فلا بأس بذلك ويجزئه ما دفع الى الغريم ان يحتسبه من
زكاته . قلت فان كان الطالب له شريك في هذا المال تخاف ان يشركه فيما قبض من
الغريم من الدين : قال فالوجه في ذلك ان يهب الغريم لصاحب المال بقدر حصته مما عليه
وبقيته ثم يدفعه اليه ويحتسب به من زكاته فيجزئه ذلك من الزكاة ثم يبرئه من حصته
من الدين فيبرأ ولا يشركه شريك في ذلك . قلت فربما عليه زكاة فاراد ان يعطي
منها في كفن ميت هل يجوز ذلك : قال لا ولكن يهب لاهل الميت من زكاته ما شاء
ويقول هذا صدقة عليكم فان ارادوا ان يكتفوا ميتهم فذاك اليهم . قلت ارايت الرجل
الذي تجب عليه الزكاة ان كان له قرابة يحتاجون اما اخ واما أخت او غيرها فربما له ان
يجري عليهم من زكاة ماله السنة كلها ما يكفهم : قال نعم وهو مأجور في ذلك الا ان
يكون القاضي قد فرض عليه نفقة لاحد منهم فان اراد ان يعطي ما فرض عليه القاضي
ويحسب ذلك من زكاة ماله لم يجزه ذلك من زكاته . قلت فان كله قوم في بناء مسجد
لم وعليه زكاة : قال لا يجوز ان يعطيهم من الزكاة في بناء مسجد ولكن ان نظر الى
فقراء تلك الناحية فاعطاهم ما شاء فآخذوه فبنوا به المسجد فلا بأس بذلك ولا يدفعه
اليهم للبناء ولكن يقول لاؤثنتك القوم الفقراء هذه صدقة عليكم فيجزيه ذلك والله اعلم

﴿ باب الوكالة ﴾

قلت ارايت رجلا وكل رجلا يبيع ضياعا ثم خاف ان يبيع الوكيل ذلك وقد دخل
فيه واراد فسخ وكأنته حتى لا يجوز له البيع ما الحيلة في ذلك له . قال الحيلة في هذا ان
يبيع هذا الرجل ضياعه ممن يشتري به بما تساوي ثم يشهد على البيع شهودا عدولا فاذا فعل
ذلك خرج الوكيل من الوكالة في هذا البيع ولم يكن له بيع ذلك ثم يستقيل هذا البائع
المشتري منه البيع الذي كان بينه وبينه ويتشاهدان على الاقالة فتعود الضياع الى الذي
كان يملك ولا يكون للوكيل بيعها من قبل انها عادت الى صاحبها بلك مستقبل غير الملك
الاول هذا اذا كانت الوكالة غائبة عن الموضع الذي فيه الموكل ولم يمكن اخراجه من
الوكالة لمكان غيبته عن البلد لانه لو كان حاضرا كان له ان يخرج به بحضرته ويشهد على
اخرجه ولا يقدر على البيع وكذلك ان وكله يبيع عبدا او جارية او دار او عرض من

العروض وغاب الوكيل عن البلد الذي فيه الموكل ولم يأمن الموكل ان يبع ذلك فاراد اخراجه من الوكالة وهو غائب . قال الوجه في هذا ما شرحتك . قلت فان كان وكله بقضاء دين له او بشراء ضيعة او غيرها ثم كرهه وكلته والوكيل غائب فاراد الاخراج من الوكالة وهو غائب . قال يصنع ما ذكرته لك . ونسال الله تعالى ان يعفو عنا اجمعين

باب الاقارار *

رجل له ضياع وله اولاد فاراد ان يقر لبعض اولاده بمقدار ما يصيبهم من ميراثه ويترك سائر ضياعه لورثته الباقيين فلا يشهد لهم بها ولكنه يكون على ملكه فان حدث له ولد دخل في ميراثه مع ولده الباقيين على انه لا يكون لولده الذين افردهم شيء من هذه الضياع ولا يدخلون في ميراثه ما الحيلة في ذلك وكان اولاده خمس بنين وبنتين فاراد ان يفرد اثنين منهم بضيقه ويترك سائر ضياعه لبنيه وبنته الباقيين وان حدث له ولد دخل معه . قال الوجه في ذلك ان يشهد على نفسه لابنيه هذين بضيقه ويقر لها بها او يكتب لها كتاب شراء بذلك ويوثق لها ويكتب على هذين الابنين كتاب اقرار بقران فيه بان ضياعه الباقية ويسمى ويحدها صارت لاولاده الباقيين وهم ثلاث بنين وابنتان على ما يكتب الاقارارات ويشهد عليهما بذلك فان حدث به حدث الموت كانت سائر ضياعه لولده الباقيين وان حدث له ولد آخر دخل معه في الميراث لانه لا يردق هذين على ما بقي من ضياعه وانما يجوز اقرارهما على انه ما بقا قرأ ولا يكون لها في ميراثه شيء لانهما ان عارضا في ذلك اخرج هذا الكتاب الذي باقرارهما عليهما فاذا قامت عليهما البيينة بذلك لم يكن لها في سائر الضياع حق والله سبحانه اعلم بالصواب

باب البيع *

قلت رجل باع من رجل ضيعة او دارا وبض الثمن ولم يمكنه ان يسلمها الى المشتري لعائق عاقه عن ذلك نسأل البائع المشتري ان يؤجله بتسليم ذلك اليه الى سنة فاجابه المشتري الى ذلك . قال لا يجوز هذا التأجيل والمشتري ان يأخذ ذلك بالتسليم لان هذا التأجيل باطل . قلت فهل في ذلك حيلة . قال نعم . قلت وما هي . قال يقول البائع والمشتري جميعا ان البائع كان اجر هذه الضيعة او هذه الدار من رجل حر من المسلمين سنة اوها مرة شهر كذا من سنة كذا ثم انه باعها بعد ان اجرها من فلان هذا بكذا وكذا وبض منه الثمن فيعلم المشتري بالاجارة الموصوفة في هذا الكتاب فاختر ان يقيم على شرائه ولا ينقصه الى ان تنقضي مدة هذه الاجارة ثم يقبضها من فلان البائع ورضي بذلك فليس له مطالبة فلان البائع بان يسلمها اليه حتى تنقضي هذه السنة الموصوفة في هذا الكتاب ويؤكد الكتاب بذلك فيجوز هذا . قلت فما تقول ان قال المشتري للبائع

أقم لي ضميناً بضمين لي تسليم هذا الشيء عند انقضاء هذه الاجارة : قال الضمان جائز نعم
 اقام له ضميناً . قلت فان لم يسلم الضمين ذلك الوقت ما عليه : قال قد اختلف اصحابنا في
 ضمان التسليم فقال بعضهم يؤخذ الضامن بالتسليم ويحس بذلك وقال بعضهم ان لم يسلم
 كان الثمن عليه قال والا احتياط في ذلك ان يقول في كتاب الضمان ان اسلمت اليّ هذه
 الضيعة في وقت كذا والا فانت ضامن الثمن وهو كذا وكذا فاذا فعل ذلك كان عليه
 الثمن في القولين جميعاً . قلت فما تقول ان قال المشتري لا اؤجل للبائع بالتسليم ولكن
 آخذ منه كفيلاً بذلك على ان يكون الضامن للتسليم هو المؤجل بذلك ولا يكون البائع
 مؤجلاً لانه يمكنه تسليم ذلك قبل السنة : قال هذا يجوز ويكتب المشتري على الضامن
 كتاباً بانه قد ضمن له تسليم هذا الشيء عن بائع باعه اياه ولا يسميه على ان يسمي ذلك
 المشتري في غرة شهر كذا من سنة كذا ويؤكد ذلك في الكتاب فيكون التأجيل للضامن
 ولا يكون ذلك تأجيلاً للبائع . قلت فيجوز الضمان على هذا : قال نعم هو جائز والله اعلم
 * باب في الوكالة *

قلت فرجلٌ وكل رجلان يبيع عبداً له واشهد بالوكالة له وضاب الوكيل عن الموكل
 واراد الموكل ان يخرج الوكيل من الوكالة حتى لا يبيع العبد . قال لا يجوز اخراجه من
 الوكالة الا ان يشهد على اخراجه اياه ويكتب اليه بذلك فعمل الباع او يبعث اليه
 بذلك رسولا بكلمه فان لم يسمه باخراجه اياه من الوكالة فهو على وكالته وله ان يبيع العبد
 . قلت فهل في هذا حيلة حتى لا يكون له ان يبيع العبد : قال نعم يبيع المولى العبد من
 رجل ويشهد على ذلك ويدفعه الى المشتري ثم يشتريه المولى بعد البيع فلا يكون للوكيل
 ان يبيعه بعد هذا لان وكالته للوكيل يبيع العبد انما كانت في ذاك انلك وهذا لانه
 ملك حدث فقد خرج الوكيل من الوكالة في بيع العبد . قلت فما تقول ان كان امره ان
 يشتري له عبد فلان فوكله بذلك ثم اراد اخراجه من الوكالة والوكيل غائب ولا يمكنه
 ان يبعث اليه بذلك رسولا ولا يكتب اليه كتاباً : قال الحيلة في اخراج الوكيل من
 الوكالة ان يشتري العبد او يوكل من يشتريه له على انه بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا
 اشتراه على ذلك فقد ملكه وخرج الوكيل من الوكالة بالشراء ثم ينقص البيع بالخيار الذي
 استمره فيبطل البيع ولا يكون للوكيل الذي كان وكله بشراؤه ان يشتريه له بعد هذا

*(باب الصلح) *

قلت ارايت رجلاً جرح رجلاً خطأ فعفا الجروح عنه ثم مات من تلك
 الجراحة أيحوز العفو قال العفو جائز من الثالث فان كان للجروح مالٌ يخرج الدية من
 ماله جاز العفو ولم يكن على الجارح ولا على عاقلته سبيل وان لم يكن للجروح مالٌ فعفوة

الآدية التي وجبت على عاقلة الجارح كان لم تلت ذلك ويقال لم ادرك الاثنين . قلت لما الحياة حتى يجوز الضو : قال ان اقر الجروح ان فلا لم يحرمه هذه الجراحة كان قوله جائزاً على ورثته ولم يقبل قولهم على الجارح لان الجروح قد كتبهم . قلت وكذلك ان صالح الجرح الجارح من الجراحة على مال دون الدية : قال اما في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان على العاقلة الدية يحسب لم من ذلك المال الذي صالح عليه الجارح وطهيم ان يؤدوا ما بقي . واما في قول ابي يوسف رحمه الله فان الصلح جائز ويدفع عن العاقلة ما اخلح عليه الجارح والثالث ويؤدون ما بقي . قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح : قال ان صالح من الجراحة وما يحدث منها فقول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وابي يوسف رحمه الله في ذلك واحد ويحسب لم المال الذي صالح عليه والثالث . واما في قول ابي يوسف قوله قد صالحتك من الجراحة وما يحدث منها سواء لم وصلح منها جميعاً . قلت ارايت رجلاً له على رجل الف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤدها اليه في هلال كذا من سنة كذا وان لم يفعل فليده مائتا درهم : قال هو جائز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقولنا ولكن من خالفنا يطل ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز هذا في قولكم وقول غيركم : قال الحيلة في ذلك ان يحيط رب المال عن المطالب ثمانمائة درهم فيبقى مائتا درهم فيصالحه من هاتين المائتين على مائة درهم يؤدها اليه في غرة شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيجوز على هذا الشرط . قلت فوجعل كاتب عبده على الف درهم يؤدها اليه في سنة فان لم يفعل فليده الف أخرى : قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز : قال الحيلة ان يكاتب العبد على التي درهم ثم يصالح المولى المكاتب بعد ذلك عما كاتبه عليه على الف درهم يؤدها اليه الى سنة فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون هذا جائزاً على هذا الشرط . قلت فان كان المولى قد كاتب العبد على التي درهم فاراد المكاتب ان يصالح مولاه على النصف من ذلك معجلاً : قال هذا جائز في قول اصحابنا وحمهم الله تعالى ولا آمن ان يفسده غيرنا ولكن الحيلة في ذلك حتى يجوز في قولنا وقول غيرنا ان يصالح المكاتب مولاه من الاثني درهم على دفاتير يكون قيمتها الف درهم ويدفعها اليه او يصالحه على عرض من العروض فيجوز ذلك في قولنا وقول من خالفنا في ذلك . قلت ارايت رجلاً يدعي في دار دعوى والذي في بئر الدار ينكر دعواه . هل يجوز له ان يصالحه من دعواه على شيء وهو منكرها : قال نعم هذا جائز في قياس قولنا . ولكن من خالفنا يفسد هذا الصلح اذ لم يكن على الفرار . قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح في قولنا وقول غيرنا عن خالفنا والذي في بئر الدار لا يأمن ان يقر بدعواه فربما يكون المدهي قد اقر

بذلك لانسان ثم يصلح عليها فيجزي المهرله فيأخذ ذلك من يدي الذي في يده الدار او يجزي شريكه لهذا المدعي فيحتج بهذا الاقرار على الذي في يده الدار : قال الحيلة في ذلك ان يصلح رجل اجنبي عن الذي في يده الدار اي من هذا الحق على مال ويقر هذا الاجنبي لهذا المدعي بهذا الحق الذي يدعيه فيصلحه على مال يدعيه على ان يسلم هذا الحق للذي في يده الدار ويضمنه ما ادركه في ذلك من درك فيجوز هذا . قلت ارايت اذا صالح هذا الاجنبي على ذلك ثم استحق انصاف بعض هذه الدار هل يرجع المصالح على المدعي بشيء مما صالحه غيره : قال ان بقي في يدي الذي في يده الدار مقدار دعوى المدعي لم يرجع بشيء . قلت فما الحيلة حتى يرجع المصالح بقسطه مما صالح قال الحيلة في ذلك ان يقول المدعي لي ثلث هذه الدار والثلاثان الباقيات منها للذي في يده الدار ثم يصلحه الاجنبي بعد ذلك على هذا فيقول في كتاب الصلح اني ذكرت لك ان ثلث جميع هذه الدار لي وفي ملكي وان ثلثها لفلان يعني الذي في يده الدار واني رأيتك انت تصالحي من دعواي على كذا وكذا فاذا صالحه على هذا رجع المصالح على المدعي بقسطه مما صالح عليه ان استحق من الدار شيء . قلت ارايت ان كانت هذه الدار في يدي رجل مات وتركها في يدي ابنه وامراته فادعاهما رجل فصالحه من دعواه على مال فكيف يكون المال عليهما : قال اذا صالح المدعي على غير اقرار فللمال عليهما على ثمانية اسهم على المواة الثمن من ذلك وتكون الدار بينهما على ذلك فان كانا صالحاه على اقرار كان المال عليهما نصفين والدار بينهما نصفين . قلت فما الحيلة في ذلك : قال يصلح رجل عنهما على اقرار على ان يسلم المواة الثمن وللابن سبعة اثمان فاذا وقع الصلح على هذا جاز وكانت الدار من الابن والمواة على ثمانية اسهم . قلت ارايت رجلا توفي وترك مالا وعروضاً فاراد الورثة ان يصلحوا المواة من حصتها من ذلك على درهم او دنانير والذي تركها الميت من الدرهم والدنانير مجهول لا يعرف وزنه : قال لا يجوز هذا الصلح . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز هذا الصلح . قال يصلحونها من حصتها من ذلك على دراهم ودنانير ويدفعون ذلك اليها فتكون الدنانير التي يدفعونها اليها صلحاً من حصتها من الدرهم ومن بعض العروض التي تركها الميت وتكون الدراهم صلحاً من حصتها من الدنانير ومن بعض العروض على قدر قيمة ذلك وان صالحوها على عرض من العروض فهو اجد . قلت فان كان الميت ديون على أناس وله عروض ومال عين فارادوا صلحها على ان تسلم لهم جميع حقها من الدين ومن غيره : قال هذا لا يجوز ولكن الحيلة في ذلك ان يصلحوها من جميع حقها من جميع تركه الميت الا الدين على كذا وكذا درهماً وكذا وكذا ديناراً او على عرض من العروض مما جرت بها من الدين فانهم ينظرون مقدار ذلك فيعرضونها اليها

فيكون لم عليها ان تؤكلهم بعض ذلك واجهاصهما بما لم عليها الا انهم اذا ادخلوا
اليدين في الصلح يرى القرماد من مقدار حصتها من الدين . قلت في هذا خير هذا : قال
نعم . قلت وما هو : قال يصلحونها من حصتها من تركه لمايت من المال العين والورق
والعتار والودر والمستغلات والمتاع والاثاث والحرق وغير ذلك خلا ما باسم زوجها فلان
من الدين هل ما قلنا ثم نقر في اسفل الكتاب ان جميع ما باسم زوجها فلان من الدين
وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا على ما قلنا فان جميع ذلك كله لفلان وفلان وتسمى
سائر الورثة وفي ملكهم دونها ودون الناس وان اسم زوجها فلان في ذلك طرية ومعرفة
لم . قلت ارايت رجلا اوصى لرجل بخدمة عبده مدة معلومة او اوصى له بخدمته ما حاش
لاراد الوارث ان يطل هذه الوصية ويسلم اليه العبد ولا يكون لوصي له فيه حق : قال
الحيلة في ذلك ان يصلحه من خدمة العبد على شيء ويدفعه اليه فيجوز ذلك ويطل حق
صاحب الخدمة ويصير العبد للوارث يصنع به ما شاء من بيع وغيره . قلت وكذلك لو
اوصى له بما في بطن جاريته من ولد : قال السبل فيه على ما وصفت لك والصلح في
ذلك جائز ويسلم ذلك للوارث والله تعالى اعلم

باب في الكفالة

قلت ارايت رجلا له على رجل مال فنجسه عليه واخذ منه كفيلا لنفسه على انه ان
لم يوف به عند محل كل نجم من هذه القيوم فالكفيل ضامن للرجل المال على القيوم : قال
هذا جائز في قولنا ولست آمن ان يطل ذلك غيرنا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز
في قولنا وفي قول غيرنا : قال الحيلة في ذلك ان يعين الكفيل المال على انه كلما دفع
الذي عليه المال الى الطالب عند محل كل نجم من هذه القيوم فهو يري من ذلك القيم
فاذا ضمن ذلك على هذا جاز في قولنا وفي قول غيرنا . قلت ارايت رجلا له على رجل مال
فصلحه على ان يؤخره عنه على ان يضمن له فلان عنه هذا المال فان لم يضمن فلان فلا
صلح بينهما والمال حال : قال هذا جائز عندنا ولست آمن ان يطله بعض من يخافنا .
قلت فكيف الحيلة في ذلك : قال يكون الكفيل حاضرا بضمن المال فيجوز الضمان ويجوز
التأخير ويتم الصلح . قلت فان لم يكن الكفيل حاضرا فما الوجه في ذلك : قال يصلحه
على ما ذكرت لك على ان فلانا ان ضمن هذا المال ما يئنه وبين قوم كذا وكذا فالصلح
تام والا فلا صلح بينهما فيجوز هذا . قلت ارايت رجلا اراد ان يكفل بنفسه رجلا على
انه ان لم يوفه في يوم كذا فالمال الذي على المكفول به وهو كذا وكذا عليه واراد ان
يتوثق من المكفول به برهن يكون في يده : قال الرهن بالكفالة في النفس لا يجوز . قلت
فما الحيلة في هذا حتى يجوز ان يكون الرهن في يدي الكفيل : قال الحيلة في ذلك ان

يضمن الكفيل المالك والنفس على انه اذا دفعه اليه في كذا وكذا فهو يدي من المالك
والنفس ويرتبن بالمال الذي ضمنه عن المطلوب وهذا يكون الرهن في يده فيجوز الرهن على
ذلك . قلت فرجل ضمن من رجل دوكا في دار باعها فاراد الصامن ان يأخذ وهذا من
البائع فيكون في يديه ان يلزمه بسبب هذا الضمان شيء : قال الرهن لا يجوز في الدوك
لانها ليس بمال لزم الساعة فيجوز الرهن به ولكن الكفيل يجوز في الدرك . قلت فما الحيلة
حتى يجوز الرهن في ذلك . قال فان اقر البائع انه باع هذه الدار وليست له ولا لسان فيها
حق وانه امر هذا الضمين ليضمن عنه الدرك فمشترى في هذه الدار
وانه قد رهن هذا الضمين بضائره وهذا هو كذا وكذا ودفعه اليه وقبض
منه الضمين فاذا اقر بذلك جاز الرهن وفيه بعض ما فيه من الكذب . قلت فرجل ادعى
على رجل بالف درهم والمدعى عليه لا يحمي ذلك فاعطاه كفيلاً بنفسه على انه ان لم يوف
به يوم كذا فللطالب على الكفيل الف درهم . قال هذا جائز في قول ابي حنيفة واما
غيره من اصحابنا فانه قال الكفالة بالنفس ثابتة فان لم يوف به في اليوم الذي اشترطه لم
يلزمه شيء من المال . قلت فما الحيلة حتى يجوز ذلك في قول ابي حنيفة وغيره . قال
الحيلة في ذلك ان يقر الكفيل ان المدعى على المدعى عليه الف درهم ثم يضمن ليقول انا
كفيل لك بنفس فلان فان لم يملك في يوم كذا وكذا فالالف التي لك عليه هي علي
فاذا قال هذا جاز الضمان على هذا ولزم . قلت ارايت رجلاً ادعى عبداً في يدي رجل
فاخذ به كفيلاً بنفسه وبنفس العبد فأتى العبد واقام المدعى البيعة ان العبد عبده . قال
فعل الكفيل قيمة العبد في قول اصحابنا . قلت ولم ضمنه قيمته وقد مات ولم يكن هذا
بمنزلة الحر اذا كفل رجل بنفس رجل حر فأتى المكفول به ان الكفالة بطل . قال
العبد مال فلذلك لم يكن بمنزلة الحر . قلت فهل يبطل هذا عند اصحابنا . قال لست
آمن ان يبطل ذلك غيرنا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يلزمه ويجوز في قولنا وقول
اصحابنا وغيرهم . قال الحيلة في ذلك ان يأخذ الطالب من المطلوب كفيلاً بنفسه
وبنفس العبد وكفيلاً للمطلوب في خصومة الطالب في هذه الدعوى ضماناً لما وجب له على
المطلوب بسبب هذا العبد فاذا ضمن على هذا لزم الضمان في ذلك . قلت ارايت رجلاً
كفل بنفس رجل الى رأس الشهر . قال الكفالة بالنفس جائزة فان مضى رأس الشهر
ولم يدفعه اليه فان الكفالة بالنفس على حالها لا يبرأ منها الكفيل حتى يدفع المكفول به
الى المكفول له في قول اصحابنا . واما غير اصحابنا فانه يقول يبرأ الكفيل اذا مضى رأس
الشهر . قلت فكيف الوجه حتى تكون الكفالة عليه . في يدفعه . قال يكفل به فيقول قد
كفلت لك بنفسه الى رأس الشهر فان لم ادفعه اليك رأس الشهر فكفالتك بنفسه علي

حتى أدفعه إليك بعد رأس الشهر فإذا قال هذا لم يقرأ الكفيل حتى يدفعه . فأتى فلان
 أراد الكفيل أن يقرأ عند رأس الشهر في قول أصحابنا وقول غيرهم قال يشرط في
 الكفالة فيقول قد كفلت لك بنفس فلان إلى غرة شهر كذا فإذا مضى رأس الشهر
 فأنما يرى من هذه الكفالة فإذا كفيل على هذا يرى بعد رأس الشهر . قلت أرايت
 قوله كفلت لك بنفس فلان إلى رأس الشهر هل للطالب أن يأخذ الكفيل بنفس فلان
 المطلوب قبل رأس الشهر . قال لا وهذا أجل الكفالة في قول أصحابنا . وقد روي عن
 الحسن بن زياد أنه قال إذا كفيل بنفس رجل إلى رأس الشهر فليس هذا تأجيلاً ولكنه
 كأنه قال قد كفلت لك بنفسه ما بين هذا اليوم ورأس الشهر فأنما الكفالة عليه إلى رأس
 الشهر وقال ليس هذا بمؤجلة المال إذا قال قد ضمن لك ألف درهم التي لك على فلان
 إلى رأس هذا الشهر فهذا أجل في المال وليس بأجل في كفالة النفس . قال فإذا
 مضت الحيلة التي أهل فيها الهلال وذلك اليوم فغابت الشمس يرى الكفيل . قلت أرايت
 رجلاً له على رجل مال فاعطاه المطلوب ضميناً بهذا المال قال يوفق المال على المطلوب
 وعلى الضمين وللطالب أن يأخذها بذلك جميعاً ويأخذ أيهما شاء في قول أصحابنا وقال
 بعض الفقهاء الضمان مثل الحوالة وليس للطالب أن يأخذ الذي عليه أصل المال . قلت
 فما الحيلة حتى يكون له أن يأخذ أيهما شاء في القولين جميعاً قال إن ضمن هذا الضمين
 في المال عن المطلوب على أن كل واحد منهما ضامن عن صاحبه بذلك وعلى أن له أن
 يأخذ بجميع هذا المال أيهما شاء فإذا ضمنه على هذا كان له أن يأخذ بذلك أيهما شاء .
 ٣ قلت أرايت رجلاً له على رجل مال حالاً وله ضمين فتوارى الرجل الذي عليه
 الدين وقال لا أظهر أو يؤجلني بهذا المال والطالب يكره أن يضيق على الضمين كيف
 الحيلة في ذلك حتى يؤجله بهذا المال حتى يظهر فإذا ظهر أخذه به . قال الحيلة في ذلك أن
 كان الطالب يثق بالضمين أن يقر بأنه قد قبض المال من الضمين ويشهد له بذلك
 فلهود عدول ويوقعهم على هذا الوفق الذي يشهد فيه ثم يشهد بعد ذلك فمطلوب بأنه
 قد أجله فإذا ظهر كان للضمين أن يطالبه بالمال بإقرار الطالب له قبض المال منه فلا
 يجوز التأجيل أي لا يجوز تأجيل الطالب إياه بما أجله بعد إقراره بقبض المال من
 الضمين . قلت فإن لم يكن له بالمال ضمين ما الحيلة في ذلك قاله إذا سأله المطلوب
 التأجيل قال على يمين لا أوجل حتى أخذه منه كفيلاً بهذا المال ثم يقول فأنما أجيء بـرجل
 من قبلي ضمن لي عنه هذا المال بقدر ما أخرج من يميني ثم يمين بـرجل من قبله يثق به

٣ من هنا إلى آخر الباب ساقط من بعض النسخ هنا ومذكور في باب الوصية
 والصواب ذكره هنا

فيشهد المطلوب بأنه قد أمره أن يعين فلان عنه هذا المال الذي له عليه وهو كذا وكذا وأنه قد ضمن فلان بن فلان عنه بأمره فإذا توفى الطالب من ذلك الشهد فمدين وأنه قد قبض المال ثم اشهد بعد ذلك أنه قد أجل المطلوب إلى وقت كذا وكذا فلا يلزمه التأجيل وتفي ظهر اخذ الضمين بالمال وأنه سبحانه اعلم

باب الوصية والوصي

قلت أرايت رجلاً جعل رجلاً وصيه فيما له بالصكوفة وجعل فلاناً وصيه فيما له بالبصرة وفلاناً فيما له ببغداد قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه هؤلاء كلهم اوصياء الميت في جميع تركاته في الكوفة والبصرة وبغداد وليس لواحد منهم أن يبيع شيئاً من تركه الميت ولا يشترى ولا يقبض ديناً الا ان يكونوا جميعاً وهذا قول زفر رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم وصي فيما اوصى به اليه خاصة . قلت فكيف الحيلة حتى يكونوا اوصياء جميعاً في جميع التركة في الاقاول كلها قال الحيلة في ذلك ان يحصل لهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته ويقض أمره فيها ونفعه فإذا جعل الامر على هذا كان لكل واحد منهم ان يعمل في ذلك بما أمره وجاز أمره . قلت فلن اراد الموصي ان يكون كل واحد منهم وصياً فيما يوصي به اليه خاصة ولا يدخل نعم الآخر في شيء من الاقاول كلها قال يقول الوصي قد اوصيت الى فلان في مالي في بغداد خاصة دون مالي بسواها من البلدان والمواضع واوصيت الى فلان في مالي بالبصرة خاصة دون مالي بسواها من الامصار والبلدان وليس لواحد منهم ان يدخل يده في شيء مما اوصى به الى غيره فإذا قال هذا لم يكن لواحد منهم ان يدخل يده في شيء مما اوصى به الى غيره . قلت وكذلك اذا قال فلان وصي في قضاء ديني وفلان وصي في ا قضاء ديني وفلان وصي في ا قضاء وصاياي وفلان وصي في ولدي والقيام بامورهم قال الاقاول في هذا مثل الاقاول فيما شرحنا من البلدان على ما فسرنا لك . قلت أرايت رجلاً اراد ان يوصي الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته فلان رجل آخر وصيه قال هذا جائز في قول اصحابنا ورحمهم الله تعالى وبعض الفقهاء رضي الله عنهم لا يرى ذلك جائزاً . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال الحيلة في ذلك ان يقول قد اوصيت الى فلان وفلان على انه ان لم يقبل واحد منهما هذه الوصية وقبلها الآخر فهو وصي وحده في جميع تركاتي . قلت أرايت الرجل الذي اراد ان يقدمه اليه الآخر يكون وصياً معه قال بلى والله اعلم . قلت فكيف الحيلة حتى لا يكون الآخر وصياً ان قبل هذه الوصية قال يقول قد اوصيت الى فلان وفلان على انه ان قبل فلان فهو وصي خاصة في جميع تركاتي وليس الى فلان من وصيتي

ففي مع فلان وان لم يقبل فلان فلان وصي في تركا في وليس الى فلان حق وصي في
مع فلان وان لم يقبل فلان ايضا فلان وصي في تركا في ليكون الامر على ما قلت
قلت ارايت الرجل اذا اوصى بوصايا الى رجل ثم حكت زمانا ثم اوصى بوصايا الى
آخر فقال ما وصايا جميعا وما اوصى به في الوصية الاولى وفي الوصية الثانية ثابت بنفذ
ذلك كله . قلت فان اراد ان ينفذ ما في الوصية الثانية ويحمل به ويطلق ما في الوصية
الاولى كيف يكون الوجه في ذلك قال يشهدانه قد اوصى بهذه الوصية الثانية الى فلان هذا
واله قد اطلق كل وصية كان قد اوصى بها قبل هذه الوصية واخرج كل وصي كان اوصى اليه
غير فلان هذا من وصيته ولم يحصل اليه من وصيته شيئا وفلان هذا اوصى له في جميع تركاته خاصة
دون كل من كان اوصى اليه مقدما . قلت ارايت الوصي اذا خاف بعض الفقهاء ان يسأله عما
وصل اليه من تركه الميت وسأله البيعة على ما انفذه من ذلك وما اتفق على الورثة وما فني
من الدين ولا يقبل قوله فيما يقبل فيه قول الوصي كيف الوجه في ذلك قال يكون غيره
يتولى تركه الميت ويقبض الدين ولا يقر بشي ولا يشهد على نفسه بشي . قلت ففي هذا
شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو قال يقول ما للورثة اي لورثة فلان في يدي الا
كذا وكذا ولا يقر انه باع شيئا ولا قضى ديناً . قلت فان قال له القاضي احلف الله ما
وصل اليك من تركه الميت غير هذا الذي اقررت به ولا قضيت شيئا من ماله قال اذا
كان مظلوما فيما يحمل عليه وفيما يدعي عليه وكان قد يحمل في الوصية بما يجب لله عليه
فليحلف ويتصرف بماله على غير ما يستغفنه عليه ويقصد بالنية الى شيء يدعي انه لم يصل
اليه من تركه الميت متاع او شيء ما لم يكن في تركه الميت او جوهرا كذا او نوع من
انواع الامتعة مما لم يكن في تركه الميت فاذا حلف على هذا لم يكن عليه شيء . قلت فما
هذا الشيء الذي يتوبه قال ينظر الى شيء من متاع الميت الذي بالصين او من متاع الهند
او من متاع الروم مما لم يكن في تركه الميت فينبوي ان ذلك المتاع لم يصل اليه هذا اذا
كان مظلوما وان كان ظالما لم يحسب ان يحلف على ذلك . قلت ارايت رجلا له على
رجل دين فاراد ان يوصي لصاحبه المدين بماله عليه من الدين وله مال يخرج ذلك من
ثمنه ولم يأمن ان تجحد الورثة تركته ويرجعوا عليه بالثلثين قال الحيلة في ذلك ان
يشترى صاحب الدين ان لم يكن مريضاً من الرجل الذي عليه الدين ثوبا بمقدار الدين
على ان المشتري بالخيار في ذلك عشرين سنة او اقل من ذلك او اكثر على ما يريد
ويقبض الثوب فان مات الذي له الدين جاز البيع ولزمه الثمن وكان الثمن قماصاً وان
شاء قال اشترته منك بدني الذي عليك وهو كذا وكذا من سنة كذا وكذا والى ان
اطلوا لي الى غرة شهر كذا من سنة كذا فان مات ثم البيع ويرى الغريم من الدين وان

أراد أن يتقضى البيع ما دام خياً كان ذلك له ويكون دينه على حاله .
 قلت رجل دفع اليه أي إلى رجل ألف درهم وأوصى اليه أن يشتري بالآلاف
 عبداً ويمتقه عنه ويشهد له على ذلك ثم مات وقد صارت في ابدي وورثته من المال
 أضاف الآلاف فاشترى الرمي بالآلاف عبداً وأراد أن يمتقه عن الرمي يخاف الرمي أن
 يقول دفع اليّ فلان ألف درهم وأمرني أن اشتري بها عبداً واحتقه عنه لتجسد الورثة
 ذلك ويأخذون الآلاف منه وكره أن يقول قد احتقت هذا العبد عن فلان ولا يذكر
 المال فيكون ولأه العبد له ولا يكون ولأؤه لميت فأراد حيلة يمتق بها العبد ويكون
 ولأؤه لميت : قال الحيلة في ذلك أن يقر هذا الرمي أن رجلاً حرّاً من المسلمين جائز
 الأمر أقر أن فلاناً المملوك دفع اليه ألف درهم وأوصى اليه أن يشتري له بها عبداً
 ويمتقه عنه وأن الرجل الحرّ قبل من فلان ما أوصى له به من ذلك وتقبض منه الآلاف
 درهم ثم أن فلاناً الموصي توفي بعد ذلك وأن الرجل الحرّ الذي أوصى اليه فلان اشترى
 بعد وفاة فلان عبداً رومياً يقال له فلان وهو هذا العبد واحتقه عن فلان الذي أوصى
 اليه فقد صار فلان الرومي حرّاً بالعتق الموصوف في هذا الكتاب عن فلان بن فلان
 فلا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء فان ولأؤه لمن يجب ذلك له من ورثة فلان بن
 فلان ويشهد على هذا الكتاب فيمتق العبد ويسكون ولأؤه لميت الذي أوصى إلى هذا
 الرجل الذي لم يشهد له . قلت فهل يكون لورثة الميت سبيل على المقر بهذا الأقوال وعلى
 العبد المقتق : قال لا سبيل لم علي واحد منهما لأن المقر لم يقل أنه قبض من مال الميت
 ولا شيء منه فيزيمه ذلك ولم يصر العبد لميت من قبل أن أقر هذا الرمي أن الرجل
 الحرّ الذي اشترى هذا العبد بالآلاف التي دفعها اليه الميت فلا يدخل العبد في ملك
 الميت بقوله أنه اشترى بالآلاف التي دفعها اليه الميت ولا بقوله أن الميت أوصى اليه أن
 يشتري بذلك عبداً ويمتقه عنه . قلت فما تقول أن أقر هذا الرمي أن الميت أوصى اليه أن
 يشتري بذلك عبداً ويمتقه عنه . قلت فما تقول أن أقر هذا الرمي أن الميت أوصى
 اليه في صحته وصحة عقله وجواز من أمره أن يشتري عبداً بعد موته بألف درهم ويمتقه
 عنه ولم يدفع اليه الآلاف ولا قبضها من ماله بعد موته وأنه قبل من فلان بن فلان ما
 أوصى به اليه مما سمى ووصف في هذا الكتاب ثم أنه اشترى بعد ذلك من ماله عبداً
 بألف درهم وهو فلان الرومي ليمتقه عن فلان وليرجع بالآلاف درهم التي اشترى
 بها فلاناً من مال فلان ابن فلان وأنه احتق فلاناً العبد الرومي عن فلان ابن فلان على
 ما أوصى به اليه فقد صار فلان حرّاً عن فلان ولا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء
 فان ولأؤه لمن يجب ذلك له من ورثة فلان بن فلان : قال هذا جائز . قلت فهل يكون
 لورثة الميت سبيل على الموصي اليه : قال لا سبيل لم علي واحد منهما من

قيل انهما ان حبذا هذا الوصي فيما نقر به جاز الشئ ووجب عليهم ان يردوا اليه الف
دوم وكان الولد الميت والى لم يصدقوه فيما اقر به فالمد حر بأقرار هذا المدعي بالوصية
ولا شيء عليه لانه لم يقر بانه فبعض من مال الميت ولا من ماله شيئاً .
قلت ارايت رجلاً باع داراً له من رجل آخر ودفعها اليه فلم يقبضها منه المشتري حتى
باعها البائع من رجل آخر ودفعها اليه قال قد اتم البائع ودخل فيها لا يحل له ولا يسه حين
ياها من الآخر . قلت فان طالب المشتري الاول المشتري الثاني بالأقرار والمشتري
الثاني ان نسلم له الدار وسأل المشتري الاول ان يصنع له منها فاجابه الى ذلك مع الحيلة
في ذلك . قال ان اقر للمشتري الاول ان البائع كثر باعه هذه الدار ولم يقبضها منه حتى
سأله البائع ان يعيله البيع فيها فاقاله وكتب بذلك كتاباً واشهد عليه . قال هذا جاز
ولا يكون للمشتري الاول على الدار سبيل ولكن للبائع ان يأخذ الدار من المشتري الثاني
لان المشتري الاول انما اقر بالاقالة بعد بيع البائع اياها من المشتري الثاني فلما اراد المشتري
الثاني ان لا يرجع عليه البائع فيها : قال ان اقر البائع ان المشتري الاول كان اقاله البيع
اها قبل ان يبيعها من المشتري الثاني فاقار به بذلك جاز على نفسه ولا يكون له على الدار
سبيل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب الطلاق

قلت ارايت رجلاً قال لامرأته انت طالق ثلاثاً ان وطئتك : قال هو
مول منها فان وطئها وقعت عليه ثلاث تطليقات ولم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وان
تركها اربعة اشهر لا يطؤها بانت بتطليقة بائنة . قلت فما تقول ان اتفقت عدتها ثم
تزوجها نكاحاً فاسداً فوطئها بعد ما تزوجها بغير شهود : قال اكراه ان يطأها في النكاح
الفاسد وان هو وطئها لم يقع عليها الطلاق الذي حلف به الا تلك التطليقة التي بانت
بها ولم يبحث في الجمين من قبل انه وطئها في حال لا يقع عليها طلاقها . قلت فان تزوجها
بعد وطئها اياها نكاحاً صحيحاً : قال تكون امرأته باقية على تطليقتين . قلت فما الذي
يجب لما عليه بوطئها اياها : قال عليه الاقل بما سمي لما من الصداق ومن مهر مثلها . قلت فما
تقول في هذا الوطئ الذي كان منه : قال هو وطء حرام الا انه لا حد فيه من قبل
الشبهة التي فيه فان حملت من هذا الوطئ فجاءت بولد لزمه نسيه وكان الولد ولده . قلت
فان وقعت عليها تطليقة بالابلاء ثم اتفقت واتفقت عدتها ليس له وطئها ان تزوجها نكاحاً
فاسداً فقد زعمت ان هذا الوطء حرام ولكن لا حد فيه عليه : قال نعم والله تعالى اعلم

باب النكاح الفاسد

قلت فما الكساح الفاسد ، قال يزوجها بشهادة عيدين او بشهادة حيين او بشهادة
 قميمين فهذا نكاح فاسد لا يزمه فيه الطلاق الذي كان حلف به لان هذا كساح بغير
 شهود وهو فاسد . قلت فما تقول ان زوجها وليها بغير امرها بشهود من الزوج الذي كان
 حلف ان لا يباها فدخل الزوج فوطئها وهي لا تعلم بان وليها زوجها منه ولم تمتنع من
 وطئه اياها هل يكون تركها اياه يطؤها اجازة للنكاح ، قال لا يكون اجازة لنكاح لم
 تعلم ولا يقع عليها بهذا الوطئ الطلاق بان زوجها الولي بغير امرها بعد انقضاء عدتها
 بشهادة شهود . قلت فما تقول ان كانت لما وقعت عليها تطليقة بالابلاء ثم زوجها الولي
 منه بغير امرها قبل ان تنقضي عدتها فدخل بها الزوج فوطئها ولم تعلم ان وليها قد زوجها
 منه ولم تمتنع عليه من الوطئ هل يقع عليها تمام الثلاث تطليقات ، قال نعم يقع عليها تمام
 التطليقات ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره الا ترى انه لو وطئها في العدة من غير ان
 يزوجه الولي اياها انها تطلق تمام الثلاث تطليقات وهي كرجل قال لامراته انت طالق
 ثلاثا ان دخلت هذه الدار ثم طلقها واحدة على جعل ثم دخل الدار وهي في العدة فانه
 يقع عليها باقي الطلاق حتى تبين بثلاث تطليقات وكذلك المسئلة التي قبل هذا والله اعلم
 بالصواب

باب من الرابا ايضا

قلت او آيت رجلا اوصى الى رجل ولم يشهد بالوصية ودفع اليه ماله وقال له
 لفلان بن فلان علي كذا وكذا ولفلان كذا ولفلان كذا فادفع ذلك اليهم بعد وفاتي
 او قال قد اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا فادفع اليهم شيئا من ذلك من هذا المال
 الذي دفعته اليك ولم يشهد له على ذلك ثم مات فجاء الغرماء والموصي لم الى هذا الرجل
 الذي قبض المال فساأوه ان يدفع اليهم ما اقر لهم به من المال اوسأله الموصي لم ان يدفع
 اليهم ما اقر لهم به ففكر الرجل ان يدفع ذلك اليهم وهو يكره دفع ذلك من مال الميت
 فتطالبه الورثة بالمال وكره ايضا الغرماء والموصي لم ان يقر بانهم قبضوا ذلك من هذا
 الرجل من مال فلان : قال الحيلة في ذلك ان يكتب كل غريم كتابا فيقول الغريم
 هذا كتاب لفلان ابن فلان كتبه له فلان واقر له بجميع ما فيه واشهد له على نفسه
 بذلك شهود اسموا آخر هذا الكتاب اني ذكرت لك ان لي على فلان بن فلان مالا مبلغه كذا
 وكذا دينارا وان فلانا توفي ووصى بالثلث من ماله واني سألتك ان تدفع الى جميع الذي
 ذكرت لك انه لي على فلان من هذا المال المسمى في هذا الكتاب على ان فلانا يرى من
 ذلك وعلى اني ضامن لجميع الذي يدركك من دركها عن فلان او واحد من ورثته في
 ذلك من درك من قبلي وبسبي اني اخلص فلانا من ورثته من جميع ذلك واسلمه منه او ارد
 عليك بقدر الذي يلزمك ويجب علي ردك عليك فاجبتي الى جميع القسمة سألتك بما

علي ووضف في هذا الكتاب ودفعت الى جميع هذا الكذا والكذا قضاء من ثلاث ايام
 ثلاث وقبضتها منك تامة وافية وايرات فلانا وجميع ووثقه من ذلك ولا يقول من ماله
 من دفعها اليه فلا يكون عليه ولا على من قبض ذلك سبيل لوارث ولا لغيره وكذلك
 الموصي لم يكتب على كل رجل منهم مثل هذا ولا يقول دفعت ذلك من مال فلان فاذا
 فعل ذلك لم يكن لوارث عليه ولا على الموصي لم سبيل فيما قبضوا بسبب الوصية . يؤكّد
 على الغرماء وعلى الموصي لم وانما كتبت بحمل الكتاب ولم استقصه فينبغي لاني يكتب
 الكتاب ان يكتب ويختلط فيه (١) قلت ارايت رجلاً له عبد وامّة فسالاه ان يزوّج
 كل واحد منهما من ماله اجبه تخلف بحرتهما ان لا يزوجها ما الحيلة في ذلك حتي يزوجها
 قال الحيلة في عينه ان يبيعهما بمن يثق به من ولده واخيرهم ثم يزوجها المشتري فاذا
 عقد النكاح اشترى المولى الذي باعها قيعودان الى ملكه ولا يبحث في عينه (٢) قلت رجلاً
 لما على اساقفة مائة دينار تزوجها احدهما على حصته من المال الذي طليها هل لشريكه
 ان يشركه او يضمه نصف المال اما في قولنا فليس له ذلك ولست آمن ان يضمه بعض
 الفقهاء . قلت فما الحيلة : قال الحيلة في ذلك ان يهب الذي يزوّج المرأة المرأة حصته
 من هذا المال ثم يزوّجها على عشرة دراهم ثم تهب المرأة له العشرة دراهم التي تزوّجها
 عليها ولا يكون عليه سبيل في ذلك

باب في الايمان

قلت ارايت رجلاً تزوج امرأة على مائة دينار ودفع اليها المهر او الى وليها الذي
 يجوز قبضه عليها ثم ان المرأة بعد ذلك طالبت بالمهر وقدمته الى الحاكم وجمدت ان تكون
 قبضته منه ولا قبضه لها قابض يجوز قبضه عليها وخاف الزوج ان يقر بالمهر عند القاضي
 فيلزمه اياه ويحمل القول قول المرأة مع يمينها ما الحيلة في ذلك : قال الحيلة في ذلك ان
 كانت ظالمة له وسعه ان يحلف لها وينوي شيئاً آخر . قلت وما ينوي : قال القاضي
 يستحلّه بالله انه ما تزوّجها على مائة دينار على ما ادعت وينوي في عينه انه لم يزوّجها
 اليوم على المائة دينار فيكون له نيته . قلت هل في هذا غير هذا : قال نعم ان كانت ينفق
 وقدمته الى قاضي بغداد حلف انه لم يزوّجها بالكوفة على مائة دينار . قلت وكذلك ان
 نوى انه لم يزوّجها بالبصرة على مائة دينار قال وكذلك ان نوى انه لم يزوّجها بالبصرة على
 كذا وكذا وكذلك ايضا ان نوى بلداً من البلدان غير البلد الذي تزوّجها فيه قال نعم
 قال وكذلك ان حلف انه لم يزوّجها في شهر رمضان على مائة دينار اذا كان له ان
 يزوّجها في غير شهر رمضان : قال نعم وكذلك كل شهر من الشهور غير الشهر الذي كان تزوّجها

(١) يناسب الفكاك (٢) يناسب الشركة

فيه : قال لا حث عليه في ذلك وكذلك انت نوى انه لم يتزوجها في مستند الجامع على ما ادعت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها في دار فلان على مائة دينار . قلت ارايت ان كانت قبضت منه نصف المهر او قبض ذلك لها الولي ثم انكرت وارادت استخلافاً وادعت المائة دينار : قال يقر لها بما بقي لها عليه . قلت فكيف يحلف لها قال ينوي انه لم يتزوجها على المائة دينار على ما فسرت لك . قلت اليس يستحلفه القاضي على انه يحلف بالله ما تزوجها على المائة دينار وانك تزوجتها على خمسين ديناراً : قال بلى . قلت وكيف قال ينوي انه تزوجها على هذه الخمسين الدينار التي اقر بها وعلى الخمسين الدينار التي قبضتها او التي قبضت لها فلا يكون عليه في بيته شيء . قلت ارايت ان كان تزوجها سرّاً على خمسين ديناراً واشهد ثم اظهر المائة دينار بعد ذلك : قال المهر الذي عقده اولاً على خمسين ديناراً . قلت وان ادعت المرأة المائة الدينار التي كانت في العلانية واستحلفته على ذلك : قال يحلف انه لم يتزوجها على مائة دينار يعني النكاح السر الذي عقده اولاً والله اعلم . قلت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها اليوم على مائة دينار او بالكوفة او في بلد من البلدان او في يوم قصده غير اليوم الذي كان تزوجها فيه . قال نعم له نيته في ذلك وكذلك ان نوى شهراً من الشهور : بینه غير الشهر الذي كان تزوجها فيه : قال لا حث عليه في ذلك . قلت فوجب طلق امرائه ثلاثاً ويجحد ذلك واراد المقام معها : قال تجحده النكاح ولا تقول كنت امرائه وطلقتي فانها ان اقرت بهذا وادعت الطلاق الزمها الحاكم النكاح وكلفها ان تأتي بيينة على ما تدعي من الطلاق . قلت فان كان لها منه ولد فقال لها كم استحلفها بالله ما هي امراتي وما هذا ابني منها وهو ظالم في دعواه انها امراته بالحيلة لها في هذا الجمين : قال ان كان يحملها على الفجور فحجاف له فاذا قال القاضي قولي والله قالت هو الله ومرت في الجمين لم يكن عليها شيء في ذلك . قلت ارايت ان كان الزوج طلقها ثلاثاً ثم تزوجت زوجاً غيره فدخل بها واتفقت مدتها منه ثم رجعت اليه فتزوجها ثم ادعت عليه انه طلقها ثلاثاً وارادت بذلك الطلاق الذي قد كان وقدمته الى قاض ان يستحلفه انه ما طلقها ثلاثاً والا تستحلف بالله ما هي طالق منك ثلاثاً على ما ادعت : قال يحلف لها بالله ما طلق ثلاثاً على ما ادعت وينوي في هذا النكاح اخيراً فتكون له نيته ولا بائث في بيته . قلت ارايت رجلاً كان لرجل عليه مال بيينة فقبضه منه ولم يشهد عليه بقبض ذلك او كان تزوج امرأة على مائة دينار وقد اوفاهها المائة الدينار ولم يشهد عليها او كان دفع ذلك الى وليها ولم يشهد عليه ثم طالبت المرأة بذلك او طالبه ذلك الرجل بما اال وارادت المرأة احلافه على ذلك واراد الرجل ان يحلفه على يمين وهو ظالم له فيها : قال اذا استحلفه القاضي وقال له قل والله قال هو الله ويدفع قوله هو الله حتى لا يفهم القاضي قوله هو الله وكذلك

كل بين يستخلف علياً بالله وهو مظلوم في ذلك خية لحر الله ويدغم قوله ويمضي في يمينه على هذا فإنه لا أثم عليه . قلت وكذلك رجل له على رجل مال إلى أجل وطالبه به قبل الاجل فاراد احلافه على ذلك : قال اذا قال القاضي قل والله العظيم الذي لا اله هو قال هو الله الذي لا اله الا هو حتى يتم اليمين على هذا فاذا فعل هذا لم تكن هذه يميناً لانه انما يقول هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والاشهاد فهذه ليست يمين يجب عليه فيها ما أثم ان شاء الله تعالى

باب البيع والشراء

قلتُ فرجلٌ قال ان بعت عدي هذا فهو حرٌ : قال ان باعه لم يقع عليه عتق لانه قال ان بعتُه فهو رثاً فوقع العتق عليه بعد بيعه وبعد خروجه من ملكه فلذلك لم يعتق . قلتُ فما تقول ان باعه بيعاً فاسداً او باعه على انه باع خيار : قال يعتق فان باعه البيع الفاسد وهو في يد المشتري قال لا يعتق والله تعالى اعلم . قلتُ ارايت رجلاً اشترى من رجل داراً او ضيعة او غير ذلك ثم انتقض البيع الذي ينهاها قاله او غير ذلك ثم ان البائع ادعى على المشتري انه اشترى منه ذلك وقدمه الى قاض يرى ان يستخلفه بالله ما اشترى ذلك منه والبائع ظالم له في هذه الدعوى : قال يحلف بالله ما اشترى منه هذه الضيعة وينوي انه لم يشترها باليمن او بمكة او بالمدينة او في بلد من البلدان غير البلد الذي وقع العقد بينه وبينه فيها . قلت وكذلك ان حلف بالله انه لم يشتر ذلك منه في شهر رمضان او شهر من الشهور غير الشهر الذي كان اشترها منه فيه . قال نعم . قلت وكذلك ان حاب انه لم يشترها منه في يوم عيد الاضحى او يوم الفطر او في يوم من الايام غير اليوم الذي كان اشترها منه فيه . قال نعم اذا قصده ونواه وهو مظلوم فلا أثم عليه في ذلك . قلت ارايت ان كان المشتري هو الذي ادعى على البائع هذا البيع الذي كان قد انتقض وهو ظالم للبائع في دعواه وقدمه الى قاض يرى استحلافه بالله ما بعت منه هذا الشيء الذي يدعيه . قال يحلف له بالله وينوي انه لم يبعه ذلك ايضاً في بلد من البلدان وله ان يدوي في ذلك ما كان للمشتري ان ينويه في يمينه على ما فسرت اذك . قلت فرجل باع من رجل جارية بمائة دينار وتبرأ اليه من عيوبها فجاء المشتري بعد ذلك يريد ان يردّها اليه بعيب وليس للبائع بينة على البراءة من العيوب وليس بأمن ان يقرانه باع الجارية منه ان يردّها عليه بالعيب الذي بها . قال ان قال ما بعت هذه الجارية ونوي انه ما باعه اياها في المسجد الحرام او في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او في مسجد الجامع او في بلد من البلدان نواه وقصده غير البلد الذي كان باعه اياها فيه فلا يثم بذلك . قلت فرجل حلف بالطلاق انه لا يبيع هذه الجارية بمائة دينار حتى تزاد واحتاج الى بيعها

وليس يجد الزيادة التي حلف عليها . قال ان باعها بسمين ديناراً لم يكن عليه في يمينه شيء . ولم يبحث . قلت فان باعها بسمين ديناراً ومائة درهم قال لا يبحث في ذلك . قلت وكذلك ان باعها ايضاً بسمين ديناراً وثوباً او عبداً او عرضاً من العروض . قال لا يبحث الا ان يبيعها بمائة دينار . قلت وكذلك ان باعها بسمين ديناراً وكرحطة . قال نعم لا يبحث في يمينه . قلت فرجل . لف لا يبيع هذه الجارية من فلان ثم اراد بيعها منه ما الحيلة في ذلك . قال ان باعها منه ومن غيره لم يبحث . قلت فان باعه تسعة وتسعين سهماً منها ووهب له السهم الباقي قال لا يبحث في يمينه ايضاً . قلت فان باعها من رجل اشتراها المحلوف عليه قال لا يبحث . قلت فان باعها رجل من المحلوف عليه بغير امر الخائف ثم اجاز الخائف البيع . قال يجوز البيع ولا يبحث في يمينه . قلت فان قال عبدي هذا حر ان بعته . قال لا يعتق العبد من قبل ان يعتق انما وقع بعد خروجه من ملكه ولا يعتق العبد بهذا القول . قلت فرجل حلف ان لا يبيع جاريته هذه فباعها بيعاً فاسداً . قال ان كانت في يديه حين باعها حنت في يمينه وعقت فان كان دفعها الى المشتري قبل ان يبيعها وقبضها المشتري ثم باعها منه بيعاً فاسداً لم تعتق من قبل ان البيع وقع عليها وقد خرجت من ملكه فصارت للمشتري فلم تعتق قلت فان حلف ان لا يبيعها فباعها على انه بالخيار ثلاثة ايام قال تعتق لانها في ملكه . قلت فرجل قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاراد ان يشتريه ما الحيلة له في ذلك حتى لا يبحث في يمينه . قال الحيلة له في ذلك ان يشتريه شراءً فاسداً وهو في يدى البائع لم يقبضه منه حنت في يمينه وليس العبد في ملكه وسقط اليمين ولم يعتق ثم يشتريه بعد ذلك شراءً صحيحاً فلا يلزمه فيه حنت . قال فان اشتراه على ان البائع فيه بالخيار ثلاثة ايام ثم نافض البيع فيه ثم اشتراه بعد ذلك شراءً مستقبلاً لم يلزمه فيه حنت ولم يعتق العبد من قبل انه انما يلزمه الحنت فيه حين اشتراه على ان البائع بالخيار وليس هو في وقت الخيار في ملكه . قلت فان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً ثم وهب له البائع السهم الباقي . قال لا يبحث ولا يعتق العبد . قلت فان حلف ان لا يشتري هذه الدار ثم اراد شراءها قال ان امر غيره فاشترها له لم يبحث في يمينه وان اشتراها هو وآخر معه اما ابنته او زوجته او امرأة ممن يثق بها لم يبحث . قلت فاقول ان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً من مائة سهم واقر له بالسهم الباقي فصار له بحق عرفه له . قال تصير الدار له ولا يبحث في يمينه . قلت فاما معنى هذا السهم الذي اقر به قال يحمله على سبيل الهبة لانا لو حملناه على الهبة لا بطلنا فيه الهبة من قبل ان الهبة لا تجوز فيه اذ الدار مما تنقسم . قلت فرجل قال لا امراته انت طالق ثلاثاً ان ملكت هذه الدار فاما الهبة في ذلك ان اراد شراءها . قال

الحيلة في ذلك ان يطلق امراته طليقة واحدة ثم انه يتركها حتى تنقضي عدتها ثم يشتري الدار ثم يزوج المرأة التي كان طلقها بعد ما اشترى الدار ولا يقع على امراته الا الطليقة التي كان طلقها . قلت وكذلك ان كان حلف بعتق ماله ان ملك هذه الدار فاراد الحيلة في ان يملكها قال يبيع ماله من يثق به فاذا وجب البيع عمل في ملك الدار حتى يملكها اما بشراء واما بغيره ثم يستقبل البيعة في ماله وصارت الدار في ملكه . قلت فان اشترى منه دية وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لزوجته بأمرها . قال لا يحسن لان تلك الدار كلها ليست له . قلت وكذلك ان اشترى السهم الباقي لولده الصغير لم يحسن ايضاً . قلت وان اشترى ذلك السهم لابن له كبير ايضاً لم يحسن . قلت ارايت رجلاً له على غريم مائة درهم فحلف ان لا يأخذ ما له عليه اليوم الا جملة واحدة فاخذ منه ما له عليه في ذلك اليوم فوجد فيها درهماً مستوفياً فاستبدله منه . فقال ان استبدله منه في ذلك اليوم حش وان استبدله من الغد لم يحسن . قلت فان لم يستبدله منه اصلاً وتجاوز عنه فيه ولم يرض فيه ان يبدله . قال لا يحسن من قبل انه الدرهم المستوفى الذي كان وجده في الدراهم والله اعلم . قلت الرجل يحلف على امراته ان لا تأكل من كسبه ولا تأكل كل من كده بالطلاق فاراد الحيلة في ذلك ما الحيلة فيه . قال انه ينظر كلما كسب من شيء جاء به فوجهه لغيره اما لولده او بعض من يثق به ويقبل الموهوب له الحبة ويقبضها وينفق الموهوب له ما وهب له فذاً كل امرأته منه ولا يكون عليه في ذلك حش ما ابداً . قلت فان وهب ما كسب لامراته التي حلف عليها قبلت الحبة وقبضت ذلك منه فافقنه واكلت ذلك منه واكل الزوج منها . قال لا يحسن لان ذلك قد صار كسباً لها حين وهب ذلك لها . قلت وكذلك لو حلف بالطلاق ثلاثاً لا تأكل من كده ففعل مثل ذلك هل يحسن . قال لا يحسن في ذلك . قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو . قال ان نظر الى ما كسب فاشترى به من امراته شيئاً ودفعه اليها فافقنت منه لم يحسن في بيئته . قلت فان طلقها طليقة وتركها حتى تنقضي عدتها فلم يقر بها ولم تأكل من كده ولا كسبه فاذا اكلت من كده وكسبه بعد انقضاء عدتها ثم تزوجها بعد اكلها تزويجاً مستقبلاً لم يحسن في ذلك البين حشاً يقع عليها بالطلاق الذي يحلف به من قبل انها اما اكلت من كده ومن كسبه بعد ان خرجت من العدة وليست بأمراته ايضاً . قلت وان استأجر منها ثوباً او شيئاً غير ذلك مشاهرة كل شهر بشيء مسمى او بموته كل يوم كذا وكذا فيأزمه الكري على ما قد اكرى فكما جاء بشيء من كده او كسبه دفعه اليها من كراه الشيء الذي قد اكرهه منها ثم تنفق ويأكل الرجل ويهاله معها فلا يحسن في بيئته والله تعالى نسا له ان يوفقنا الى الصواب .

باب اليمين في الكسوة

قلت ارأيت رجلاً حلف على امراته بالطق ثلاثاً ان لا يكسوها فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان ييب لها دراهم ويقول لها اكتسى بها فانه لا يحث في يمينه وكذلك ان وهب دفانير وقال اكتسى بها فانه لا يحث اذا كان فيما مضي يقطع لها الكسوة كما يقطع الناس لنسائهم وعيالهم وان كان ممن يدفع لنسائه ثمن كسوتهم ليكنسوا بها فانه يحث في يمينه اذا دفع اليها دراهم لتكتسى واذا وهب اليها دراهم قبضتها واشتدت بها كسوة لم يحث في يمينه . قلت وكذلك ان فضاها دراهم من مهرها فاشتدت بها كسوة لم يحث . قلت فهل في هذا شيء غير هذا . قال نعم . قلت وما هو . قال ان اشتدت المرأة ثياباً من بزاز ثم ان الزوج قضى عنها للبزاز ثمن ذلك الثوب لم يحث في يمينه . قلت وان اخذت المرأة من مال زوجها شيئاً فاكتست به بغير امره لم يحث في يمينه . قلت فان باعها متاعاً لكسوتها فاكتست . قال لا يحث . قلت وان باعته امرأة ثوباً يساوي عشرة دراهم بمائة درهم فاكتست بالمائة لم يحث في يمينه . قلت وان اشترى متاعاً لا يصلح لكسوتها فوهبه لولدها فاخذته فاكتست لم يحث فان وهبه لبعض اهله فوهبه الموهوب له للمرأة وقبضته فاكتست به لم يحث . قلت وكذلك ان كانت اليمين على ولده او على احد من قراباته او من عياله . قال فالامر فيها وفي غيرها سواء وهو على ما وصفت لك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب في اليمين في النفقة

قلت ارأيت رجلاً حلف على امراته بالطلاق ثلاثاً ان لا يتفق عليها او حلف ان لا يتفق على والديه او على ذي رحم محرم منه ما الحيلة له في ان يتفق على المحالوف عليه . قال ابو بكر ان حلف ووهب للمحالف عليه مالا وقبضه منه وانفق المحالف عليه من ذلك المال على صسه لم يحث في يمينه الخالف عليه . قال وان اقترض الخالف للمحالف عليه مالا فاتفق المحالف عليه من ذلك المال على نفسه لم يحث الخالف . قال وان اشترى الخالف من المحالف عليه ثوباً او عرضاً من العروض وزاد في ثمن ذلك العرض على ما يساوي مالا كثيراً وقبض المالك فاتفق منه المحالف عليه لم يحث في يمينه . قال وكذلك ان استأجر الخالف من المحالف عليه ثوباً او شيئاً باجر كثير ودفع اليه الاجر فكان يتفق منه لم يحث الخالف في يمينه . قال وان كان الخالف مال يستغله فوهب المحالف عليه داراً او حائطاً فاستغله المحالف عليه وافق منه على نفسه لم يحث الخالف في يمينه . قال وان كره الخالف ان ييب ذلك للمحالف عليه فاجتهد ذلك منه باجر قليل ونهض المحالف عليه فاجره من غيره فاستغفل من اجره ما يتفق لم

يبحث هذا الخائف . قلت فان كان هذا رجلاً كان ينفق في منزله وبأكل المحلوف عليه في منزل الخائف كاحد العيال فاراد ان يكون الامر على ما كان . قال ان كان حائز بالطلاق ثلاثاً فالحيلة ان يطلق امراته تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ولا يقربها ولا يأكل المحلوف عليه من مال الخائف ولا ينفق عليه شيئاً حتى تنقضي مدة المرأة فاذا انقضت عدتها افق الخائف على المحلوف عليه كما كان ينفق عليه قبل ان يحلف عليه فيبحث وليست المرأة امراته ولا يقع عليها الطلاق ثم يزوجه بشاهدين ومهر يحدد لما فتصير امراته وتسقط اليمين . قلت ارايت ان كان من طلق امراته تطليقتين قبل هذا اليمين ولم يمكنه ان يطلقها واحدة فتبين ثلاث تطليقات ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره فهل له حيلة في يمينه هذه . قال ان استأجرته امراته في كل سنة بكذا وكذا ان يجر لها في تجارة بعينها او في اي تجارات شاءت فيكون كسبه لها ويكون له عليها اجرة الذي استأجرته به وتأخذ كسبه فتنفق عليه وعلى نفسها فهذا جائز ولا يبحث في يمينه . قلت فما تقول ان كان الرجل صانعاً يده مثل صباغ او خياط او غير ذلك من الصناعات . قال استأجرته على ان يعمل لها مشاهرة ويتقيد العمل في كل شهر باجر معلوم . قال هذا جائز ويكون الكسب لها ويكون له عليها الذي استأجرته به وتنفق المرأة كسب الرجل ولا يكون هو المنفق ولا يبحث . قلت ان كان هذا الرجل انما يحب ان لا ينفق على اولاده وم صغار غاف المرأة ان تطالبه بالنفقة عليهم قال فالوجه في ذلك ان يعمل بعض هذه الوجوه الذي فسرته والله تعالى اعلم

باب في اليمين على الساكنة والدخول والخروج

قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن رجلاً أله حيلة في الساكنة . قال ان سكن كل واحد منهما في مقصورة في دار واحدة لم يبحث الخائف . قلت ارايت رجلين كانا ساكنين في دار خلف احدهما ان لا يسكن الآخر وله متاع وصية تخاف ان يتناول اشتغاله فيلزمه شيء في يمينه فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة ان يخرج وعياله ويبيع ذلك بمن يثق به فان تركه المشتري في الدار لم يبحث الخائف في يمينه . قلت ارايت ان كان المتاع لزوجه وقد حلف ان لا يسكن انساناً امتنت المرأة من التحول معه . قال اذا تحول ومن يمكنه ان يحوله من عياله ومول ما كان له خاصة فليس عليه حث في يمينه ان امتنت امراته من التحول معه اي لم يبحث الخائف في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن دار فلان ما الحيلة . قال ان باع عايب الدار من داره هذه سهماً من الف سهم من ابن له او من يثق به فمكن الخائف بعد ذلك في هذه الدار لم يبحث

في يمينه . قلت وكذلك ان لا يسكن في هذه الدار مادامت اثنتان فلان ذلك سهماً من الف سهم من هذه الدار من ملكه فمكن الحالف بعد ذلك هذه الدار لم يعثت . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن هذه الدار او البيت او هذا الحانوت : قال ان هدم هذا البيت ثم بني ثم سكنه الحالف بعد ذلك لم يعثت في يمينه . قلت فان حلف ان لا يسكن هذه الدار : قال ان منعه مانع من التحول منها فلم يمكنه التحول لم يعثت في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يدخل بغداد الا طائر سبيل ما الحيلة في ذلك . قال ان كان الحالف بناحية الموصل افتاء المتقي ان يقصد الى المدائن فيكون عمره ببغداد طائر سبيل ويقول المتقي لبعض من مع هذا المستفي اذا صار الحالف الى بغداد وهو يريد ان يمر فيها حتى يسير الى المدائن امره بالمقام فيها ولا يعله هذا حتى يصير دخوله الى بغداد ليكون دخوله الى بغداد على ما حلف طائر سبيل وان كان الحالف بناحية البصرة او اوسط قد دبر وجهه يريد الموصل ويدخل بغداد طائر سبيل ثم يقول له الذي معه اقم ببغداد فاذا اقام على هذا الوجه لم يعثت في يمينه . قلت ارايت رجلين حلف كل واحد منهما ان لا يدخل هذه الدار قبل صاحبه كيف الحيلة حتى يدخل ولا يعثت كل واحد منهما . قال الحيلة في ذلك ان يدخل جميعاً معاً لا يسبق احدهما صاحبه بالدخول فانه اذا دخلا جميعاً لم يعثت كل واحد منهما . قلت وكذلك ان حلف كل واحد منهما ان لا يبدأ صاحبه بكلام : قال ان تكلما جميعاً معاً يكلم كل واحد منهما صاحبه او كان الكلام منهما جميعاً معاً لم يسبق واحد منهما صاحبه لم يعثت واحد منهما في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يدخل دار فلان : قال ان حمل فادخل كرهاً ولا يطاوع من يسمه لم يعثت في يمينه وافته اعلم . قلت فرجل حلف على امراته ان لا تدخل على ابها او على امها او على احد غيرها : قال الحيلة في ذلك ان تدخل المرأة الى الموضع القدسيه تريد ثم يجيء المحلوف عليه فيدخل عليها ان كان ابها او غيره . قلت فان دخل المحلوف عليه عليها لم يعثت الحالف : قال نعم لم يعثت . قلت فرجل حلف على امراته ان لا تخرج من منزله الا باذنه : قال هذه تحتاج الى ان يأتين الزوج اليها في كل مرة تخرج . قلت فما الحيلة في ذلك : قال الحيلة ان يقول لما قد افدت لك ان تخرجي كلما شئت فاذا قال لما ذلك غرجت ولم تستأذنه بعد ذلك لم يعثت الزوج في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف بايمان شداد ان يخرج في يومه ذلك الى الكوفة وهو ببغداد ما الحيلة في ذلك : قال ان يقول له المتقي اخرج من بوك ذلك قاصداً الى الكوفة ويقول لبعض من مع المستفي اذا خرج من بغداد قاصداً الى الكوفة لجأوا زايات ببغداد وسار في سبيلهم ونحوه فقل له يرجع ولا يلبس بهذا حتى يخرج من بغداد فاذا فعل ذلك لم يعثت الحالف في يمينه . قلت ارايت رجلاً لو حلف على

امراته ان لا تخرج من باب هذه الدار ما الحيلة في ذلك : قال ان يقع ذلك الدار باب آخر غير ذلك الباب فتخرج منه الى المحل الذي تريده او تخرج الى السطح او الى دار بعض الجيران فاذا فعلت ذلك لم يثبت الحالف لذلك . قلت ارايت ان نظر الى امراته وهي تريد ان تصعد الى السطح فقال لما انت طالقي ثلاثا ان سعدت وانت طالقي ثلاثا ان تزلت ما الحيلة في ذلك : قال الحيلة في ذلك حتى لا يبحث ان تحمل وتنزل ولا تكون هي التي تزلت ولا هي التي طلعت ولا يبحث في يمينه . قلت ارايت رجلا في مصر في شهر رمضان حلف دلي امراته بالطلاق ثلاثا ان يجامعها في يومه ذاك او حلف على جاريته ان يجامعها في يومه ذاك فما الحيلة في ذلك حتى انه يخرج من يمينه : قال الحيلة ان يسافر هو والمرأة التي حلف ان يجامعها فاذا خرج يريد سفر ثلاثة ايام كان له ان يطأها في يومه وهو لا يبحث . قلت ارايت ان اراد الرجوع الى مصر من يومه : قال ان كان نيته وخروجه يريد سفر ثلاثة ايام فتصد كذلك لم يكن عليه حنث ويحتاج ان يقول الملقى لبض من معه اخرج معي فاذا جاء ز مصر وخرج عنه فوقع على امراته ووطئها امرته بالرجوع ولا تعلم ذلك الا بعد ان يضا المرأة فهو اجود . قلت ارايت رجلا قال لامراته انت طالقي ثلاثا ان فعلت كذا وكذا الا ان شاء او قال حتى اشاء فشاء مرة ففعل ذلك الشيء . قال بطلت اليمين ولا يبحث اذا فعل بعد تلك المرة ولا تطلق امراته والله تعالى اعلم بمراده وبالصواب

باب اليمين في التقاضي

قلت ارايت رجلا حلف لا يأخذ ماله الذي على فلان الا حياء او قال الا جميعا او قال لا آخذ حتى الذي لي على فلان الا جميعا او قال الا جملة ما الحيلة في ذلك حتى يأخذ تقاريقي ولا يبحث . قال الحيلة في ذلك ان يدع من ماله الذي على فلان درهما فلا يأخذه وان كان حقه دنابر ترك منها قيراطا او قيراطين واخذ الباقي مفرقا ولا يبحث في يمينه لانه لم يأخذ ماله كله ولا حقه كله وان كان حقه طعاما ترك منه كبة او نحو ذلك لم يبحث في يمينه . قلت فان اخذ من فلان جميع حقه مفرقا فكان فيما اخذ منه درهم مستوق . قال لا يبحث . قلت فان حلف ان لا يأخذ شيئا من حقه دون شيء فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان لا يأخذ حقه من فلان ولكن يأخذه من غير فلان قضاء عن فلان ولا يبحث في يمينه لانه ان اخذ حقه كله شيئا دون شيء او اخذ بعضه وترك بعضا حنث في يمينه . قلت فان لم يكن اعلان احد يؤدي عنه ذلك . قال فان كاف الطالب من يقبض ذلك اما ابن واما اب واما اخ قبض ذلك للطالب فلا يبحث الطالب في يمينه لانه لم يقبض ذلك بنفسه نهجث في يمينه . قلت فان كان الذي عليه الحق هو

الذي حلف ان لا يدفع الى فلان حقه درهما دون درهم فاراد ان يدفع ذلك فما الحيلة في ذلك حتى لا يبحث في يمينه . قال الحيلة في ذلك ان يحبس من الحق الذي عليه درهما ويدفعه ويعطي الباقي مفرقا فلا يبحث . قلت ارايت رجلا حلف ان لا يفارق فلانا غريمه حتى يستوفي ماله عليه ما الحيلة في ذلك . قال ان قبض على الطالب ومنعوه من ملازمة المطلوب حتى يهرب المطلوب عنه لم يبحث الطالب في يمينه . قال وكذلك ان شغل انسان في الكلام والحديث ففعل عن ملازمة المطلوب منه . قال لا يبحث الطالب في يمينه . قال وكذلك لو ان سلطانا منع الطالب عن ملازمته وحال بينه وبينه ولم يقدر الطالب على ملازمته . قال لا يبحث الطالب في يمينه . قلت فان كان على المطلوب ثوب فباعه من الطالب بجميع حقه وسلمه اليه . قال يبر الخالف في يمينه ثم يبيعه الطالب بعد ذلك من المطلوب ويدفعه اليه وهذا مال تجدد اليه ويبرأ من المال الاول ثم يفارقه ولم يبحث . قلت ارايت ان حلف الطالب ان لا يفارقه غريمه حتى يستوفي ماله وليس عند المطلوب ما يقضيه . قال فان اقترض الطالب مقدار ماله عليه قبضه منه ثم قضاه الطالب بما عليه . قال يبرأ الطالب ولا يبحث في يمينه لانه قد صار عليه المال والقرض واستوفي منه المال الذي كان عليه . قلت ارايت ان كان لرجل على رجل الف درهم لخلف المطلوب لا يعطي الطالب بما عليه درهما ولا اكثر منه او اقل فان اعطاه درهما فما فوقه فاراد الحيلة في ذلك قال فان اعطاه بالالف درهم التي عليه دنانير لم يبحث الطالب في يمينه . قلت فرجل حلف ليمطين فلانا حقه رأس الشهر او قال غدا فلم يتيها له ذلك وخاف ان يبحث في يمينه قال الحيلة في ذلك ان يبيع من فلان داره ان كان له دار بمحقة الذي عليه فيكون فلان قد اخذ حقه في الوقت الذي حلف ان يعطيه فيه ثم اراد ان يبيعه منه فترجع الدار الى صاحبها ويعود المال على المطلوب ولا يبحث في يمينه . قلت فان لم يكن له دار . قال يبيعه بذلك عرضا من العروض اما ثوبا واما غيره حتى يبر في يمينه ثم ان اراد الطالب والمطلوب بعد ذلك ان يبيعه منه او يقبله فيه فعل . قلت فان قال الطالب اخاف ان اشتري منه هذه العروض بجميع حتى فيبرأ منه وهذا لا يساوي مالي عليه فلا آمن ان يديه فيتوى مالي . قال الحيلة في ذلك ان يأمن الطالب انسانا ممن يثق به الطالب والمطلوب جميعا ان يبيع من المطلوب ثوبا او عرضا من العروض بمقدار المال الذي عليه ان كان ما عليه مثلاً مائة دينار فان باعه ذلك العرض او ذلك الثوب بمائة دينار ودفع الرجل ذلك العرض الى الطالب ثم يبيع المطلوب ذلك العرض من الطالب بالمائة دينار التي له عليه التي حلف ان يدفعها اليه فاراد ان يشتري ذلك منه ويدفعه اليه بر في يمينه وكان له اوفاء حقه في ذلك الوقت ثم يقر الرجل الدسمه باع المطلوب ذلك العرض بالمائة دينار

التي باسمه وهي المائة الدينار التي باع بها العرض من المطلوب بانها لقلاط الطالب بحق
عرفه له ويؤكد قبضها ويقيم فيها مقامه فيعود الطالب على المطلوب بمائة دينار فان شاء
الرجل احال الطالب بالمائة الدينار على المطلوب وكانت حوالة وانما قلت انهما بدخلان
بينهما رجلا يتولى البيع من المطلوب لكي لا يكون هذا المال الثاني باسم ذلك الرجل فان
وفي الطالب المطلوب فاشترى منه ذلك العرض بالمال الذي حلف ان يوفيه اياه في وقت
كذا ثم الامر بينهما على ما فسر لك وان امتنع الطالب من ان يشتري ذلك العرض
من المطلوب رد الطالب العرض بعرض على الرجل بمفاسخة او باقالة او بان يشتري ذلك منه
فلا يلزمه الا ان . قلت فان حلف ليعطيه حقه رأس الشهر قال مني هو رأس الشهر قال
الليلة التي يهل فيها الحلال ومن الغد الى الليل . قلت وكذلك ان حلف ان يعطيه حقه
صلاة الظهر فله وقت الظهر كله . قلت فرجل حلف ان لا يعطي فلانا شيئاً مما له عليه
وحلف الطالب ان لا يفارق المطلوب حتى يستوفي حقه ما الحيلة في ذلك حتى لا يحدث
واحد منهما : قال الحيلة في ذلك ان يؤدي انسان عن الطالب هذا المال الذي عليه
ويقبضه الطالب من هذا الرجل فيبر الطالب لانه لا يفارقه الطالب حتى يستوفي حقه
وير الطالب لانه لم يعط الطالب شيئاً وانما اعطى ذلك عنه غيره . قلت فلي هذا اتم
ان ادى الطالب الرجل الذي ادى عنه المال . قال لا يحدث في يمينه . قلت ارايت
رجلاً حلف ان فعلت كذا بجميع ما املكه للساكنين صدقة فان اراد ان يفعل ذلك
الشيء الذي حلف عليه وله مال عين وريقى وضياح ومناخ وغير ذلك . قال الحيلة له
ان يبيع جميع ما يملك ممن يثق به بعرض من العروض ثم يفعل ذلك الشيء الذي حلف
عليه ان لم يكن في ذلك الشيء معصية لله فاداً فعل ذلك حش وليس في ملكه شيء مما
كان يملكه يوم حلف فلا يجب ان يتصدق بشيء ثم يستقبل الذي كان اشترى به ملكه
فاداً اقالة البيع في ذلك رجع ما كان يملكه الى ملكه وسقطت عنه اليمين . قلت ولم
قلت يبيع ذلك بعرض من العروض قال من قبل انك ذكرت ان له مالا عرباً فلا يجوز
بيع امواله العين والعروض التي له الا باكثر من امواله العين وهو اذا باع ذلك بعرض
من العروض جاز . قلت فلم لا يتصدق بالعرض الذي باع به ما يملكه . قال من قبل ان
العرض لم يكن في ملكه يوم حلف وانما يجب عليه ان يتصدق بما كان في ملكه يوم حلف
. قلت فان كان له ايضاً ديون على الناس وله ايضاً هذه الاموال التي ذكرت لك : قال
الحيلة فيما يملكه من قليل وكثير سوى الديون ما ذكرته لك . واما الديون فان الحيلة ان
يجيء رجل ممن يثق به فيصلحه من جميع الذي له على اناس وهو ما علي فلان وهو كذا
وما علي فلان وهو كذا فيقول قد ارجعتك عن هؤلاء القوم الذين يمينتهم بما لك عليهم

من هذه المدين الممساء في هذا الكتاب على هذا الثوب ويحيى شوب مدرج في متدبل
لا يراه الخائف فيصالحه عليه ويدفع الثوب اليه ولا ينظر اليه فاذا فعل ذلك كان الصلح
جائزا ويبيع سائر ما يملكه من امواله بالعرض الذي وصفت لك ثم يفعل الشيء الذي
حلف عليه بعد ذلك كله فيبحث وليس في ملكه شيء مما يملكه من مال ولا عقار
ولا عرض ولا دين فلا يجب عليه ان يتصدق بشيء ثم ينظر بعد ذلك الى الثوب الذي
صالح عليه من الديون فيرده الى الرجل المصالح له بخيار الرؤية فيعود ملكه الى ما كان
عليه ويستقبل الذي اشتراه منه سائر ما يملكه فاذا اقاله البيع في ذلك عاد ما كان يملكه
الى ملكه وسقط عنه اليمين . قلت رجل اتهم غلاما له او جارية بشيء فقال للغلام انت
حر ان لم تصدقني عن كذا وكذا وقال للجارية انت حرة ان لم تصدقني على كذا وكذا :
ما الحيلة في ذلك حتى لا يبحث . قال ان كان اتهم الغلام او الجارية ياخذ مال فالوجه
في ذلك ان يقول الغلام او تقول الجارية قد اخذت هذا المال ثم يقول بعد ذلك لم اخذ
المال فلا يبحث من ان يكون قد صدقه في احد القولين فيبر المولى في يمينه ولا يبحث وان
سأله عن خبر فان قال قد كانت كذلك ثم قال لم يكن كذا فقد صدقه وبر في يمينه .
قلت ارايت واليا من الولاة اخذ رجلا اتهمه بشيء فجعل يضربه وحلف ان لا يقطع عن
الضرب حتى يصدق الخبر في ذلك الامر ما الحيلة حتى يرفع الضرب عنه : قال ان كان
ذلك الامر شيئا ادعى عليه انه فعله فليقل قد فعلت هذا الشيء ثم يقول بعد ذلك لم
افعل هذا الشيء فلا يبحث من ان يكون قد صدقه في احد القولين وسقط عنه اليمين في
ذلك . قلت وكذلك ان هذا قل لم افعل هذا الشيء ثم قال بعد ذلك قد فعلته . قال
نعم الامر فيه واحد اي القولين قدم قبل صاحبه فان الوالي يبر في يمينه . قلت ارايت
رجلا حلف على مملوك له فقال انت حر ان اكلت طعاما او شربت شرابا حتى اضربك
فلما سمع المملوك نحي عنه وأبقى ما الحيلة في يمين المولى . قال الحيلة في ذلك ان يهب المولى
المملوك لولده الصغير فاذا وهب المولى المملوك لولده الصغير صار لولده ثم يأكل المولى ويشرب
ولا يبحث في اليمين وليس المملوك في ملكه ولا يمتق المملوك . قلت فان لم يكن له ولد
صغير فوهب لولده كبير ثم اكل وشرب . قال يبحث في يمينه وبعق العبد من قبل ان الهبة
لا تجوز الا مقبوضة والكبير يحتاج ان يقبض المملوك والا لم تتم الهبة فاما الولد الاخير فان
الاب قبض له بالمملوك في قبض الاب وان كان آبقا . قلت فما تقول ان باع العبد من
ابنه الكبير من قبل ان يبع الآبق غرر وقد نعي عنه وهو بيع فاسد والبيع الفاسد يحتاج
الى ان يقبض ثم يملكه المشتري بعد القبض . قلت فان لم يكن له ولد صغير وكان في عياله
صغير قرابة له يكتله او ليط يكتله . قال انت وعبه لهذا الصبي الذي في عياله

جازت منه . قالت اكل وشرب بعد ذلك لم يعتق العبد ألا ترى ان انسانا لو وهب لهذا الصغير الذي في عياله هذا الرجل منه فقبضها له الرجل الذي يموله جاز قبضه عليه
 ﴿ باب اليمين في الطعام ﴾

قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يأكل طعاماً لفلان ما الحيلة فيه ان دعاه المحلوف عليه في طعامه . قال الحيلة في ذلك ان يشتري طعاماً للمحلوف عليه فيقول المحلوف عليه قد بعتك طعامي هذا الذي هيأته بكذا وكذا فيقول الخائف قد قبلت ذلك فاذا وجب له البيع صار الطعام للحالف ثم بأذن الخائف لمن كان معه في اكل هذا الطعام فلا يبحث الخائف في يمينه . قالت فاذا اشترى الطعام قبل ان يراه ولم يعرفه جاز شراؤه . قال نعم ألا ترى ان الرجل قد يشتري الطعام في البيت ولم يره فيجوز ويشترى الطعام في القرية وفي البنادر وهو المصرف فيجوز الشراء . قالت فما تقول ان اهدى اليه المحلوف عليه طعاماً له فاراد الخائف اكله . قال ان اكله الخائف لم يبحث لانه قد ملكه حين اهداه له . قالت ارايت رجلاً اخذ لقمة فوضعها في فيه ليأكلها فحلف عليه رجل فقال ان اكلتها فامرأته طالق ثلاثاً وقال آخر ان القينا فامرأته طالق ثلاثاً . قال الحيلة في ذلك حتى لا يبحث واحد من الرجلين ان يأكل بعضها ويلقي بعضها فلا يبحث واحد منهما من قبل انه لم يأكلها كلها ولم يلقها كلها . قلت فهل في هذا شيء غير هذا . قال نعم ان اخرجها انسان من فيه وهو قاهر له لا يمكنه الامتناع من ذلك فانه لا يبحث واحد منهما . اما الذي حلف بالطلاق ان القاهما فقد بر في يمينه لانه لم يلقها وانما قهر على اخراجها واما الذي قال ان اكلتها فقد بر في يمينه لانه لم يأكلها . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يأكل طعاماً لفلان ولا يشرب شربه كله فله يمينه في ذلك وان اكل طعاماً لفلان او شرب شرباً لفلان لم يبحث ولم يجب عليه شيء اذا كان نوى طعامه كله . قلت وكذلك رجل عارض في يمينه ووم من حضره انه يحلف فحلف بايمان مغلفة انه لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب حتى يفعل كذا وكذا او حتى يقدم فلان او حتى يكون كذا وكذا لشيء من الاشياء ونوى ان لا يأكله الطعام كله ولا يشرب الشراب كله فله يمينه في ذلك

﴿ باب في المعارضات ﴾

قلت ارايت رجلاً اراد ان يحلف على امراته ان لا تخرج من داره واراد ان يمرض في يمينه لتفزع ولا تخرج من ورائه ولا يكون عليه في يمينه شيء واراد ان يحلف بالطلاق قال الحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار وتوحي طلاقاً من عمل كذا وكذا يدوي بقوله ثلاثاً ثلاثاً ايام فتكون له يمينه وان خرجت لم يكن عليه شيء ولم تطلق امراته . قلت فان نوى ان خرجت امراته في يومها ذلك كانت

له نيت في ذلك . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار
وينوي ان يخرج من السطح . قال وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من
هذه الدار خروجا وينوي ان يخرج عليك ثياب خز وكذلك ثياب وشي . قال وكذلك
ان قال لما انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجا ونوي ان يخرجت عريانة
: قال نعم له نيت . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجا
ونوي راكبة فرس او نوي على برذون او على نعل او على حمار : قال نعم . قلت وكذلك
ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجا ونوي راكبة دابة فلان ايضا
: قال نعم له نيت فان خرجت على غير الحال التي نوي لم تطلق بشيء من هذا . قلت
وكذلك ان قال لما انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجا ونوي الى غير منزل
فلان فخرجت الى منزل فلان : قال له نيت ولا تطلق . قلت وكذلك ان قال لما
انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار ونوي ان يخرجت الى المسجد الجامع او الى
الكوكة او الى البصرة او الى فارس او الى خراسان : قال نعم له نيت ولا تطلق في شيء
من هذا . قلت فان ادخل في يمينه ان يخرج خروجا او لم يدخل في يمينه خروجا : قال
الامر في ذلك سواء ولم يبحث فان اراد ان يحلف عليها لا تدخل دارا لرجل يمينه ولا
يمارض في يمينه فقال لما انت طالق ثلاثا ان دخلت دار فلان ونوي ان دخلت راكبة او
عريانة او عليك ثياب خز او ديباج او ثياب وشي ونوي ان دخلتها في شهر رمضان او
ينوي شهرا يقصده بيمينه وبني نيت عليه : قال له نيت في ذلك فان دخلت دار ذلك الرجل
على خلاف ما نواه فلا حث عليه قال واحب الي في هذا كله ان يقول في يمينه ان
دخلت دار فلان دخولا وينوي بعض هذا الذي فسرته وقصد لذلك وبني يمينه عليه فلا
يكون عليه حث في شيء من هذا . قلت وكذلك ان حلف عليها لا تكلم فلانا او فلانة
على وجه من الوجوه التي سميتها او على عمل من الاعمال لا يفعله ونوي ما فسرت لك
وبني يمينه على ذلك : قال نعم له نيت في جميع ذلك كله . قلت وكذلك ان حلف عليها
ان يخرجت من هذه الدار وان دخلت دار فلان ونوي يوم الاضحي او يوم النضر او يوم
التبريز او يوم المهرجان : قال نعم له نيت يمينه وبين الله تعالى وانما يحتاج الى ان يبيّن يمينه
على شيء يعرفه ويقصد له فلا يكون عليه حث . قلت وكذلك ان حلف بمتاع عبده
فنوي شيئا مما سميتاه : قال نعم له نيت في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم . قلت
ارابت رجلا اراد ان يحلف لرجل ويمارض في يمينه حتى لا يلزمه في ذلك حث ما لليلة
في ذلك . قال فان قال امراته طالق ثلاثا ان فعلت كذا وكذا ونوي باسراة اليهودية
او النصرانية او الحبشية او الخراسانية او المكية او المدنية بقصد الى واحدة من هذه

الاشياء وليست له امرأة منهن وله نيتة في ذلك فلا يحث ولا يكون عليه شيء في امراته التي عنده اذا كانت على غير الصفة التي نوى وقصد . قلت وكذلك ان حلف فقال ان كنت فعلت كذا وكذا فحلف بالطلاق ونوى طلاق امراته ان كانت له على شيء من هذه الصفات التي وصفنا : قال نعم له نيتة في ذلك . قلت وكذلك ان حلف بالطلاق ان فعل كذا وكذا ونوى ان فعله بكفة او في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او كان فعله ونوى بالصين او بكرمان او في بلد من البلدان ان قصد له ونواه : قال نعم له نيتة في ذلك فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى . قلت وكذلك ان حلف بالعناق فقال عهدي حر ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا ونوى عبده اليهودي او النصراني او الحروري او الصبني وليس له عيد من ذلك الجنس او حلف بعتق جاريته ان كانت له على هذه الصفة قال له نيتة في ذلك كله . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق كل امرأة له فقال كل امرأة لي طالق ثلاثا ان كنت فعلت كذا وكذا او قال ان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة له يهودية او نصرانية او كل امرأة له امة مملوكة او كل امرأة له مكبة او مدنية او يمانية او كرمانية فله نيتة في ذلك اذا قصد شيئا من ذلك ولا يحث اذا كان نسائه على غير هذه الصفة التي نوى . وكذلك ان اراد ان يحلف بحرية مالهيكه فقال كل مملوك لي حر ونوى كل مملوك يهودي او نصراني او صكرماني او ذبلي او نوى كل مملوك له اعمي او عور او مغلوج او نوى في حلقه كل امرأة له عمياء او عمراء او برصاء وليست له امرأة على هذه الصفة فله نيتة ولا يطلق من نسائه الا التي نوى بها وكذلك لا يعتق من عبيده او مالهيكه الا من كان على الصفة التي نوى وقصد . قلت وكذلك ان قال كل امرأتي لي طالق ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة له عجز ونسائه شباب فانه لا تطلق نسائه الشباب . قلت فان اراد ان يحلف بصدقة ما يملك مع الطلاق والعناق : قال يحلف بصدقة جميع ما يملك وينوي جميع ما يملك من الكبريت الاحمر او من الزبرد او من انواع الجواهر او بقصد جميع ما يملك من متاع الصين او من متاع الهند او من المسك او من العنبر او نوع البهرمان فيعقد نيتة الى شيء من ذلك فيكون له نيتة ولا يجب عليه ان يصدق بشيء مما يملكه الا ما كان على الصفة التي نوى بها وقصد وانما ينبغي للعالم اذا اراد ان يحلف بنوي شيئا مما لا يملكه وليس عنده من هذه الانواع التي وصفنا . قلت ان نوى ما يملكه من السيوف والرماح والقسي والنشاب فله نيتة في ذلك : قال وكذلك ان نوى جميع ما يملكه من الحطب او من القصب فنوي شيئا مما ليس في ملكه : قال له نيتة ولا يجب ان يتصدق بشيء مما في

ملكه الا ما كان من حطب أو نصب . قلت وكذلك جميع ما ينوي من الرماء والسرجين وغير ذلك اذا قصد لشئ بعينه : قال نعم له نية بما بينه وبين الله تعالى . قلت فاقول ان قال نسائي طوالت ثلاثاً ان كنت لم تكذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوسه بقوله نسائي يتاني او اخواني او عاتني او خالاتي : قال هو على ما نوى ولا تطلق نساؤه . قلت وكذلك ان قال جوارحي احرار او قال كل جارية لي حرة ونوى بذلك كل سفينة له : قال فله نية في ذلك كله ولا يبحث . قلت فما تقول في المشي الى بيت الله الحرام كيف يعارض في ذلك : قال يقول علي المشي الى بيت الله الحرام يعني مسجداً او المسجد الجامع نية على هذا ويصله بقوله الحرام الذي بمكة بغير نية حجة فلا يكون عليه شيء . قلت فان نوى في الابتداء مسجداً فيه او مسجد الجامع وصله بالجامع الذي بمكة لم يلزمه شيء لان له نية فيما بينه وبين الله تعالى . قلت وكذلك ان قال كل امرأة لي طالق ثلاثاً ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة بمكة او شيبانية او همدانية او اسدية او نوى قبيلة من قبائل العرب فمد لها : قال نعم له نية في ذلك كله . قلت وكذلك ان قال كل امرأة لي طالق ونوى كل امرأة يتزوجها باليمن او بالهند او باليمن او في بلد من البلدان : قال نعم له نية . قلت وكذلك ان قال كل مملوك لي حر ونوى كل مملوك له اشتراء من فلان رجلاً فواه او كل مملوك له بالكوفة او بالبصرة او باليمن او بالصين او بالهند او بخراسان : قال نعم له نية في ذلك كله ولا يبحث فيما كان من ماله على غير هذه الصفة . قلت فما نقول اذا ابتداء باليمن بالله كيف يبحث في ذلك : قال يقول هو الله ويدغم ذك حتى لا يفهم المستعنف كيف قال ذلك : قال فان قال له المستعنف انا احلفك بما اريد وتقول انت نعم كما وقتت انا فقل انت نعم كيف يبحث في ذلك وقد كتب اليمين في كتاب ويريد ان يستأنفه بالله وبالطلاق او بالعاق او بالمشي الى بيت الله او صدقة ما يملك . قلت نعم يقول نعم وينوي نعم من التمس اي الانعام فاذا نوى بنعم نعماً من الانعام لم يكن عليه شيء وكذلك اذا قال نساؤه طوالت نوى نساءه العوراء او العميات او العرج او المالك او اليهوديات او النصرانيات ويقصد اي صفة من تلك الصفات التي ذكرنا وكذلك المالك وكذاك جمع ما يملك صدقة فينوي ما يملك من نوع من تلك الانواع التي ذكرناها وكذلك المشي الى بيت الله الحرام على ما فسرناك وكذلك المالك يقصد نية الى ما شرحت لك فيكون له نية ولا يبحث . قلت فوجعل قال لرجل احلف لي بعق مملوكك فلان واحضره وضع يده على رأسه حتى لا تنوي غيره ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع مملوكه عدلاً حتى يثق به ثم يحلفه ويضع يده على رأسه فاذا حلف اشتراء بعد اليمين ان كان حلف على شيء وقد مضى او على ان يفعل شيئاً فيما

يستقبل : قال الامر في ذلك واحد اذا باعه وحلف عليه وليس هو في ملكه فليس عليه في يمينه حث . قلت فان لم يجهز له يمينه كيف السبيل في ذلك : قال ان كان يستقبله على فعل مفعول واراد ان يحلف له انه لم يفعل كذا وكذا واحضر المملوك : قال يضع يده على راس المملوك ويقول هذا حر في ظهره حر ان كان فعل كذا وكذا يعني لم افعل ذلك الشيء بمكة او في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او في بلد كذا ويتوي ذلك فلا يبحث ان كانت فعل ذلك الشيء في غير الموضع الذي نوى وقصد . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق امراته وقال احضرها حيث تسمع بينك : قال يتول امرأتي هذه طالق ثلاثا ويتوي من عمل من الاعمال مثل الخبز والتمل او طاق من وثاق ويتوي بقوله ثلاثا ثلاثة ايام او ثلاثة اشهر او ثلاث جمع فلا يكون عليه في ذلك حث . قلت فان اراد ان يستقبل على شيء ان لا يفعله ثم يفعله ونسى والشيء مستقبل فقال احلف انك لا تدخل دار فلان اليوم او شهرا او سنة او احلف انك تدخلها اليوم الى شهر او يحلفه على نحو هذا من الاشياء واراد المستحلف ان يعارض الحلف في هذا اليمين حتى لا يزره حث في هذه اليمين كيف الوجه في ذلك . قال ابو بكر ان احلفه بالطلاق فنوى بالطلاق ما قلناه من امرأة يهودية او نصرانية او مجوسية او عجمية او هرجاء او عوراء او خرساء او مماء او احلفه بالعق فنوى في العتق ما قلناه من هذه الاشياء فله نيته فان اراد ان يحلفه ان لا يدخل دار فلان اليوم فنوى ان لا يدخل دار فلان اليوم رأكبا او عليه ثياب خز او ثياب وشي او نوى ان لا يدخلها مع فلان فله نيته وان دخلها على خلاف ما نوى لم يكن عليه شيء . وان احلفه على دخول هذه الدار فقال ليدخلن هذه الدار اليوم او قال الى شهر او الى سنة وهو يريد ان لا يدخلها : قال ان حلف على ذلك بطلاق ونوى في الطلاق ما قلناه في النساء وفي المالك فله نيته في ذلك ويبري في الصدقة ما قلناه فيكون فيما بينه وبين الله تعالى . قلت فهل يجوز ان يتوي في دخول الدار شيئا . قال الدخول ليس مثل قوله لا دخلتها لا ف قوله لا دخان لدار اليوم لا بد من دخولها فليس تنفع النية ان نوى في يمينه ان يدخلها رأكبا وان نوى ان يدخلها وعليه ثياب كذا فلا بد له من دخولها على الوجه الذي نواه ولكن النية تجوز له فيما يحلف به من الطلاق والعتق والصدقة والمشي الى بيت الله الحرام يتوي في ذلك ما وصفتنا فلا يكون عليه شيء من ذلك وتكون له نيته . قلت ارايت ان قال امراته طالق ثلاثا ان لم تدخل هذه الدار اليوم ونوى ان قدم انسان غائب في موضع بعينه لا يقدم في مثل ذلك اليوم : قال مثل من قلت اذا حلت بهداد فقال امراته طالق ثلاثا ان لم ادخل هذه الدار اليوم ان قدم والى مكة او الى خراسان او الى غيرها يعني يقدمه ان قدم ذلك اليوم وكذلك ان حلف بالطلاق

ان تدخل هذه الدار الى سنة ان قدم ذلك الرجل في هذا اليوم يعني حامل مكة او حامل خراسان : قال فله نيته في هذا كراه . قلت وكذلك ان حلف ليدخلها الى سنة ونوى ان امره بدخولها والى خراسان او والى اليمن . قال فله نيته في ذلك . قلت وكذلك ان حلف ليدخلها الى سنة ان كلم فلاناً يعني رجلاً غائباً . قال نعم هذا وذاك سواء وله نيته . قلت ارايت ان احلفه على شيء ماض فقال احلف لي بالطلاق انك لم تقل فلان كذا وكذا . قال ان حلف ونوى في الطلاق ما قلت فله نيته في ذلك . قال وان نوى انه لم يقل فلان كذا وكذا ومعنى انه لم يقل له هذا القول بمكة او بالمدينة او بخراسان او بالسند او بالمند او باليمن او بالصين فله نيته في ذلك كله . قال وكذلك ان قال له احلف بالطلاق ونوى امراته اليهودية او النصرانية او العمياء او الخرساء او الصماء او الكوفية او التميمية او الاسدية ونوى قبيلة من قبائل العرب . قال له نيته في ذلك قال وكذلك ان حلف بالعتاق ونوى حتى المملوك اكذا قال له نيته . قلت فان حلف ان لم يدخل هذه الدار امس ونوى ان لم يدخلها راجياً او لم يدخلها عرياناً او عليه ثوب كذا . قال فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق والعتاق لمؤلف فلاناً ما له عليك وهو الف درهم ما ينك وبين غرة شهر كذا فحان له ونوى في الطلاق ما قد وصفناه لك . قال فله نيته . قلت فان لم ينو في الطلاق والعتاق ما قلناه ولكنه حلف ليؤتين فلاناً الف درهم التي له عليه ما بينه وبين غرة شهر كذا من سنة كذا ونوى ان قدم فلان في يومه ذلك يعني قدم رجل غائب بعيد النية او امره فلان يعني امره والى مكة بذلك . قال فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق ما قلنا عليك الف درهم تحلفه ونوى معارضة ما لفلان علي الف درهم مثايل بقلية او ما له علي الف طبريه او عني ضرباً من الضروب بعينه . قال له نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق ما هذه الدار لفلان فكيف تجوز النية في الدار . قال اما الطلاق والعتاق والمشي والصدقة فقد فسرنا النية في ذلك وكيف ينبغي ان يقصد بيته واما الدار فان قال له الدار يعني داراً اخرى غير التي يذكرها المستحلف فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف انك لا تعطى فلاناً شيئاً من حقه الذي عاك الى سنة تحلف ونوى ان لا يعطي فلاناً من حقه شيئاً الى سنة من يده الى يده . قال فله نيته في ذلك وان بعث اليه بحقه مع انسان لم يكن عليه حنث في ذلك : قال وان كان حقه عليه الف درهم تحلف ان لا يعطيه شيئاً من حقه ونوى ان لا يعطيه شيئاً من حقه دون ذلك فله نيته وله ان يعطيه حقه دراهم كما له عليه . قلت وكذلك ان احلفه ان لا يعطي فلاناً شيئاً من حقه الى سنة ونوى ان لا يعطيه شيئاً من حقه ثياباً او متاعاً فصد له مثل اسطر فقال لا يعطيه من حقه . وبكاً ولا زعفراناً ولا

كافوراً فله نيته في ذلك . قلت وكذلك ان قال له احلف ان لا تعطي فلاناً الاثني
دريم التي له عليك ولا شيئاً منها ونوى الحائف ان لا يعطيه ذلك درهم واعطاه بهادناير
قبل مضي السنة فانه لا يحنث في يمينه . قلت ارايت النية في صدقة مايملك قد فسرتهالك
. قال ان نوى بما يستفيد كل ما يستفيدة من متاع قصده فنوى كل ما يستفيد من حجارة الرحا
او من الساج او من العاج او من الابوس او نوعاً من الانواع فله نيته في ذلك .
قلت فان نوى بكل ما يستفيدة في يوم الاضحى او يوم نيروز او مهرجان فنواه وقصد له فله
نيته . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق كل امرأة يهودية او نصرانية يتزوجها او عمية او
عرجاء او عوراء او خرساء او صماء او كل امرأة يتزوجها باليمن او بالهند او بالسند او ما
اراد من هذا ونواه وقصد له : قال فله نيته في ذلك . وكذلك ان اراد ان يحلف بعق
كل مملوك يملكه فيما يستقبل فنوى من ذلك شيئاً ما قد فسرنا فله نيته في ذلك . قلت
ارابت سلطاناً بلفه عن رجل كلام فاراد ان يحلف الرجل على ذلك الكلام الذي بلفه
ما الوجه في ذلك : قال الوجه فيه ان يقول الرجل الذي يحلف بالذي بلفه عنى فاذا
قال له بلفى عنك انك قلت كذا وكذا وسكنى له كلاماً فان شاء حلفه بالطلاق والعناق
انه ما قال هذا الكلام الذي حكام هذا ولا يسمع به الا الساعة يعني ما تكلم بهذا الكلام
الذي حكام ولا يسمع بهذا الكلام نفسه الا الساعة فلا يكون عليه شيء وهو صادق انه ما
تكلم بالكلام الذي تكلم به الحاكم ولا يسمع به قبل تلك الساعة وان شاء نوى في
الطلاق والعناق ما شرعناه وان شاء ايضاً حلف انه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة او
بالبصرة او باليمن او في بلد غير البلد الذي تكلم بهذا الكلام فيه ابنوى بالليل ان كان
تكلم به بالنهار وان كان تكلم به بالليل فنوى انه ما تكلم به في دار فلان او في المسجد
الجامع او في شهر رمضان وما اشبه هذا . قلت فما تقول في حامل اراد ان يحلف رجلاً انه
لم يرش عامه فلاناً او احداً من كتابه وقد كان رشام : قال ان حلف ونوى انه لم يرشهم
دنابير فله نيته وكذلك ان نوى انه لم يرشهم ثياباً بقدادية او ثياباً كردية او ثياب
كذا او نوعاً من الانواع ان نوى انه لم يرشهم جزاً من كذا فقد من ذلك شيئاً بغيره
عليه فله نيته في ذلك وكذلك ان نوى انه لم يرشهم في يوم القمطر او في يوم الاضحى او
في شهر كذا لغير الشهر الذي كان اعطاه فيه فله نيته فيما يشاء وبين الله تعالى . قلت فان
عارض في الحلف بالطلاق او بالعناق او بالمشى ونوى شيئاً مما فسرناه : قال فله نيته الا
تري ان ابراهيم الخليلي حيث كان يدخل اصحابه وهو يخفف يقول لم ان استخفتم انكم لا
تعلمون مكاني فاحلفوا وانووا انكم لا تعلمون مكاني اي موضع في الدار او في البيت او في
موضع من البيت وقول عمر بن الخطاب ان في معارضى الكلام بالندوة عن الكذب

وكذلك ان حلف انه لم يفعل كذا وكذا ونوى انه لم يفعله بالصين او باليمن او بالهند او بالسند او بخراسان او نوى انه لم يفعل ذلك يوم الاضحى او يوم الفطر او يوماً قصد له او في شهر قصد له او في موضع من المواضع ونواه وقصده فله نيته في ذلك فبإيئنه ويثبت الله تعالى . قلت ارايت واليا ولي رجلاً واستخلفه انه لا يرزأ احداً شيئاً فاراد المعارضة في اليمن : قال ان حلفه ان لا يرزأ احداً من اهل عمله شيئاً ونوى انه لا يرزأهم باقوتها احمر او نوعاً من الجوهر او نوى ان لا يرزأ سبواً او مناطق او قسماً او زمرداً او لوباً من انواع الامتعة بعينها فله نيته في ذلك : قال فان عارض فقال لا ارزأ احداً من اهل عملي شيئاً واراد بذلك احداً من العميان منهم او من العرجان منهم او من الزمنى او من المجوس او من الحبشان او من الصقالبة او من الخزر قصد لشيء من هذا : قال فله نيته في ذلك . قال وكذلك ان حلف ان لا يرزأ احداً منهم شيئاً ونوى بذلك على يدي فلان ابن فلان او على يد قاض او انسان قصده : قال له نيته في ذلك : قال وكذلك ان حلف ان لا يرزأ احداً منهم ميتاً او نوى بذلك ان لا يرزأ على يدي عبده فلان وعلى يدي جاريتة فلانة او على يدي عبد لغيره او مملوك لغيره نكل ما نواه من ذلك وبقي يمينه عليه فله نيته . قلت فما تقول في وال من الولاة اخذ رجلاً فسأله عن رجل فقال ما اعرف مكانه فقال احلف بالايمان المخلطة انك ما تعلم مكانه : قال ان حلف بطلاق او عتاق او حج او صدقة ونوى شيئاً ما أسرناه فله نيته في ذلك : قال وان نوى انه ما يعلم مكانه في تلك الساعة التي يحلف فيها في البيت او في الدار او في اي موضع من البيت فله نيته . قلت فما تقول ان كان الرجل المطلوب يفتاد خلف انه لا يعرف مكانه بالكوفة او بمكة او بالمدينة او ببلد نواه وقصده غير بغداد : قال فله نيته في ذلك . قلت ارايت الرجل يحلف للوالي ليرفعن اليه كل دأغر يعرفه في محلته : قال ان حلف ونوى كل دأغر في محلاتي ونوى يهودياً او نصرانياً او اعمى او اعور او من اهل اليمن او المدينة او من الانراك او من الخزر او من جنس من الاجناس قصده ونواه : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت ان حلف ونوى متى عرفت موضعه باليمن او بالهند او بالسند او في بلد من البلدان قصده ونواه : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت والياً حلف رجلاً ان لا يخرج من هذا المصر الا ياذنه : قال اذا حلف ونوى ان لا يخرج من هذا المصر الى اريقية او الى الادماس او الى التانس او الى فرغانة او الى بلد من البلدان قصده ونواه فله نيته في ذلك فان اراد الخروج من ذلك المصر الى غير البلد الذي نواه في يمينه فليس عليه شيء في حنث ولا يحنث في يمينه . قلت وكذلك ان عارض في الطلاق او العتاق او في المشي او الصدقة فنوى بعض ما ذكرنا : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت ان قال له احلف

تلك تخرج من هذا المصر في يومك هذا فلا تدخله ابداً وقال لا تدخله الى سنة او الى وقت قد سماه له وهو ظالم له : قال ان نوى ان لا يدخل من طريق كذا او من باب كذا او نوى ان لا يدخله في يوم الاضيق او في يوم الفطر او شهر من الشهور قصد ونواه او نوى ان لا يدخله مع فلاح او على دابة كذا او على هيئة كذا فله نيته في ذلك كله : وان دخله على خلاف الحالة التي نواها وقصدها فله نيته في ذلك : قلت ارايت سلطاناً جائراً اراد ان يحلف رجلاً انه يأتيه بوال له قد اخفاه عنه فقال احلف لتأتيني به متى رايت فان اراد ان يعارض في يمينه بما يتخلص به منه : قال اما العناق والطلاق والمشى والصدقة فقد شرحنا منه ما فيه كفاية وان اراد هذا الرجل ان يتخلص من هذا السلطان يمين يحلف له فاراد ان يعارضه في ذلك بشيء من رؤيته فحلف ونوى متى رايت في الكعبة او في الصين او بالهند او بالسند او نوى متى رايت في دار فلان او بيعة كذا او كنيسة كذا فله نيته في ذلك : قال فان رآه في غير الموضع الذي نواه وقصده فلم يأتيه به لم يبحث في يمينه هذه . قلت ارايت هذا السلطان ان اراد ان يحلف رجلاً ليا يتيه غداً فاراد ان يعارضه بما يتخلص به منه فاراد ان يحلف بالطلاق او بالعناق او بالمشى او بالصدقة فتوسم بعض ما قد شرحناه في ذلك فله نيته في ذلك ان قال امراني طالق ثلاثا ان لم آتك غداً ونوى اسراؤه التي تزوجها باليمن او بمصر او بمكة او بالمدينة او في بلد من البلدان فله نيته في ذلك : قال وكذلك ان نوى المرأة التي تزوجها على مائة الف درهم او على خمسة آلاف دينار فله نيته في ذلك وكذلك العناق او قال مملوكي حران لم آتك غداً ونوى مملوك وهب الى من فلان فله نيته في ذلك ولا يبحث في يمينه قلت ارايت هذا السلطان ان اراد ان يحلف رجلاً بالايمان المغلظة ان يعطيه الف دينار فاراد الرجل ان يحلف له بايمان يتخلص بها منه وهو ظالم له في استخلافه اياه : قال ان حلف بالطلاق والعناق والمشى والصدقة وقصد الى شيء بما قد وصفناه في الكتاب فله نيته في ذلك . قلت في هذا الشيء غير هذا قال نعم : قلت وما هو قال ان نوى ان يعطيه الف دينار من دنانيه التي له بالصين او بالهند او بالسند ان كانت له هناك دنانيه فله نيته في ذلك : قلت ارايت ان قال له احلف بان الف دينار من مالك في الماكين صدقة ان لم تعطني غداً مائة دينار : قال ان حلف ونوى ان يعطيه الف دينار من دنانيه التي باليمن او بمصر او بآخر بقية او ببلد من البلدان او من ماله في بعض هذه البلدان قال فله نيته في ذلك ولا شيء عليه فيه اذا لم يكن له في البلد الذي نواه مال . قلت فان قال له احلف لي بصدقة جميع ما تملك ان تدفع الي غداً مائة دينار : قال ان حلف له ونوى جميع ما يملك من الخزف والبوراني او الحصر او نوعاً من انواع الامتعة بما ليس في ملكه فله نيته في ذلك ولا شيء عليه

باب الايمان التي يستخاف بها النساء ازواجهن

قلت ارايت امرأة قالت لزوجها احلف لي بطلاق كل امرأة تزوجها علي فاراد معارضتها في بيته : قال ان حلف ونوى كل امرأة تزوجها عليك اي كل امرأة تزوجها على رقبتي فهي طالق فله نيته فان تزوج امرأة عليها لم تطلق المرأة التي تزوجها . قلت وكذلك ان قال كل امرأة تزوجها عليك ونوى كل امرأة تزوجها علي طلاقك : قال له نيته في ذلك . قلت ان نوى كل امرأة تزوجها عليك يهودية او نصرانية او مجوسية او امة او عبياء او عوراء او عرجاء او سلاء او حولا او كل امرأة تزوجها عليك من اهل مصر او من اهل افرقيہ او اللين او من اهل الاندلس او قعد الى بلد من البلدان غير هذه البلدة او نوي كل امرأة تزوجها بالصين او بالهند او بالسند او نوي كل امرأة تزوجها عليك تميمية او سبائية او مدائنية او اسدية او نوي حيا من احياء العرب او نوي كل امرأة تزوجها عليك على مائة الف درهم او على خمسة آلاف دينار فله نيته في ذلك كله ولا تطلق المرأة يتزوجها عليها بعد ان يكون على خلاف ما نواه وانما تطلق منهم من كانت على الصفة التي نواها وقصدها . قلت وكذلك ان اراد ان يحلف لها بعتي كل جارية يشتريها عليها . قال فله ان ينوي في ذلك مثل الذي قلناه في طلاق النساء فيكون له نيته . قلت فان قالت له احلف لي بطلاق كل امرأة تطوؤها سواي . قال ان كان له نساء سواها فلا ينبغي له ان يحلف الا ان ينوي شيئا بخاص به . فان حلف لها بطلاق كل امرأة ياتوها ولم يبق منهن شيئا فان وعي امرأة من نساها سواها طلقت المرأة التي يطوؤها منهن لانه ترك طئه نساها فاذا مضت اربعة اشهر من يوم حلف لها طلقن تطليقة بالاولاء لانه صار موليا منهن يوم حلف بهذا اليمين . قال فان قصد بينه الى كل امرأة يطوؤها يعني برجله فله نيته فيما بينه وبين الله تعالى وان وطئ امرأة من نساها سواها لم تطلق لانه نوى الوطء برجله . قلت فان لم يكن له امرأة غير المرأة التي استحلقتة وقد قال كل امرأة اطوؤها سواك فهي طالق فتزوج امرأة فوطئها او اشترى جارية فوطئها لم تعتق ولم يلزمه في ذلك حنث لانه لم يقل كل امرأة تزوجها فاطوؤها طالق فلا كان حنثا على الوطء خاصة وليس في ملكه مرة سوى المرات التي احلفته لم يلزمه شيء . قال وكذلك ان قال كل جارية اطوؤها في سمرى هذا فهي حرة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق ولم يعتق الا ما كان في ملكه يوم حلف فان وطئ بمن في ملكه جارية عتقت واما ما لم يكن في ملكه يوم حلف فانه لا يعتق منهن شيئا . قلت فالحيلة في التخلص ان كان له نساء فاراد ان يحلف لها بطلاق كل امرأة يطوؤها شهرا . قال ينوي كل امرأة يطوؤها برجله فان جامع منهن احدا لم تطلق المرأة التي جامعها وكذلك ان قال

كل جارية أطوها فهي حرة ونوى كل جارية يطوها بربله فهي حرة لجامع جارية أنها لا تغنى من جامع منهن . قلت فان ارادت المرأة ان تشهد عليه بهذه اليمين التي تحلفه بها في جواربه ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع جواربه ممن يثق به ويشهد على يمينه قوماً عدولا يكون ذلك حجة له ويكون ذلك سرا من حيث لا علم المرأة فاذا وجب البيع حائلا لها متى كل جارية يطوها منهن فيحلف وليهم في ذلك منهن احد ويشهد على وقت البيع . يجهل وقت اليمين لها وقتا تعرفه بينه وبين وقت البيع لئلا يلزم الحاكم في ذلك حنفاً فاذا حلف لها على وطئها قال للذي باعها منه اقلني البيع في جواربي فاذا قاله البيع من قبل ذلك رجعت الى ملكه فان وطئها بعد ذلك لم يعتق فان قدمت المرأة الى القاضي فادعت عليه تلك اليمين التي حلف لها بها وبنت ذلك عليه عند اتاضي جارية كان استأجرها فاقام تلك اليمين التي استأجرها على اشرائه . يهدوا بذلك ومما الوقت يستأجره اشرائه وتبطل اليمين التي حلف الرجل بها فلا يقبل ولا يلزمه القاضي فبهن حنفاً . فان ارابت رجلاً اراد ان يحلف بعق كل مملوك له بذلك الى ثلاثين سنة . قال يحلف وينوي بكل مملوك يملكه يملكه اعمى او اهرج او ينوي جنسا من الاجناس فان ملك في الثلاثين سنة مملوكا من عبر الجنس الذي فواه لم يعتق . قلت ارابت رجلاً اراد ان يعارض في بين الطلاق فادغم كلامه فقال امراته طارق وادغم الراء واخفاها حتى لا يفهم ذلك من ممع حلقه . قال هو على ما حلف ولا يلزمه بذلك شيء ولا يقع الطلاق على امراته لانه انما قال امراته طارئة ولم يقل طائفة فالتقول في ذلك ما قال . قلت ارابت ان قاله له احلف لي بعق كل جارية تشتريها علي قال ان حلف لها ونوى كل جارية يشتريها من رجل بعينه فله بينه وبين امرته جارية من غير ذلك لم تعتق فيما بينه وبين الله تعالى . قلت ارابت رجلاً اراد ان يعارض بالله ويعارض في يمينه فلا يلزمه في ذلك شيء . قال يقول هو الله ويدغم ولا يبيها . يري اليمين فيقول هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما كان كذا وكذا فاذا قال هذا لم يلزمه شيء . لم تكن هذه يميناً . ثبات هذا اذا اراد ان يحلف ابتداء من قبل نفسه فان اراد الحاكم ان يحلفه على شيء قال ان كان مظلوماً فيما يطالب به فحلف على ما قد فسرته لك من هذا فلا تبيع عبيدك في ذلك . كتاب الحيل والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيدنا

ﷺ وآله الطاهرين

تم طبعه وحسن رسمه وصححه بعناية اشهر رجال العصر في اواخر جمادى الاولى سنة ١٣١٦ هـ . به علي صاحبنا اغفر له ولوالديه وصلى الله عليه وسلم آمين

❦ فهرست الكتاب ❦

باب الرجل يطالب من الرجل ان يعامل بمال	١١
باب البيع والشراء	١٢
باب في البيع والشراء	١٢
باب في الوديعة	١٦
باب في خيار الرديئة	١٩
باب الرجل يكون له على الرجل المال	٢٠
باب في الضمانات	٢٤
باب الرجل يترت وعليه دين	٢٧
باب الحول	٣٠
باب الرهن	٣٢
باب الوكالات	٣٥
باب الوكالة	٣٧
باب في الغصب	٣٩
باب في القرض ومذكور فيه ما يتناسب الحواله	٤٠
باب الايجارات	٤٠
باب المزاحه	٤٤
باب الوكالة	٥٤
باب الشركة ٥٨ باب الكفالة	٥٨
باب العتق	٦١
باب الشفعة	٦٩
باب ما يبطل به الشفعة به الشراء	٧٠
باب منه ايضاً	٧١
باب التفكاح	٧٢
باب الخلع	٧٥
باب الحجر	٧٦
باب في الوتف	٧٧
باب	٧٩
باب	٧٩

صحيفه	
٨٠	باب انشفة
٨٥	باب منه ايضا
٨٦	باب النكاح
٨٩	باب من الشركة في الضمان
٨٩	باب في الشركة ايضا
٩٠	باب في قفل المريضة
٩٢	باب في الدين
٩٤	باب الزكاة
٩٤	باب الوكالة
٩٥	باب الاقرار
٩٥	باب البيوع
٩٦	باب في الوكالة
٩٦	باب الصلح
٩٩	باب في الكفالة
١٠٢	باب الوصية والوصي
١٠٥	باب الطلاق
١٠٥	باب النكاح الفاسد
١٠٦	باب من الوصايا ايضا
١٠٧	باب في الايمان
١٠٩	باب البيع والشراء
١١٢	باب في اليمين في الكسوة
١١٢	باب اليمين في الخفة
١١٣	باب في اليمين على المساكنة والدخول والخروج
١١٥	باب اليمين في التقاضي
١١٩	باب في اليمين في الطعام
١١٩	باب في المعارضات
١٢٨	باب في الايمان التي يتخلف بها النساء ازواجهن